أثر الوقف على بعض حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه

دراسة بلاغية تحليلية لما ورد من ذلك في آي التنزيل

إعداد/ محمد محمد عبد العليم

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة

مقـــدمة

باسمك اللهم لا إله لي سواك ولا رب غيرك، خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت وأبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أحمدك ربي حمداً يليق بجلال وجهك وبعظيم سلطانك، حمداً دائماً طيباً كثيراً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت ربنا من شيء بعد أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا ما نع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ولا حول ولا قوة إلا بك، وأصلى وأسلم على أسعد خلقك وخاتم رسلك وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين ومن تبعه وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .. وبعد:

فحين نعت العرب القرآن بالشعر، ما كانوا يرومون من وراء ذلك أن يعقدوا أوجهاً للتشابه فيما بينهما، وإنما كان ذلك منهم إقراراً بسمو بيانه واتساع لغته وجمال إيقاعه وتحدر نظمه لأن هذه هي صفات الشعر لديهم .. كما كان وصفهم إياه بالسحر دليلاً على قوة تأثيره في نفوسهم وعلى شدة إحساسهم بثراء معانيه وعجزهم من ثمّ عن محاكاته .. ثمّ وآخراً كان هذا وذاك منهم فيما بعد كيما يتسنى لهم أن يغالطوا غيرهم كما غالطوا أنفسهم وليوحوا إلى أوليائهم وإلى العامة بما يغرس بذور الشك في نفوسهم فلا يؤمنون.

وإن من أعظم ما يلفت الانتباه في أسلوب تنزيل رب العالمين وأبرز ما يميزه، الغناء في الأداء والسخاء في إفادة المعاني .. ولست هنا بصدد سرد شتى الوسائل والأسباب التي تكشف عن هذه الخصيصة ولا حتى الإحاطة بواحدة منها، إذ تلك- فضلاً عن كونها أموراً لم تحط بها حتى يوم الناس هذا، الدراسات المطولة ولا الكتب الجمة ولا البحوث المتعددة- هي أمور يعجز عن الإلمام بها الفحول من جهابذة العلم كما يعيّ عن بلوغ منتهاها والوصول إلى أغوارها عباقرة الفنون على تنوعها واختلاف مشارب أربابها .. فما بالك بمن كان عالة عليهم أو متطفلاً على موائدهم من أمثالي .. وإلا فكم من الدراسات والبحوث والكتب تأسست على تناول ظاهرة تعدد القراءات مثلاً وصلاحية وجوهها للدلالة على غير ما معنى ولم توفها حقها .. وكم هي تلك التي تناولت ظاهرة الحروف المقطعة بما أضفاه ترتيبها الأنيق وتصنيفها العجيب، وما أثارته تيك الفريدة من رغبة العلماء الراسخين وشغف أعلام التفسير في البحث والتنقيب عنها والغوص في معانيها، على الرغم من تكاثر أنظار المفسرين في مغزاها وتخالف آراء العلماء في مدلولاتها، بل وعلى الرغم من ذهاب سوادهم الأعظم إلى أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه .. وكم منها اختص وعني بالنظر في معاني غير ما ذكرنا من حروف فراحت ترقب عن كثب ما يفيده هذا الحرف في القرآن أو ذاك من جليل الألفاظ ودقيق المعاني، بل وتحقق القول في دلالاتها ومقاماتها كالقول بأن (إنما) تفيد إثبات الشيء للشيء ونفيه عن غيره وأنها متضمنة معنى النفي والاستثناء الذي هو إثبات ونفي وأنها تخالفه، وفرق بين أن يتضمن الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء، وأن قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ .. فاطر/ ٢٣)، ليس كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ .. هود/ ١٢)، وأن هذا له سياق يجري فيه وذلك له سياق .. وكم منها عكف على مشتبه النظم يقارن ويوازن بين ما تشابه منه ابتغاء التدبر وابتغاء الوقوف على محامله ودلائله .. وكم منها .. وكم منها .. وكم منها.

وتأتي هذه الدراسة البلاغية في ضوء هذا الفقه من تلاحم الكلام في النسق الكريم، تؤمل نفسها بجبر ما نقص من دراسات تتعلق بمعاني

الحروف وثيقة الصلة بالوقوف والابتداء، بعد أن لاحظت نضوب الدراسات عن هذا النوع من البحوث، مع كثرة ما تناولته من حديث عن كل منهما على حدة، فمن كتب رصدت دلالات أحرف المعاني وحسب في أجود الكلام وأبلغه، إلى أخرى عنيت فقط بأمور الوقف والابتداء .. كذا دون ربط بين هذا وذاك ودون ربط كذلك بين تيك الأمور قاطبة وأوجه البلاغة ونكاتها التي لا تتزاحم .. تأتي هذه الدراسة التي تعني بربط بعض أحرف المعاني في التنزيل بما سمي لدى أهل الأداء القرآني بوقوف المراقبة، لتكون فاتحة خير أمام المزيد من تتبع ومعالجة هذا اللون من الأداء القرآني المعجز، بعد أن لاحظت قصر الأمر في نظيراتها على تتبع أسرار ما وضح من ذلك من أنواع الوقوف الأخرى من نحو الوقف اللازم أو الممنوع وما شابه.

كما تهدف تلك الدراسة من جانب آخر إلى رصد ظاهرة تعدد المعاني مع وحدة النظم، حيث تتنوع تلك المعاني بمجرد البدء وتختلف بمجرد الوقف، على الرغم من عدم تغير السياق ومجيئه كما هو دون أن يتبدل منه حرف واحد أو يتغير، فأنت تراك وأنت تقف مثلاً على قول الله تعالى: (ولا يأب كاتب أن يكتب)، تراقب الوقف على كاف الجر مع مدخولها في قوله بعد: (كما علمه الله)، ويكون الأمر بحيث لو وقفت على الموضع لانبهم المعنى واختل النظم لكون الوقف على لفظ الجلالة بعد الوقف الأول لا يؤدي كبير فائدة، ولا تجد للضمير في (علمه) مرجعاً، لأنها بعد الوقف الأول كأنها جملة منفردة في فراغ وحدها، والضمائر لا بد أن تعود على مرجع، وعليه فلا مناص من اتصالها بما قبلها أو بما بعدها .. وفي كل من الدلالة وإكساب المعنى- وهذا هو بيت القصيد- ما ليس في نظيره، إذ لو وصلت (كما علمه الله) بما قبلها كان المعنى: ولا يمتنع أحد من الكتاب أن يكتب كتاب الدين على طريقة ما علمه الله كتابة الوثائق أو كما بينه بالعدل، أو لا يأب أن ينفع الناس بكتابته كما نفعه الله بتعليم الكتابة، وإنما جاء الأمر بها بعد النهي عن إبائها تأكيداً لها .. وعلى أن جملة (كما علمه الله) مبدوء بها تكون الكاف متعلقة بما بعدها وهو الأمر في قوله: (فليكتب)، وعليه فالنهي عن الامتناع منها مطلق قيد بعد بالأمر بها.

فهل ثمة ثراء أبلغ في الدلالة على المعنى بأكثر من وجه كهذا؟ وهل هناك من اتساع في التعبير عن المعنى بأكثر من صورة والتأكيد على المراد بغير ما طريقة على نحو ما أبصرنا؟ لكن ما يجب التنبه إليه هو أن هذه الإيماضات ما كان لها أن تتأتى عند الاقتصار على ما ذكره علماء الوقوف من أن الواقف على أحد هذين الموضعين عليه أن يراقب الوقف على الموضع الآخر حتى يتصل الكلام بعضه ببعض .. لأن ذلك غير كاف ما لم يتم الوقف على سر ذلك ويبدو الوجه البياني فيه، فبذا وبذلك وحده يتضح كيف يلتحم النسج ويلتئم المعنى، ولا يسوغ معرفة ذلك- بالطبع وبلا تلجلج أو تجمجم- إلا من خلال الوقوف على بلاغة النص ووجوه إعرابه سيما وأن دراسة قوانين الفصل والوصل في البلاغة العربية تفتح لنا الباب واسعاً لمعالجة هذه الظاهرة القرآنية وما جاء على شاكلتها.

من هنا كان التأكيد من خلال عبارات السابقين على ضرورة ربط الوقف والابتداء بما يتصل بذلك من نحو ومن بلاغة على جهة الخصوص حتى تؤتي القراءة أكلها من الإمعان ويجتنى من وراء ذلك ثمرتها في التدبر، ونقطتف من تلك الرياحين ونتخير منها ما ورد عن ميمون بن مهران حين قال: "إني لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتما عليه أن لا يقعد عن العشر- آيات- إنما كانت القراء تقرأ القصص- أي المرتبط بعضها ببعض- وإن طالت أو قصرت .. ويقرأ أحدهم اليوم: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ .. البقرة/ ١١)، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ .. البقرة/ ١٢)"، يقصد أنه يفعل ذلك في حين أن في الأخيرة رداً على ما سبق من قول المنافقين .. هكذا أدرك القوم أهمية ألا تخرج قواعد الوقف والابتداء عن دائرة ولا عن ميدان ما اختصت به من ربط ذلك بما يفيد المعنى ويتسق مع الإطار العام للنص ويصيب ما خفي من ضروب البلاغة.

وأعلم يقيناً أن هذه الدراسة لا تستطيع بمفردها أن تصل إلى غاية المراد بل ولا حتى ما يقارب هذه الغاية، وإنما حسبها أنها تسعى بجد

ودأب في أن تسد خلة وفي أن ترفع حرجاً وفي أن تشكل بداية لدراسات تكون أوسع .. كما أنها مقتنعة بأن اقتحام المخاطرة والسير في الطرق غير المعبدة باب عظيم النفع بقدر ما هو عظيم الخطر، وما ذلك إلا لأن خطأ السابق فيه يهدف إلى صواب اللاحق .. وعلى أي حال فهذا كسب جديد للبلاغة العربية لا بد أن يأخذ حظه كاملاً لا سيما وأن كل ما كتب ولا يزال وسيظل، إنما هو خدم لما جاء به كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنزيل من حكيم حميد.

هذا وقد اقتضت خطة هذا البحث أن تأتي في مقدمة وأربعة مباحث تناول أولها الحديث عن دلالة (بلى) في كلام أهل اللغة، ثم عن أثر الوقف على هذا الحرف أو البدء به في إثراء المعنى واتساعه .. وجاء ثانيها ليتناول بنفس الطريقة والمنهج حرف الجواب (نعم) .. وخص الثالث بمعالجة حرف الرد والردع (كلا)، بعد الوقوف على دلالتها وما قاله أهل العلم في شأنها .. أما المبحث الرابع فكان عن حرف الكاف مع مدخوله ليستبين كيف أن الوقوف عليهما من خلال آي الذكر الحكيم دال على معنى، وكيف يفيد البدء بهما معنى آخر.

والله وحده هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

(بلى دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى):

أولاً: أصل (بلى) واستعمالاتها:

على الرغم من أن للنحاة وأهل اللغة كلاماً سخياً في (بلى) إلا أن كلمتهم اختلفت فيما وضعت عليه هذه اللفظة، فذكر بعضهم أنها من حيث الأصل "حرف ثلاثي الوضع والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها (بل) التي للعطف فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد أو للتأنيث كالتاء في (رُبّت) و (وثُمّت) خلافاً لزاعمي ذلك"[1]، كذا ذكره المرادي في الجنى وعضده السيوطي الذي نص على أن "(بلى) حرف مرتجل للجواب أصلي الألف"[2]، وقد صوب هذا المذهب الإمام الرضي[3] وصاحب الجنى والسيوطي على ما اتضح من بعض عبارتهم .. وما ارتأوه من كونها حرفاً بسيطاً غير مركب يمثل رأي جمهور البصريين.

ويفاد من كلام المرادي أن ثمة آراء أخرى قيلت فيما وضعت عليه (بلى)، فقد ذكر جماعة أن الأصل فيها "(بل) والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث- أي لتانيث الكلمة كما هو الحال في الحروف (لات وربُت وثمة) وشبهها مما زيدت التاء فيها للتأنيث- بدليل إمالتها"[4] ومن أجل جواز الإمالة فيها جاز كتابتها بالياء .. وبعضهم ومنهم ابن فارس يرى أن مجيئها دلالة كلام .. "يقال: أما خرج زيد؟ فتقول: (بلى)، والمعنى أنها (بل) وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام .. فـ (بل) رجوع عن جحد والألف دلالة كلام، كأنك قلت: (بل خرج زيد)، وكذلك قوله جل ثناؤه: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى..﴾ الأعراف/ ١٧٢)، المعنى – والله

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٤٢٠.
(٢) همع الهوامع٤/ ٣٧٢ وينظر المعجم الوسيط مادة (بلى).
(٣) ينظر الكافية في النحو لابن الحاجب ٢/ ٣٨٢ وشرح الرضي ٤/ ٤٢٨.
(٤) المغني١/ ١١٣، وينظر شرح الرضي ٤/ ٤٢٨.

أعلم- (بل أنت ربنا)"[1]، فهي إذن عنده وعند من لف لفه مركبة من (بل) التي للإضراب، و(ألف) جعلوا وظيفتها الدلالة على كلام ذكر قبلاً، فجاءت زيادتها على (بل) كيما "يحسن السكوت عليها، لأنه لو قال (بل) كان يتوقع كلاماً بعد (بل) فزادوا الألف ليزول عن المخاطب هذا التوهم"[2] وليعلم أن الكلام قد انقطع، إذ الوقف لا يكون إلا بعد انقطاع الكلام .. ويرى بعضهم أن زيادة الألف للدلالة على الإيجاب في جواب الاستفهام فلو قال قائل: ألم أكرمك؟ فقلت: نعم، لكان المعنى: لا لم تكرمني، لأنك حققت النفي وما بعده، وإذا قلت: بلى، صار المعنى: أكرمتني .. وللسهيلي في أصل (بلى) قول غريب فهو يرى أنها مكونة من "لفظ (بل) التي للإضراب، ولفظ (لا) التي للنفي، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب"[3] وهو كلام له وجاهته .. ونخلص من ذلك إلى أن جمهور النحاة وأرباب اللغة يرى في (بلى) أنها غير مركبة، بينا يرى البعض الآخر أنها ركبت من (بل) التي للإضراب والألف التي للتأنيث أو الدالة على كلام مقدر أو على الإيجاب في جواب الاستفهام، أو منها ومن (لا) النافية، وينسب القول بالتركيب- أيا ما كانت دلالة الألف- إلى الكوفيين[4].

ولـ (بلى) في القرآن وفي سائر الكلام البليغ استعمالان، الأول: أن تكون رداً لنفي يقع قبلها، خبراً كان أو نهياً فينتفي بها ما قبلها من النفي وتحققه، تقول لصاحب لك: (ما أكلت شيئاً) فيقول: (بلى قد أكلت) .. وتقول: (لا تدخل الدار)، فيقول: (بلى)، أي بلى أدخلها، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَىٰ

---

(١) الصاحبي ص ٢٠٧.
(٢) لسان العرب مادة (بلى) وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣.
(٣) أمالي السهيلي ص ٤٤، ٤٥.
(٤) ينظر في غير ما تقدم المقتضب ٢/ ٤٣٢ وشرح الرضي ٢/ ٣٧٢ وشرح كلا لمكي ص ٧٩ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٥٨، ٢/ ٩١ وما بعدهما والدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٤٥٦وقضايا التركيب في لغة العرب د/ عبد الحميد سعد ص ٢١٧: ٢١٩.

مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ آل عمران/ ٧٥، ٧٦)، أي عليهم سبيل، وقوله: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى .. النحل/ ٢٨)، أي بلى عملتم السوء، وقوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى .. النحل/٣٨)، أي بلى يبعثه فـ (بلى) رد للنفي الذي قبلها .. وقد يأتي النفي المقدم مقدراً كما في قوله تعالى: (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي .: الزمر/ ٥٩)، إذ المعنى في قوله قبلها: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي .. الزمر/ ٥٧) ما هداني، لذا أجيب بـ (بلى) التي هي جواب النفي المعنوي، وحققه بعد بقوله: (قد جاءتك آياتي)، وهي من أعظم الهدايات.

أما الاستعمال الثاني: فهي أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي، فتفيد بذلك الاثبات والتصديق لما قبلها، وذلك نحو قولك لصاحبك: (ألم أكن صديقك في يوم ما؟ ألم أحسن إليك؟ فيقول: بلى –إذا صدقك– ومعناه: بلى كنت صديقي، وبلى أحسنتَ إليّ .. ومنه قوله تعالى: (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى .. الزخرف/ ٨٠)، وقوله: (أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى .. القيامة/ ٣، ٤)، قال الجمهور: التقدير بل نحييها قادرين، لأن الحسبان[1] إنما يقع من الإنسان على نفي جمع العظام، و(بلى) إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب.

واستشكل مجئ (بلى) جواباً للاستفهام المجرد أي غير المنفي في نحو آيتي الزخرف والقيامة، ورد ابن هشام من استشهد بنظير ذلك من الأحاديث النبوية أو احتج به بقوله: "وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنه

---

(١) جاء في البرهان بلفظ (الحساب) ولعل الصواب فيما ذكرته.

قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل"[1]، وذكر السيوطي على إثره ما أورده صاحب المغني من عدم جواز الاستشهاد بذلك قائلاً: "وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا: بلى)، فهو إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع"[2] .. وفي تقديري أن ما ذكره الرضي من شذوذ مجيئها لتصديق الإيجاب مستشهداً بقول الشاعر:

وقد بَعُدتُ بالوصل بيني وبينها * بلى إن من زار القبورَ لبعيدا[3]

وكذا ما ذكره المالقي من أن (بلى) تكون جواباً للنفي فقط[4] يرده ويرد عليه ما ذكرنا- وهو قليل من كثير مما جاء في كلام الله وأحاديث رسوله وأقوال العرب، ومن ثم يكون الصواب في ذلك هو الحكم بقلته.

وعلى ما هو الأصل في استعمالي (بلى)، فإنه في الجواب بها يستوي ما إذا كان النفي مفاداً من المعني كما في آية الزخرف، أو منه ومن اللفظ كما في سائر ما ذكرنا من أمثلة، ويستوي في ذلك أيضاً ما إذا كان النفي مسبوقاً باستفهام حقيقي على ما ذكرنا، أو مجازي على نحو ما في قول الله تعالى: (أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .. الأعراف/ ١٧٢) أي بلى أنت ربنا، فإن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، بل هو للتقرير فأجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ (بلى)، وهي على هذا الأصل تصديق لما قبلها، ونظير ذلك بله أن الاستفهام معه توبيخي، ما جاء من ذلك في آيتي الزخرف والقيامة .. كما يستوي في الجواب بـ (بلى) ما إذا جاءت بعد كلام تعلق بها تعلق الجواب، أي صلحت هي أن تكون جواباً له كما سبق، أو جاءت وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له، إذ يقدر حينها سؤال يكون لفظه لفظ الجواب، كقوله تعالى: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١١٤.
(٢) همع الهوامع ١/ ٧٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤/ ٤٢٨.
(٤) رصف المباني ص ١٥٧.

وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ .. البقرة/ ١١٢)، فثمة سؤال مقدر اختصر وطوي ذكره علماً بالمعنى فكان جوابه: (بلى) وأعيد السؤال في الجواب[1].

القول في إثبات جواب (بلى) وحذفه:

من خلال استقراء مواضع (بلى) في جيد الكلام وأبلغه توصل أهل العلم إلى جواز أن يذكر ما بعد (بلى) وإلى جواز حذفه أو حذف بعضه، فمن الأول قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ .. سبأ/ ٣)، وقوله: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ .. الملك/ ٨، ٩) .. ومما اكتفى فيه بذكر بعض الجواب دالاً على باقيه أو حذف الجواب منه بالكلية قوله تعالى: (وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً)، وقوله بعدها (بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .. البقرة/ ٨٠، ٨١)، أي تمسكم أكثر من ذلك، وقوله: (وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى)، وقوله بعدها: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ ١١٢ ﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ البقرة/ ١١١، ١١٢)، أي

---

(١) ينظر البرهان للزركشي ٤/ ٢٦١ والجنى ص ٤٢٢ وشرح كلا وبلى ونعم لمكي ص ٧١، ٧٢وبصائر دوي التميز للفيروزابادي ٥/ ٢٧٥.

يدخلها غيرهم، وقوله: (أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى .. البقرة/ ٢٦٠)، أي قد آمنت، وقوله: (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ بَلَى إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ .. آل عمران/ ١٢٤/١٢٥)، أي بلى يكفيكم أن تصبروا، فالفعل المحذوف بعد (بلى): (يكفيكم) هو الجواب، ومنه قوله تعالى: (يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَى .. الحديد/ ١٤)، وقوله تعالى وقد مر بنا: (بلى قادرين)، أي بلى نجمع عظامه قادرين، فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزاء من الجملة وكاف عنها .. وقد تحذف (بلى) وما بعدها اكتفاء بدلالة السياق عليهما كقوله تعالى: (قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا.. الكهف/٧٥)، أي بلى قلت لي[1].

ومهما يكن من أمر وسواء أفادت (بلى) رد النفي الذي وقع قبلها أو أفادت إثبات المستفهم عنه المنفي قبلها ومن ثم إبطال النفي، فهي حرف جواب لا موقع لها من الإعراب وهي وما بعدها من كلام مذكور أو محذوف في موقع النصب مقول القول.

ثانياً: أثر الوقف على (بلى) والبدء بها في إثراء المعنى:

لوحظ أن مجيء (بلى) على هذا النحو في إساغة الوقف عليها والبدء بها يأخذ عدة صور يتردد بينها، وتتمثل هذه الصور في:

١- (بلى) بين الاستئناف بها والاستئناف بجملة الشرط:

ويكون ذلك في مقام التأرجح في حمل المعنى في (بلى) على الجواب أو جعلها وما بعدها كذلك، ففي قول الله تعالى على لسان معشر

---

(١) ينظر البرهان ٤/ ٢٦٥.

يهود: (قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .. البقرة/ ٨٠، ٨١)، تعددت وجهات النظر في الوقوف على (بلى) والبدء بها، ففي كتابه (منار الهدى)، ارتأى الأشموني أن "(بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق قبلهما"[١]، ويبني صاحب المنار وكذا من قال بقوله رأيه في البدء بـ (بلى) على أساس أنها جاءت لتكون بمثابة رد لكلام اليهود ومن قال بقولهم من أهل الكفر: (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة)، والمعنى: (بلى تمسكم النار)، وذلك كقولك في جواب من يقول لك (ما قام زيد): (بلى) أي قد قام، وإنما سوغ جعل الجواب متعلقاً بما بعده في الآية لفظاً ومعنى- مع بقائه رداً لما قبلها- قوله تعالى فيما هو كالتتمة للجواب: (هم فيها خالدون)[٢]، وفي روح المعاني: قوله (بلى من كسب سيئة .. إلخ "جواب عن قولهم المحكي وإبطال له على وجه أعم، شامل لهم ولسائر الكفرة، كأنه قال: بل تمسكم وغيركم دهراً طويلاً وزماناً مديداً- لا كما تزعمون- ويكون ثبوت الكلية كالبرهان على إبطال ذلك بجعله كبرى لصغرى، سهلة الحصول، فـ (بلى) داخلة على ما ذكر بعدها، وإيجاز الاختصار أبلغ من إيجاز الحذف"[٣].

ويرى المجيزون للوقف على (بلى) في الآية الكريمة إفادتها بالأساس إبطال قول اليهود: (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة)، وإنما سوغ البدء بقوله عز من قائل: (من كسب سيئة .. الآية) اعتبار جملة الشرط "جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، سيقت تعليلاً لما أفادته (بلى) من ثبوت مس النار لهم، فكأنه قيل أنتم كاذبون في زعمكم أن النار لن تمسكم إلا أياما معدودة، فإنها ستمسكم وتخلدون فيها أبد الآبدين، لأن من كسب سيئة- كفراً- وأحاطت به خطيئته واستولت عليه وأحدقت به من كل جانب فشملت ظاهره وباطنه وتناولت سره وجهره، فأولئك

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص ٤٢.
(٢) ينظر السابق كما ينظر على هامشه المقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأنصاري ص ٤٢.
(٣) روح المعاني ١/ ٤٨٢.

أصحاب النار هم فيها خالدون، فجملة (من كسب سيئة .. إلخ)، لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها به من حيث المعنى، فصح لذلك الوقف على (بلى) وهو وقف كاف"[1]، وفي ترجيح الحمل على هذا المعنى- إيفاء بحق السياق- والتعليل له، يقول صاحب التحرير والتنوير: "قوله: (بلى) إبطال لقولهم: (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة)، وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعدها، فمعنى (بلى): بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة، وقوله: (من كسب سيئة)، سند لما تضمنه (بلى)، من إبطال قولهم، أي ما أنتم إلا ممن كسب خطيئة .. إلخ، ومن كسب سيئة وأحاطت به خطيئاته فأولئك أصحاب النار، فأنتم منهم لا محالة .. فـ (من) في قوله (من كسب سيئة)، شرطية بدليل دخول الفاء في جوابها، وهي في الشرط من صيغ العموم، فلذلك فهي مؤذنة بجملة محذوفة دل عليها تعقيب (بلى) بهذا العموم، لأنه لو لم يرد به أن المخاطبين من زمر هذا العموم لكان ذكر العموم بعدها كلاماً متناثراً، ففي الكلام إيجاز الحذف ليكون المذكور كالقضية الكبرى لبرهان قوله: (بلى)"[2] وهو تعليل له وجاهته وهو كالتوضيح لما غمض في عبارة الآلوسي والتفصيل لما أجمله، وإن اختلفا في موضع الوقف أو البدء في حق حرف الجواب (بلى)، ويبقى القول على الرغم من ذلك أن في البدء بها عموم وفي الوقوف عندها خصوص.

ومهما يكن من أمر فالمراد بالسيئة هنا السيئة العظيمة وهي الكفر بدليل العطف عليها بقوله: (وأحاطت به خطيئته)، وتعليق الكسب بالسيئة إنما جاء على سبيل التهكم، وأضاف الإحاطة إليه لكونها راسخة ومتمكنة فيه، وهو سر إضافة الكسب إلى (سيئة) وعلة تنكيرها، والإحاطة مستعارة لعدم الخلو عن الشيء لأن ما يحيط بالمرء لا يترك له منفذاً للإقبال على غير ذلك .. والقصر المستفاد من التعريف في قوله: (فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)، هو من نوع الإضافي لقلب اعتقادهم .. وقوله فيما بعد: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم

---

(١) معالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١١٤، ١١٥بتصرف.
(٢) تفسير التحرير للطاهر بن عاشور ٢/ ٢٨١ من المجلد الأول.

فيها خالدون)، تذييل لتعقيب النذارة بالبشارة على عادة القرآن، والمراد بالصحبة في حق الصنفين الملازمة، وبالخلود حقيقته.

ونظير ما سبق ما جاء في قول الله تعالى: (وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.. البقرة/ ١١١، ١١٢)، فإصرار الأشموني ومن لف لفه على تعلق (بلى)، بما قبلها في حال وجود شرط والبدء مع ذلك بجملة الشرط، وقوله في كتابه المنار: "(بلى) ليس بوقف، لأن (بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق، والمعنى أن اليهود قالوا: لن يدخل الجنة أحد إلا من كان يهودياً، والنصارى قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً، فقيل لهم (بلى يدخلها من أسلم وجهه)، فقوله: (بلى)، رد للنفي في قولهم لن يدخل الجنة احد"[1] .. يقابله إصرار من الطاهر- ومن قال بقوله سابقاً ولاحقاً- على أن قول الله تعالى: "(من أسلم) جملة مستأنفة عن (بلى) لجواب سؤال من يتطلب كيف نقض نفي دخول الجنة عن غير هذين الفريقين، أريد بها أن الجنة ليست حكرة لأحد ولكن إنما يستحقها من أسلم .. إلخ، لأن قوله: (فله أجره)، هو في معنى: له دخول الجنة، وهو جواب الشرط لأن (من) شرطية لا محالة، ومن قدر هنا فعلاً بعد (بلى) أي (يدخلها من أسلم)، فإنما أراد تقدير معنى لا تقدير إعراب، إذ لا حاجة للتقدير هنا"[2].

وأرى أن لا تنافي في القول بأي من هذه الآراء، بل هو من باب التوسع في المعنى وحمل الآي على غير ما وجه، وفي ذلك من الإثراء ومن الإيجاز ما فيه، ذلك أن كلمة (بلى)، مع نقضها هنا لقولهم: (لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى)، ونفيها عدم دخول غيرهم الجنة بما يفيد ثبوت أن غيرهم يدخلون الجنة دونهم .. هي مقررة على

---

(١) المنار ص ٤٧.

(٢) التحرير للطاهر بن عاشور ٢/ ٦٧٤ من المجلد الأول وينظر شرح كلا وبلى لمكي ص ٨٢ والمعالم ١١٥.

سبيل التأكيد- وبعد حذف ذلك لدلالة (بلى) عليه- استحقاق من أسلم من الفريقين لدخولها، وقد عضد من شأن هذا التقرير وحسّن من أمر الوقف على (بلى)، أن ما بعدها مبتدأ وخبر وهو قوله تعالى: (من أسلم وجهه لله)، فـ (من) شرط في موضع رفع بالابتداء، و(فله أجره)، مبتدأ وخبر في موضع خبر الابتداء الأول، والفاء جواب الشرط ولا يبتدأ بها لأنها جواب لما قبلها .. فحيث روعي ذلك كان الوقف على (بلى) والابتداء بجملة الشرط لاستقلالها وتوافر أركانها، وحيث روعي الرد والجواب وتقدير المحذوف كان البدء بـ (بلى).

والذي ينبغي أن يعلم أن حكمهم- أعني أهل الكتاب ممن ورد ذكرهم في النظم الكريم- بعدم دخول الغير الجنة، إنما هو مستفاد من عبارتهم المفيدة للقصر أي قصر دخول الجنة عليهم دون غيرهم وهو قصر بمعناه اللغوي .. والقول بأن الرد ومن ثم إبطال النفي متوجه لما أشار إليه قوله تعالى في نفس السياق: (قل هاتوا برهانكم)، يعني من نفي أن يكون لهم برهان، مما لا وجه له ولا دليل عليه .. وإسلام الوجه لله مراده تسليم الذات لأوامر الله تعالى أي شدة الامتثال والانقياد، لأن (أسلم) في أصل وضعها تكون بمعنى إلقاء السلاح وترك المقاومة، وإنما عبر بالوجه لأنه البعض الأشرف من الذات وفيه يظهر العز والذل، والعرب تخبر بالوجه عن جملة الشيء كما قال الشنفرى:

إذا قطعوا رأسي وفي الرأس أكثري * وغودر عند الملتقى ثم سائري

ولا ضير من جعل إسلام الوجه في الآية بمعنى الإخلاص فيكون مشتقاً من السلامة، ومنه قوله تعالى: (وَرَجُلا سَلَمًا لِّرَجُلٍ .. الزمر/ ٢٩) .. وفي قوله: (وهو محسن) كذا بجملة الحال، إيذان بأنه لا يغني إسلام القلب وحده ولا العمل بدون إخلاص بل لا نجاة للعبد إلا بهما، ورحمة الله فوق ذلك إذ لا يخلو امرؤ من تقصير[1].

---

(١) ينظر القرطبي ١/ ٥٧٠ وروح المعاني١/ ٥٦٦ المجلد الأول والتحرير٢/ ٦٧٥ المجلد الأول.

وفي موضعي (بلى) في آل عمران، وهما قوله تعالى في تبرير بعض أهل الكتاب لعدم تأدية الأمانة ورد تلك الشبهة وذاك الادعاء: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .. آل عمران/ ٧٥، ٧٦)، وكذا قوله تعالى في واقعة تنزل الملائكة على أهل بدر: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ.. آل عمران/ ١٢٤، ١٢٥) .. أعقب حرف الرد (بلى) جمل شرط كما هو الحال في آيتي البقرة، ولأجل ذلك فقد تسنى للأشموني بأن يحيل ويكرر ما سبق أن ذكره هنالك، فيقول معلقاً على ما جاء في أولاهما: "(بلى) ليس بوقف، وقيل وقف، لأن (بلى) جواب للنفي السابق، أي: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم، وتقدم في البقرة ما يغني عن إعادته"[1]، وعلى ما جاء في الثانية علق يقول: "(بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق الذي دخلت عليه ألف الاستفهام وما بعد (بلى) في صلته، فلا يفصل بينهما، ولا وقف من قوله: (بلى) إلى (مسومين)، فلا يوقف على (فورهم) ولا على (هذا)، لأن جواب الشرط لم يأت بعد وهو (يمددكم)، فلا يفصل بين الشرط وجوابه بالوقف"[2].. وهو كلام وإن كان يحمل في طياته ما تعصب له من حتمية البدء بـ (بلى) باعتبارها وما بعدها جواب للنفي السابق ومن ثم عدم إساغة الوقوف عليها، إلا أنه هذه

---

(١) المنار ص ٨٢.
(٢) منار الهدى ص ٨٧.

المرة ألمح إلى من قال بعكس قوله- وإن جاء ذلك منه بلفظ التمريض- الأمر الذي يعني بالضرورة إقراره بأن القاعدة التي بنى عليها كل شرط جيء به بعد (بلى)، ومن أن "(بلى) – لأجل ذلك- ليس بوقف"، هي محل نظر، وأن مرد ذلك إلى السياق الذي يسيغ البدء بـ (بلى) والوقف عليها على حد سواء كما يسيغ حمل كل على معنى بما يدل على إثراء معانى ما ورد من ذلك في آي التنزيل وجعله على أكثر من وجه، وتلك من بلاغة القرآن ومن دلائل إعجازه.

ولا أدل على اضطراب المتشبثين بجعل (بلى) داخلة في جواب الشرط، من تراجع الآلوسي هو الأخر عما كان قد تمسك به من قبل في هذه القضية، وذلك أثناء معالجته وتناوله لما ورد في قول الله تعالى: (ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل .. إلخ)، حيث ذكر أن "(بلى) جواب لقولهم: (ليس علينا في الأميين سبيل)، وإيجاب لما نفوه، والمعنى: بلى عليهم في الأميين سبيل"[1]، فتقديره الجواب على هذا النحو دال على ارتضائه بالرأي القائل بالوقوف على (بلى)، فإذا ما أضفنا لذلك ما قاله عقيب ذلك من أن قوله تعالى: "(من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين)، استئناف مقرر للجملة التي دلت عليها (بلى)، حيث أفادت بمفهومها المخالف، ذم من لم يف بالحقوق مطلقاً فيدخلون فيه دخولاً أولياً"، وما ذكره في قول الله تعالى: (ألن يكفيكم .. إلخ) من أن "(بلى)، إيجاب لما بعد (لن) أي: بلى يكفيكم ذلك"[2]، تبين وتأكد لنا ما قررناه هنا من أمر اضطرابه وعدم جعله الباب طرداً وعلى وتيرة واحدة.

وإن كان من عذر يمكن أن يلتمس للآلوسي فهو مراعاته للفروق الدقيقة في سياقات الآيات وتفريقه في التقدير بين ما خالف مفهومه بعد (بلى) من سياقات عما كان قبلها، وما وافقه إعمالاً ووفاء بحق السياق .. وفي ترجيح ما ساقه الأشموني بلفظ التمريض وما رجع إليه الآلوسي على مضض يقول صاحب المعالم في توجيهه: "كلمة (بلى) في الآية-

---

(١) روح المعانى٣/ ٣٢٤المجلد الثالث.
(٢) السابق ٤/ ٧١المجلد الثالث.

(بلى من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين)- مبطلة قول اليهود (ليس علينا في الأميين سبيل)، يعنون بهذا القول: ليس علينا فيما أصبناه من مال العرب إثم ولا حرج، ولا ذم ولا عتاب، لأنهم ليسوا أهل كتاب مثلنا، وهذا معنى وصفهم بالأميين، فهم بهذا القول قد نفوا الإثم والحرج عنهم في أخذ أموال العرب، فجاءت كلمة (بلى) فأبطلت هذا النفي، وإذا بطل نفي الإثم والحرج عنهم ثبت عليهم الإثم والحرج واستحقوا الذم واللوم فتكون هذه الكلمة أثبتت عليهم ما نفوه عن أنفسهم، وقوله تعالى: (من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين)، جملة مستأنفة ليس لها موضع من الإعراب مقررة لمعنى الجملة التي نابت (بلى) منابها وسدت مسدها، وبيان ذلك أن (بلى) قامت مقام جملة تقديرها: عليكم إثم وذنب في ظلمكم العرب وخيانتكم لهم واستحلالكم أموالهم، وجملة: (من أوفى بعهده .. إلخ)، مؤكدة بمفهومها معنى الجملة التي قامت (بلى) مقامها، وحيث كانت هذه الجملة- (من أوفى .. إلخ)- مستأنفة مؤكدة مضمون ما قبلها يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها معنوياً لا لفظياً، فيكون الوقف على (بلى) كافياً"[1]، كما يشير صاحب التفسير الكبير إلى أن اليهود عندما قالوا: (ليس علينا في الأميين سبيل)، "قال الله تعالى رادا عليهم: (بلى) عليهم سبيل في ذلك، وهذا اختيار الزجاج، قال: وعندي وقف التمام على (بلى) وبعده استئناف"[2].

وفي إساغة حمل الآية على وجهيها سالفي الذكر، ينص الرازي على أن "في (بلى) وجهين، أحدهما: أنه لمجرد نفي ما قبله"، وساق في إساغته كلام الزجاج السابق، "وثانيهما: أن كلمة (بلى)، كلمة تذكر ابتداء لكلام آخر يذكر بعده، وذلك لأن قولهم: (ليس علينا فيما نفعل جناح)، قائم مقام قولهم: (نحن أبناء الله تعالى)، فذكر الله تعالى أن أهل الوفاء بالعهد

---

(١) معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١١٧، ١١٨ وبنحوه ذكر في قول الله تعالى: (إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف .. إلخ)، ما نصه: "قوله: (إن تصبروا وتتقوا .. الآية)، وعد كريم من المولى عز وجل لعباده المؤمنين بزيادة الإمداد إن صبروا على لقاء أعدائهم وعلى مشقة الجهاد ومرارته، واتقوا ربهم بتنفيذ أوامره واتقاء مخالفته، وليس لهذه الجملة محل من الإعراب فليست متعلقة بما قبلها لفظاً بل معنى فحينئذ يكون الوقف على (بلى) كافياً[المعالم ص ١١٨].

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ٤/ ٢٧٨.

والتقى هم الذين يحبهم الله تعالى لا غيرهم، وعلى هذا الوجه فإنه لا يحسن الوقف على (بلى)"[1].

ومجمل القول أن الجزم في أمر البدء بـ (بلى) في موضع يُسيغ سياقه الوقوف عنده لا يجوز القول به فضلاً عن التعصب له، وإنما ينبغي أن يكون مرد ذلك إلى السياق، فقد يرد في السياق ما يشير إلى ترجيح ما اختاره الزجاج ومن قال بقوله ومخالفة ما ارتآه الأشموني، فالاستفهام في الموضع التالي لسورة آل عمران وهو قوله: (ألن يكفيكم تقريري، والتقريري يكثر وروده في النفي، وإنما جيء في النفي بحرف (لن) الذي يفيد تأكيد النفي للإشعار بأنهم كانوا يوم بدر- لقلتهم وضعفهم مع كثرة عدوهم وشوكته- كالآيسين من كفاية هذا المدد من الملائكة، فأوقع الاستفهام التقريري على ذلك ليكون تلقيناً لمن يخالج نفسه اليأس من كفاية ذلك العدد من الملائكة بأن يصرح بما في نفسه، والمقصود من ذلك لازمه وهذا إثبات أن ذلك العدد كاف، ولأجل كون الاستفهام غير حقيقي كان جوابه من قبَل السائل، بقوله: (بلى) لأنه مما لا تسع المماراة فيه، فكان (بلى) إبطالاً للنفي وإثباتاً لكون ذلك العدد كافياً، وهو من تمام مقالة النبي صلى الله عليه وسلم للمؤمنين، ولعل ذلك الذي لفت الطاهر الانتباه إليه وما ذكره مكي من أن مما "يدل على حسن الوقف على (بلى) أن بعدها (إن) التي للشرط وهي مما يبتدأ به لأنها وما بعدها كالابتداء والخبر"، هو ما حدا بالقرطبي لأن يقول بعد ذكره لملابسات هذه الآية الكريمة: "ثم قال: (بلى)، وتم الكلام"[2] وفي تقديري أن ما ذكره ابن عاشور أبلغ وأرسخ في النفس، وألصق وأعلق بالقلب من الاكتفاء بما نص عليه مكي، وإن كان كلام الأخير لا يخلو من فائدة.

٢- (بلى) بين الاستئناف (وما يترجح أو يغلب عليه التعلق اللفظي)[3]:

---

(١) السابق.

(٢) القرطبي ٢/ ١٥١٤ وينظر شرح (كلا) و(بلى) لمكي ص ٨٥ والتحرير والتنوير ٤/ ٦٣ مجلد ٣.

(٣) ويسمى مثل هذا الوقوف بالوقف الحسن وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن الذي بعده متعلق به من جهة اللفظ لا المعنى.

يرى جمهور أهل العلم أن ما ولي (بلى) في قول الله تعالى: (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه. بلى قادرين على أن نسوي بنانه .. القيامة/ ٣، ٤)، حال من الضمير في الفعل المحذوف بعد (بلى) الذي يدل عليه قوله: (أن لن نجع)، وعليه يكون المعنى: بلى نجمعها بعد تفرقها وجعلها رميماً ورفاتاً في بطون البحار وفسيحات القفار وحيثما كانت، حال قدرتنا على أن نسوي بنانه، وقدرتنا على تأليف جميعها وإعادتها إلى تركيبها. الأول وهو قول سيبويه .. واستشكل الفخر الرازي- وله في ذلك كل الحق- حمل الآية على هذا المعنى على اعتبار "أن الحال إنما يحسن ذكره إذا أمكن وقوع ذلك الأمر لا على تلك الحال، تقول: (رأيت زيداً راكباً) لأنه يمكن أن ترى زيداً غير راكب، وههنا كونه تعالى جامعاً للعظام يستحيل وقوعه إلا مع كونه قادراً، فكان جعله حالاً جارياً مجرى بيان الواضحات وأنه غير جائز"، ويرى هو فيما يرى أن الأولى أن يكون المعنى و"تقدير الآية: كنا قادرين على أن نسوي بنانه في الابتداء فوجب أن نبقى قادرين على تلك التسوية في الانتهاء"، ولم يستبعد الفخر في حمل المعنى حتى على هذا الأخير الذي جعل (قادرين) فيه خبراً لـ (كان)، أن يكون القرآن قد "نبه بالبنان على بقية الآعضاء، أي نقدر على أن نسوي بنانه بعد صيرورته تراباً كما كان، وتحقيقه أن من قدر على الشيء في الابتداء قدر أيضاً عليه في الإعادة، وإنما خص البنان- على أيّ- بالذكر لأنه آخر ما يتم خلقه، فكأن قيل نقدر على ضم سلاماته ع□ى صغرها ولطافتها بعضها إلى بعض كما كانت أولاً من غير نقصان ولا تفاوت، فكيف القول في كبار العظام"[1].

ولا يخفى أن تقدير الفعل المشتمل على ضمير صاحب الحال بـ (نقدر)، هو المتطابق لما ارتآه مكي في تفسيره وكذا الفراء الذي قدر الآية على معنى: (بلى نقوى على ذلك قادرين)، بله أن ما ذهب إليه الأخير يعد خروجاً من الإشكال الذي يقضي بأن وقوع (قادرين) في موضع (نقدر) ونصبه مع ذلك على الحال خطأ، لأنه يلزم أن يقال: (قائماً زيد)، بنصب (قائم)، إذ رَفعَ زيداً بفعله وجعله في موضع (يقوم)[2]،

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي ١٦/ ٢٠.

(٢) ينظر روح المعاني للآلوسي ٢٩/ ٢٣٦مجلد ١٦وهامش شرح (كلا وبلى) ص ١٠٣.

وهو كلام لها وجاهته .. كما لا يخفى- في باب الموازنة- أن جعل التقدير على المعنى المفضي إلى تعلق فعل الجمع المقيد بتسوية البنان وبضم السلامات على صغرها من غير نقصان فكيف بكبارها وما ليس من الأطراف منها، أوفق بالمقام وأبلغ في الجواب والرد وآكد في الدلالة على القدرة، مما ارتضاه سيبويه في تقديره لمعنى الآية، إذ في الأول من تصوير الجمع المؤكد للقدرة البالغة ومن عدم التفاوت بين الإعادة والبدء المشتملان على جميع الأجزاء التي كان به قوام البدن أو كماله، ما فيه.

وعلى التقدير الذي ارتضاه ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة والضحاك وجل أهل التأويل والذي مفاده: بلى نجمعها ونحن قادرون على أن نسوي وقت الجمع أصابع يديه ونجعلها مع كفه صفيحة مستوية لا شقوق فيها كخف البعير وحافر الحمار، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة والبسط والقبض وسائر الأعمال اللطيفة التي يستعان عليها بالأنامل والأصابع .. "فالكلام يفيد المبالغة السابقة لكن من وجه آخر، وهو أنه سبحانه إذا قدر على إعادته على وجه يتضمن تبديل بعض الأجزاء، فعلى الاحتذاء بالمثال الأول في جمعه أقدر "[1].

ولعلمائنا في إعادة الخلق قولان، ذلك أن إعادة الخلق إما أن يكون بجمع أجزاء أجسامهم المتفرقة من ذرات الله أعلم بها، فيكون الفعل (نجمع) محمولاً على حقيقته، وإما أن يتحقق الجمع بخلق أجزاء أخرى على صور الأجسام الفانية سواء خلقاً مستأنفاً أو مبتدأ من أعجاب الأذناب على ما ورد في بعض الأخبار، فيكون الفعل مستعاراً للخلق الذي هو على صورة الجسم الذي بَلِيَ، ومناسبة استعارته مشاكلة أقوال المشركين وإنما قصد إليه حتى يتجنب الدخول معهم فيما لا تتحمله عقولهم من تصوير كيفية البعث.

ويصح في (بلى) على الاختلاف الحاصل في معنى الجمع سيما عند حمل فعله على الحقيقة، أن يجعل حرف إبطال للنفي الذي دل عليه (لن نجمع عظامه)، إذ المعنى: بل نجمعها قادرين، كما يصح كذلك أن يجعل إبطالاً للنفيين، النفي المفاد من الاستفهام الإنكاري من قوله:

---

(١) روح المعاني ٢٩/ ٢٣٧ مجلد ١٦وينظر تفسير الرازي ١٦/ ٢٠.

(أيحسب الإنسان)، والنفي الذي بمفعول (يحسب)، فيكون (قادرين) مفعولاً ثانياً لـ (يحسبنا) المقدر، والنكتة في العدول في متعلق (قادرين)، عن أن يقال: قادرين على جمع عظامه إلى (قادرين على أن نسوي بنانه)، كونه أوفر معنى وأوفق بإرادة إجمال كيفية البعث والإعادة، ناهيك عما أفاده الإتيان بـ (لا) أولاً، وحذف جواب القسم واصطفاء لفظ الحسبان والمجيء بهمزة الإنكار مسنداً إلى الجنس، وبحرف الإيجاب والحال بعدها، من تهجين المعرض عن الاستعداد لذلك ومن المبالغات في تحقيق المطلوب وتفخيمه[1].. وابتناء على ترتب (بلى) على تلك المعاني سالفة الذكر أجاز نافع وأبو حاتم وأبو عمرو والشيخ زكريا الأنصاري الوقف على (بلى) لتعلقه بما قبله .. وإن لم يحبذه ابن أبي طالب القيسي حيث ذكر في كتابه (شرح كلا وبلى) أن "الوقف على (بلى)، لا يحسن، لأن (قادرين): حال من الفاعل المحذوف بعد (بلى)، والتقدير: (بلى نجمعها قادرين على أن نسوي بنانه)"، ثم ذكر أنه لأجل ذلك يكون الوقف على (بنانه)، تام حسن، "لأن (على) وما بعده متصل بـ (قادرين)، و(قادرين): حال من الضمير المحذوف، والضمير متصل بـ (بلى)، وكلاهما جواب النفي الذي تقدم ذكره، وهو قوله تعلى: (أن لن نجمع عظامه)، فالكلام مرتبط بعضه ببعض"[2]، ومفاد ما ذكره أنه لا يبتدأ بها أيضاً.

بينا أجاز شيخ الإسلام زكريا الأنصاري البدء بها وتعلق معناها بما بعدها، وربما كان يقصد بذلك لما ذكره الزجاج ونقله عنه الإمام القرطبي من أنه سبحانه أقسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة ليجمعن العظام للبعث فهو جواب للقسم .. وبجعل جملة (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)، حتى على القول بحذف جواب القسم وتقديره (لتبعثن)، وجعل الاستفهام دليلاً على المحذوف، يكون المعنى قد تم عند كلمة (عظامه)، ومن ثم يتسنى حينئذ البدء بالحرف (بلى)[3] وبتقديري فإن البدء بـ (بلى) يسوغه-

---

(١) ينظر التحرير والتنوير ٢٩/ ٣٤٠ مجلد١٤وروح المعاني ٢٩/ ٢٣٧مجلد ١٦.
(٢) شرح (كلا)، و(بلى) ص ١٠٣، ١٠٤وينظر منار الهدى وهامشه (المقصد) ص٤١٠.
(٣) المقصد بهامش المنار ص ٤١٠ والقرطبي ١٠/ ٧١٣٠.

إضافة لما أورداه- أن ما قبله رأس آية والوقوف على رؤوس الآي- على ما هو متعالم- هو من السنة المعروفة في القراءة.

ومما هو من هذا بسبيل ما جاء في قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ .. الزمر/ ٥٨، ٥٩﴾، فجل القراء وغيرهم من أهل العلم والتأويل على أنه لا يسوغ في آية الزمر البدء بـ (بلى) ولا حتى الوقف عليها، لكونها وما بعدها جواباً لما قبلها، فهي "لم تسبق بنفي ملفوظ به ولا بشيء من مقتضيات الوقف ولا من موجباته، بل هي هنا جواب لنفي مقدر، كأن الكافر قال: لم يتبين لي الأمر في الدنيا ولا هداني، فرد الله عليه حسرته وقوله بقوله: (بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت)"[1]، وتفصيل ذلك أنه "لا نفي في واحدة من المقالات الثلاث التي حكاها الله تعالى عن الكافر- وهي (يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين)، (لو أن الله هداني)، (لو أن لي كرة فأكون من المحسنين)- لكن قوله (لو أن الله هداني لكنت من المتقين) يدل على نفي هدايته، لأن كلمة (لو) موضوعة للدلالة على امتناع جوابها لامتناع شرطها، فهي هنا دالة على امتناع كونه من المتقين لامتناع هدايته، فيكون امتناع الهداية سبباً لامتناع كونه من المتقين، فحينئذ تكون الهداية منفية، فكأن الكافر قال: لم يهدني الله فلم أكن من المتقين، فجئ بكلمة (بلى) لنقض نفي الهداية في قول الكافر (لم يهدني الله) وإبطاله، وإذا بطل نفي هداية الله له ثبتت الهداية .. فكأنه قيل للكافر قد هديتك وأرشدتك وأرسلت لك الرسل وأقمت لك الأدلة، فأنت الذي آثرت طريق الغي على طريق الهدى، وبناء على هذا تكون جملة (قد جاءتك آياتي) الآية، مؤكدة ومقررة للجملة التي دلت عليها وسدت مسدها كلمة (بلى)"[2].

---

(١) منار الهدى ص ٣٣٥.

(٢) معالم الاهتداء ص ١٢٨، ١٢٩.

ويجب إزاء ما ذكرنا وصل المؤكِد بالمؤكَد .. ومع كل هذا فقد سوغ البدء بـ (بلى) كون ما قبله رأس آية .. كما سوغ الوقف عليه جواز وقابلية أن يكون جواباً للنفي في قوله: (وإن كنت لمن الساخرين)، لأن (إن) عند الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير: وما كنت إلا لمن الساخرين، فيكون التقدير: بلى كنت من الساخرين، فيوقف حينذاك على (بلى) في التقدير، ويبتدئ بـ (قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت وكنت من الكافرين)، على طريق التوبيخ والتقرير .. كذا أفاده ابن أبي طالب القيسي[1] وإنما جاء التوبيخ والتقرير من جعل الحجة عليه من الله ولم تكن له على الله، ولو أن الأمر كما قالوا لكان لهم أن يقولوا: قد جاءتنا الآيات ولكنك خلقت فينا التكذيب بها، فوصفهم سبحانه بالتكذيب والاستكبار والكفر على وجه الذم، إذ لو لم تكن هذه الأعمال فيهم لما صح الكلام .. بل وأساغه تأويل جواب (لو) على معنى النفي- وذلك من جميل ما هُديت إليه- وفي شأنه يقول الإمام القرطبي: "قال الزجاج: (بلى) جواب النفي وليس في الكلام لفظ النفي، ولكن معنى (لو أن الله هداني): ما هداني، وكأن هذا القائل قال: ما هُديت، فقيل: بلى قد بُين لك طريق الهدى فكنت بحيث لو أردت أن تؤمن أمكنك أن تؤمن"[2].

ومما هو ظاهر في تعلق ما بعد حرف الجواب (بلى) بما هو قبله تعلقاً لفظياً، ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ .. الزخرف/ ٨٠)، وإنما تحقق التعلق في قوله (ورسلنا لديهم يكتبون)، بما قبله من وجهين: أولهما جعل الجملة "في موضع نصب على الحال من فاعل الفعل المقدر الذي دلت عليه كلمة (بلى)، والتقدير: نسمع سرهم ونجواهم والحال أن رسلنا الذين وكلوا بحفظ أعمالهم يكتبون كل ما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال حال كونهم لديهم، أي ملازمين لهم لا يفارقونهم ولا ينفكون عنهم"، والوجه الثاني: "أن تكون الجملة معطوفة على التي ترجمت عنها (بلى) المقدرة بقولنا

---

(١) ينظر شرح كلا وبلى) ص ٩٤، ٩٥ والرازي١٣/ ٤٦٣.
(٢) تفسير القرطبي ٨/ ٥٩١٨ وينظر تفسير الرازي ١٣/ ٤٦١.

(نسمع) والتقدير: نحن نعلم سرهم ونجواهم، والحفظة يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم .. وكلا الوجهين يقتضي عدم صحة الوقف على (بلى) إذ التعلق فيهما لفظي ومعنوي"[1]، والوجه البلاغي لعطف جملة (ورسلنا لديهم يكتبون)، يكمن في إيقافهم على أن علم الله بما يسرون إنما هو علم يترتب عليه أثر فيهم وهو مؤاخذتهم بما يسرون، لأن كتابة الأعمال- على حد ما ذكر الطاهر- تؤذن بأنها ستحسب لهم يوم الجزاء، والكتابة يجوز أن تكون حقيقية وأن تكون مجازاً أو كناية عن الإحصاء والاحتفاظ، ومجيؤها بلفظ المضارع للاستمرار التجددي، ومن خص كتابهم بالأمور الغير القلبية خص السر بما حدّث به الغير في مكان خال وتقديم (لديهم)- سواء عد حالاً أو خبراً آخر لـ (رسلنا) مع (يكتبون)- لمراعاة الفاصلة[2].

غير أنه وبالنظر إلى سياق قوله سبحانه (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم)، نلحظ أن (بلى) قد أبطلت نفي السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه وأثبتت السماع، ومن ثم كان المعنى على هذا التقدير: (نحن نسمع سرهم ونجواهم)، وهذا في حد ذاته يجعل الوقف على (بلى) جائزاً ومسوغاً باعتبار إفادة الكلام الفائدة المطلوبة.

وقد أوقفنا القرطبي فيما نقله عن الإمام محمد بن كعب القرظي في سبب نزول الآية ما يدعم القول بالوقف على (بلى)، فقد ذكر أن (ثلاثة نفر كانوا بين الكعبة وأستارها، فقال أحدهم: أترون أن الله يسمع كلامنا؟ وقال الثاني: إذا جهرتم سمع وإذا أسررتم لم يسمع، وقال الثالث: إن كان يسمع إذا أعلنتم فهو يسمع إذا أسررتم)، فنزلت[3] ولعل هذا هو ما حدا بأبي حاتم فيما نقله عنه الأشموني والأنصاري لأن يكتفي بالتعلق المعنوي ويحكم بان الوقف عليه كاف، وبالعلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي لأن يقول: "الوقف على (بلى) حسن جيد بالغ، لأنه جواب قوله تعالى: (لا نسمع سرهم ونجواهم)"، قال: "ويدل على حسن الوقف على (بلى)، أن بعده مبتدأ وهو قوله: (ورسلنا لديهم)، فـ (رسلنا) مبتدأ

---

(١) معالم الاهتدا ص ١٣٣.
(٢) ينظر التحرير ٢٥/ ٢٦٣ مجلد ١٢وروح المعاني ٢٥مجلد ١٤.
(٣) القرطبي ٩/ ٦١٦٧.

و(لديهم يكتبون)، الخبر"، وإن كان يرى أن "الاختيار: الوقف على (يكتبون)"[1] لما سبق أن ذكرنا .. وأجاز الأشموني في رأي ساقه بطريق التمريض "الوقف على (نجواهم)"[2]، ولا يبعد أن النكتة في ذلك ما صرح به الطاهر في موضع مماثل وتحديداً آيتي الانشقاق من أن (بلى) تأتي أحيانا لتفيد الاستئناف كأحرف الجواب ويكون ما بعده مبينا للإبطال المفاد قبلاً من (بلى) ومؤكداً له.

ومما هو قريب الصلة بما سبق ما جاء في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ .. يس/ ٨١)، فقد ذكر جل أهل العلم أن "قوله تعالى: (وهو الخلاق العليم)، معطوف على الجملة التي سدت (بلى) مسدها، والتقدير: هو قادر على ذلك وهو الخلاق العليم، ومقتضى العطف عدم جواز الوقف على (بلى)، ولكن لكونه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، يسوغ الوقف على (بلى)"[3]، ومما يسهل القول بموافقة هذا الوقف وعدم مخالفته لسياق الآية، وقوع (بلى) جواباً للاستفهام الداخل على النفي قبلها وهو قوله: (أو ليس الذي خلق السموات والأرض)، ودلالة (بلى) على إبطال عدم قدرة الله تعالى على أن يخلق مثلهم واضحة في كونها دالة على إثبات قدرته تعالى على ذلك، لأنه إذا بطل عدم القدرة ثبتت القدرة، وقد روعي في أسلوب هذه الآية صورة النفي المنطوق به الواقع بعد الهمزة، ولم تراع الهمزة، ومن ثم كان السؤال والجواب من قبله تعالى، وكان في الإتيان بالجواب (بلى)، رمز إلى أنه هو المتعين لأن يكون جواباً للنفي لا لغيره، فالحرف جواب من جهته تعالى وتصريح بما أفاده الاستفهام الإنكاري من تقرير ما بعد النفي من القدرة على الخلق والإيذان بتعيينه للجواب نطقوا به أو تلعثموا فيه مخافة الالتزام[4].

---

(١) شرح كلا وبلى ص ٩٨ وينظر المنار ص ٣٥٢.
(٢) المنار ص ٣٥٢.
(٣) المعالم ص ١٢٣.
(٤) ينظر السابق وشرح كلا وبلى ص ٩٤وروح المعاني ٢/ ٨٣ مجلد ١٣.

وبصرف النظر عن درجة الوقف وما إذا الوقف على (بلى) هو من قبيل الحسن مراعاة لكون العطف في الآية الكريمة على ما قبله هو من عطف الجمل فيكون التعلق من نوع التعلق اللفظي لا المعنوي، أو من قبيل الكافي لتحقق الارتباط المعنوي بين السؤال والجواب، فالمحصلة في النهاية إساغة الوقف على (بلى)، وهو- على حد ما ذكر ابن أبي طالب القيسي- "حسن جيد بالغ، وهو قول نافع ومحمد بن عيسى .. ويدل على حسن الوقف عليها أن ما بعدها مبتدأ وخبر، وهو قوله تعالى: (وهو الخلاق)"[1].. غير أن ادعاءه بأن الابتداء بـ (بلى) ضعيف، فيه نظر لا سيما وقد تبناه أبو حاتم واعتبره وقال به، وفي إجمال ما ذكره هو وغيره يقول الأشموني: "(توقدون) تام للابتداء بالاستفهام بعده، ومثله في التمام (مثلهم) عند أبي حاتم لانتهاء الاستفهام، ووقف جمع على (بلى)، ولكل منهما موجب ومقتض، فموجبه عند أبي حاتم تمام الاستفهام، وموجب الثاني وهو أجود، تقدُم النفي وهو: (أو ليس)، لأن (ليس) نفي ودخل عليها الاستفهام صيرها إيجاباً، وما بعدها لا تعلق له بها، فصار الوقف عليها له مقتضيات وعدم الوقف عليها له مقتض واحد، وما له مقتضيات أجود مما له مقتض واحد"[2].. ولابن عاشور في جملة (وهو الخلاق العليم) رأي لا أظن أن أحداً قال به أو سبقه إليه، وهو رأي يزيد- فيما أرى- من مقتضيات الوقف على (بلى) فقد عدها "معترضة في آخر الكلام والواو اعتراضية أي هو يخلق خلائق كثيرة وواسع العلم بأحوالها ودقائق ترتيبها"[3]، ولا أدري لمَ آثر جعلها كذلك في آخر الكلام، وفيما وليها ما يصب في نفس المعنى ويشد من أزره، حيث يقول جل ذكره (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)، وإن كان الرازي يرى في الآية تأكيداً وإظهاراً لفساد تمثيلهم وتشبيههم وما ضربوه في أمثالهم .. ولا يعني ما أضفناه لصاحب التحرير والتنوير، القدح في مقتضى البدء بـ (بلى) إذ المسألة كما هو متضح لا تعدو كونها أجود ولا تصل لحد المنع أو الضعف على ما زُعم.

---

(١) شرح كلا وبلى ص ٩٤.
(٢) المنار ص ٣٢٢.
(٣) التحرير ٢٣/ ٧٩ مجلد ١١.

ومن قبيل ما سبق نقرأ في حق أهل الشرك: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ .. النحل/٣٨﴾، وفي شأن الوقف على(بلى) والابتداء بها وامتناع كلّ فيما سبق، يقول القيسي: "الوقف على (بلى) يجوز وهو قول نافع وغيره، لأنها جواب للنفي الذي قبلها وهو قوله: (لا يبعث الله من يموت)، فالمعنى: بلى يبعثهم الله، ثم حذف لدلالة (بلى) عليه، والاختيار أن الوقف على (حقاً)، لأن وعداً مصدر مؤكد لما قبله وهو إيجاب بعثهم ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد، ولا يحسن الابتداء بـ (بلى) لأنها جواب لما قبلها، وقد أجازه الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر"[1]، وفي كلام القيسي إجمال يحتاج إلى تفصيل، إذ قوله: "ولا يحسن التفريق بين التاكيد والمؤكد" تلميح إلى التعلق اللفظي فيما بين قوله (وعداً عليه حقاً) وهو الواقع بعد (بلى)، وقوله فيما قبلها حكاية عن مقولة أهل الكفر(لا يبعث الله من يموت)، ويوحي كلام القيسي وكل من قال بقوله بعدم إساغة البدء بـ (بلى) ولا حتى الوقف عليها، ولما قاله وجه بلاغي يرمي إليه السياق ويقتضيه المقام، ذلك أن قوله تعالى: (وعداً) مصدر مؤكد للجملة التي دلت عليها (بلى) من حصول البعث بعد الموت والمقدرة بقولنا: (ليبعثنهم)، لأن فيها معنى الوعد بالبعث والإخبار عنه، قال الآلوسي: "ويسمى نحو هذا مؤكداً لنفسه"، أي مؤكداً لمعنى فعل هو عين معنى المفعول المطلق، وأردف الآلوسي يقول: "وجوز أن يكون مصدراً لمحذوف، أي: (وعد ذلك وعداً)، وقوله: (عليه) صفة (وعداً)، والمراد به: (وعداً ثابتاً عليه إنجازه)، وإلا فنفس الوعد ليس ثابتاً عليه، وثبوت الإنجاز لامتناع الخلف في وعده أو لأن البعث من مقتضيات الحكمة، فهو كالواجب عليه في أنه لا يقبل الخلف، ففي الكلام استعارة مكنية حيث شبه الوعد الذي وعده الله بمحض إرادته واختياره بالحق الواجب عليه ورمز إليه بحرف الاستعلاء، و(حقاً) صفة أخرى لـ (وعداً) وهي مؤكدة إن كان بمعنى ثابتاً متحققاً، ومؤسسة إن كان بمعنى: (غير باطل)، وهو

---

(١) شرح كلا وبلى ص ٩١، ٩٢.

على أيّ بمعنى الصدق الذي لا يتخلف، أو نصب على المصدرية بمحذوف أي (حق حقاً)"[1].

ولعل في قصة النزول ما يدعم هذا الاتجاه، فقد ذكر في قصة نزول هذه الآية فيما نقله الآلوسي عن ابن الجوزي وأبي العالية أن رجلاً من المسلمين تقاضى ديناً على رجل من المشركين فكان أن تكلم المسلم وأرجأه- عندما ماطله- لما بعد الموت أن لم يستطع مقاضاته في الدنيا، فقال المشرك: وإنك لتبعث بعد الموت وأقسم بالله لا يبعث الله من يموت، فقص الله تعالى ذلك ورده أبلغ رد، وذلك من وجهين "الأول: أنه وعْدُ حق على الله تعالى فوجب تحقيقه، ثم بين السبب الذي لأجله كان وعداً حقاً على الله تعالى، وهو التمييز بين المطيع والعاصي وبين المحق والمبطل وبين الظالم والمظلوم، وهو قوله تعالى: (ليبين لهم الذي يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين) .. الوجه الثاني: في بيان إمكان الحشر والنشر: أن كونه تعالى موجداً للأشياء ومكوناً لها، لا يتوقف على سبق مادة ولا مدة ولا آلة، وهو تعالى إنما يكونها بمحض قدرته ومشيئته، وليس لقدرته دافع ولا لمشيئته مانع، فعبر تعالى عن هذا النفاذ الخالي عن المعارض بقوله تعالى: (إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)، وإذا كان كذلك، فكما أنه تعالى قدر على الإيجاد في الابتداء وجب أن يكون قادراً عليه في الإعادة، فثبت بهذين الدليلين القاطعين أن القول بالحشر والنشر والبعث والقيامة حق وصدق، والقوم إنما طعنوا في صحة النبوة بناء على الطعن في هذا الأصل، فلما بطل هذا الطعن بطل أيضاً طعنهم في النبوة"[2]، وذلك كله ما يقتضيه عدم الوقف على (بلى) وعدم البدء بها.

لكن بلاغة القرآن- على نحو ما رأينا ومن خلال استقرائنا لمواضع التعانق فيه- لا تقف عند حد، وفي كلام القيسي ذاته ما يشير إلى أن "الوقف على (بلى) يجوز .. لأنها جواب للنفي الذي قبلها"، وحسب (بلى)- والبلاغة كما هو متعالم الإيجاز- أن تكون دالة على جوابها

---

(١) روح المعاني ١٤/ ٢٠٨ مجلد ٨ بتصرف يسير وينظر المعالم ص ١٢٧.
(٢) تفسير الرازي ٩/ ٥٢٥.

المحذوف، هذا وقد"قال نافع: (من يموت بلى)، لأن (بلى) رد لكلامهم وتكذيب لقولهم، وما بعدها منصوب بفعل مضمر، أي: (وعدكم الله وعداً)" .. بل وليس ثمة- والقرآن حمّال أوجه- ما يمنع من البدء بها، بل ويجعل- وذلك هو الأعجب في ثراء القرآن واتساع معانيه- "الوقف على (من يموت) كاف، لأنه- على حد ما ذكر صاحب المنار وأساغه الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر والأنصاري- انقضاء كلام الكفار، ثم يبتدئ (بلى يبعث الله الرسول ليبين لهم الذي يختلفون فيه)، ولحديث: (كل نبي عبدي ولم يك ينبغي له أن يكذبني) "[1]، والعدول عن (الموتى) إلى (من يموت)- أياً ما كان الأمر- لقصد إيذان الصلة بتعليل نفي البعث، فإن الصلة أقوى دلالة على التعليل من دلالة المشتق على عليّة الاشتقاق، فهم جعلوا الاضمحلال منافياً لإعادة الحياة كما حكى القرآن عنهم قولهم: (إذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون) .. ونخلص من تحقيق القول في الوقوف على (بلى)، إلى أن الجنوح إلى القول بمنع الوقوف عليها أو عدم استحسانه- كما قال بكل طائفة من العلماء- قول غير صحيح ومجاف حتى لما يمكن ويسوغ حمل السياق في النظم الكريم عليه.

٣- (بلى) بين الاستئناف وما يترجح أو يغلب عليه التعلق المعنوي[2]:

في عدة مواضع في القرآن الكريم بلغت في مجموعها ثلاثة، أعقب (بلى) حرف التأكيد (إنّ) ومعلوم ما لـ (إنّ) من صدارة في الكلام، الأمر الذي يعني ضمناً ترجيح الوقف على (بلى) وجعل الوقف عليها والابتداء لأجلها بـ (إن) من قبيل الوقف الكافي، وفي أولى هذه المواضع الثلاثة وهو قول الحق تبارك وتعالى: (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ .. النحل/ ٢٨) .. يرصد

---

(١) منار الهدى ص ٢١٥وينظر المقصد على هامشه، وشرح (كلا) و(بلى) لمكي ص ٩٢ والتحرير والتنوير ١٥٤/١٤ مجلد ٧.

(٢) ويسمى مثل هذا الوقوف بالوقف الكافي وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ.

العلامة الإمام القيسي هذه الظاهرة ويعلق عليها وعلى الوجه في ذلك فيقول: "الوقف على (بلى) حسن جيد بالغ، وهو قول نافع لأنه جواب النفي الذي قبلها وهو قولهم: (ما كنا نعمل من سوء)، فالمعنى: بلى عملتم سوءاً، ودل على حسن الوقف على (بلى)، أن بعدها (إن) المكسورة- وهي ما يكسر في الابتداء- ولو علقت ما قبلها ولم يكن قولاً ولا قسماً لفتحت، فكسرها يدل على أنها للابتداء بها، فالوقف على ما قبلها حسن إذ هي للابتداء، ولا يحسن الابتداء بـ (بلى) لأنها جواب لما قبلها"، وأردف يقول: "والاختيار: الوقف على (بلى) على مذهب نافع للحجة التي ذكرنا"[1].

وحتى لا نكون بمنأى عن السياق تجدر الإشارة إلى أن مقصود الصلة في نظم الآية، وصف حالة من يموتون على الشرك، وقد ذكرت بعد حديث القرآن عن شأن من أدركهم الهلاك وحل بهم الاستئصال، عن شأنهم يوم القيامة وفي حالة وفاتهم التي هي بين حالي الدنيا والآخرة .. والوجه في اقتران الفعل (تتوفاهم) بتاء المضارعة التي للمؤنث، إسناد تولي مسألة الوفاة إلى جماعة الملائكة، ومجيؤه بصورة المضارع- على الرغم من كونه حكاية عن الحال الماضية- هو لاستحضار صورة توفي الملائكة إياهم لما فيها من الهول .. وعلى القول بأن هذا إخبار عن حالهم في الدنيا، يكون (تتوفاهم) على بابه ويشمل من حيث المعنى من توفته ومن تتوفاه، وعليه يكون التعبير في قوله بعد: (فألقوا السلم) بالماضي للدلالة على تحقق الوقوع، أي يقول لهم سبحانه ذلك يوم القيامة فيستسلمون ويقادون ويتركون المشاقة وينزلون عما كانوا عليه في الدنيا من الكبر وشدة الشكيمة، ولعله مراد من قال: إن الكلام قد تم عند (أنفسهم)، ثم عاد إلى حكاية حالهم يوم القيامة والمعنى أنهم يوم القيامة ألقوا السلم وقالوا ما كنا نعمل في الدنيا من سوء، وذكر الرازي قولاً في احتمال أن يكون إلقاء السلم هو حكاية القرآن عنهم عند القرب من الموت فيكون المعنى على ما ذكر ابن عباس: أسلموا وأقروا لله عند الموت بالعبودية، ويسوغ هذا مع ما ذكره أبو البقاء وغيره من صحة العطف

---

(١) شرح (كلا) و(بلى) ص ٩٠، ٩١.

على (تتوفاهم) وقد استظهره أبو حيان، وذكر الشهاب أن ذلك يتمشى من كون (تتوفاهم) بمعنى الماضي[1].

ووصفهم بكونهم (ظالمي أنفسهم) يومئ إلى أن توفي الملائكة إياهم وقولهم في ادعائهم: (ما كنا نعمل من سوء)، مصحوب باتباع الملائكة أساليب الغلظة والتعذيب معهم، على نحو ما في قول الله تعالى: (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم .. الأنفال/ ٥٠) .. وقد جاء الرد بعدها من الله أو من الملائكة بـ (بلى) لإبطال ما ادعوه والمعنى: بل كنتم تعملونه .. وعلى ما ذكره ابن عطية يحتمل أن يكون (الذين .. إلخ) من كلام الذين أوتوا العلم الوارد ذكرهم في قول الله تعالى: (ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ .. النحل/ ٢٧)، وكان ابن عطية قد ذكر أن (الذين) مبتدأ خبره (فألقوا) وتعقبه أبو حيان بأن زيادة الفاء في الخبر هنا لا تجوز إلا على مذهب الأخفش الذي أجاز ذلك مطلقاً وفي نحو قولنا: زيد فقام)، أي قام[2]، والجملة بعدها- على أي الأحوال- استئناف.

بله أن ما استحسنه الإمام القيسي من شأن الوقوف على (بلى)، استهجنه الأشموني وساقه بلفظ التمريض، ورجح عليه القول بما هو عنده على العكس من ذلك، يقول- رحمه الله- في تقرير وتوجيه ما ارتآه: "(من سوء)، تام عند الأخفش لانقضاء كلام الكفار، فـ (من سوء) مفعول (نعمل) زيدت فيه (من)، أي ما كنا نعمل سوءاً، فرد الله أو الملائكة عليهم بـ (بلى)، أي كنتم تعملون السوء"[3]، وقوله تعالى: (إن الله عليم بما كنتم تعملون) يعني أنه عالم بما كنتم عليه في الدنيا فلا ينفعكم هذا الكذب فإنه يجازيكم على الكفر الذي علمه منكم، وإنما جعلوا علم الله بما

---

(١) ينظر مفاتيح الغيب ٩/ ٥١٣ وإملاء ما من به الرحمن والبحر المحيط وحاشية الشهاب على البيضاوي.

(٢) ينظر تفسير ابن عطية والبحر المحيط وروح المعاني ١٤/ ١٨٩ مجلد ٨.

(٣) منار الهدى ص ٢١٤.

كانوا يعملون كناية عن تكذيبهم في قولهم (ما كنا نعمل من سوء)، وكناية كذلك على أنهم ما عوملوا من قبل الملائكة بالعذاب إلا بأمر من الله سبحانه العالم بهم، والبدء على ذاك بـ (بلى إن الله عليم بما كنتم تعملون) هو لدى الأشموني، الأوجه والأبلغ في إتمام المعنى .. وعلى أيّ فما ذكرناه في هذا الصدد من كون ذلك حاصل في الدنيا أو الآخرة هو مما يصلح حمله على مذهب من رجح الوقوف على (بلى) ومن قدم عليه البدء بها، وإن كنت أرى أن الأبلغ في جعله رداً من الله أن يكون ذلك في الآخرة حيث الحساب، وأما إن جعل من الملائكة فيستوي.

وزاوج الشيخ الحصري على اعتبارين مختلفين، فجمع بين ما ارتآه كل من الأشموني والقيسي بما يفيد إساغة الوقف على (بلى) والبدء بها، بل وبما يدل على جعل الوقف على كل من لفظتي (سوء) و(بلى) كافياً، حيث ذكر في المعالم إمكانية أن يكون: "آخر كلام الكفار(سوء)، و(بلى) من كلام الله تعالى، أبطل بها قول الكفار: (ما كنا نعمل من سوء) الدال على نفي عملهم السوء في الدنيا، فيكون عملهم السوء في الدنيا ثابتاً، لأنه إذا بطل نفي عمل السوء ثبت عمل السوء، وعلى هذا يكون الوقف على (من سوء) كافياً لأنه من كلام الكفار وما بعده من كلام الله تعالى رد له وإبطال .. ويكون الوقف على (بلى) كافياً أيضاً، لأن قوله تعالى: (إن الله عليم بما كنتم تعملون) مستأنف، أتى به تعليلاً لمضمون الجملة التي دلت (بلى) عليها وقامت مقامها، والتقدير: أنتم قد عملتم السوء في الدنيا- ومن ثم تستحقون المحاسبة عليه- لأن الله عليم بما كنتم تعملون لا تخفى عليه أعمالكم ظاهرها وباطنه، فهناك ارتباط معنوي لا لفظي بين (بلى) وبين ما قبلها وما بعدها فحينئذ يكون الوقف على كل من (سوء) و(بلى) كافياً"[1]، وهكذا نرى من محصلة ومن خلال ما جاء في (معالم الاهتدا) مدى ما حمله النسق الكريم من ثراء ومن حمل للمعنى على غير ما وجه، فحيث تكون (بلى) ومدخولها رد من الله يتم البدء بـ (بلى)، وحيث يرتبط حرف الجواب (بلى) بما قبله وتكون الجملة المؤكدة مستأنفة كالتعليل لمضمون ما دل عليه حرف الجواب يكون الوقف على (بلى).

---

(١) المعالم ص ١٢٢.

ونظير ما ذكر في آية النحل سالفة الذكر، ما جاء في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .. الأحقاف/ ٣٣)، حيث مال القيسي إلى ما ارتآه نافع من شأن الوقوف على (بلى) "لأنه جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها وهو قوله تعالى: (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات .. إلخ)، والمعنى: يقدر على ذلك، ويدل على حسن الوقف على (بلى) أن بعدها (إنّ) المكسورة وهي مما يكسر في الابتداء"، ومفاد ما ذكره سبباً لحسن الوقوف على (بلى)، أن "قوله تعالى: (إنه على كل شيء قدير) مستأنف، لا موضع له من الإعراب معلل لما استفيد من (بلى)، وهو من تعليل الخاص بالعام ولا يخفى وجهه"، كذا ذكره الشيخ الحصري ونص عليه[١] وإن كان يرى فيه وقفاً كافياً لما بين ما بعد (بلى) وما قبلها من ارتباط معنوي.

وفي حين ذكر القيسي أنه: "لا يحسن الابتداء بـ (بلى) لأنها جواب لما قبلها"[٢]، ارتأى الأشموني وتابعه في ذلك الأنصاري أن الوقف على "(الموتى)- وهو ما يعني بالضرورة البدء بـ (بلى)- حسن"[٣]، وإنما كان السر في حكم الأشموني عليه بالحسن ما بين ما بعد (بلى) وما قبلها من ارتباط لفظي، إذ ما بعد (بلى) هو بمثابة التأكيد أو الجواب لما أفادته الجملة الواقعة قبل حرف الرد (بلى)، "فكأنه قيل هنا: أو ليس الله بقادر على أن يحيي الموتى؟ فأجيب عنه بقوله: (بلى إن الله على كل شيء قدير)، تقريراً للقدرة على وجه عام ليكون كالبرهان على المقصود، ولذا قيل: إن هذا مشير إلى كبرى لصغرى سهلة الحصول، فكأنه قيل: إحياء الموتى شيء وكل شيء مقدور له، فينتج أن إحياء الموتى مقدور له، ويلزمه أنه تعالى (قادر على أن يحيي الموتى)"[٤]، ثم إن خلق السموات والأرض هو من دون شك أعظم وأفخم من إعادة الإنسان حياً بعد أن كان ميتاً، والقادر على الأقوى والأكمل لا بد وأن يكون قادراً على الأقل

---

(١) المعالم ص ١٢٥.
(٢) شرح كلا وبلى ص ٩٨، ٩٩.
(٣) المنار وبهامشه المقصد ص ٣٦٠.
(٤) تفسير الآلوسي ٢٦/ ٥٢ مجلد ١٤.

والأضعف، كما أن تعلق الروح بالجسد أمر ممكن إذ لو لم يكن ممكناً في نفسه لما وقع أولاً، والله تعالى قادر على الممكنات فوجب كونه قادراً على تلك الإعادة وهذا كله من الدلائل اليقينية الظاهرة.

ويؤكد ما ذكرناه هنا عدم صحة ما أورده العلامة القيسي من الزعم من أنه "لا يحسن الابتداء بـ (بلى)" .. وإنما زاد من حسن الوقف عنده على (بلى)، أن قوله تعالى: (بقادر)، واقع في محل رفع لكونه خبراً لـ (أنّ) والباء زائدة فيه، وحسّن زيادتها كون ما قبلها في حيز الخبر المنفي وهو قوله: (أو لم يروا)، وقد سدت (أنّ) مع اسمها وخبرها مسد مفعولي (يروا) فسرى النفي للعامل ومعموله فقرن لأجل ذلك بالباء، وفي الكشاف: "قال الزجاج لو قلت: (ما ظننت أن زيداً بقائم) جاز، كأنه قيل: (أليس الله بقادر؟)"[1].. كما حسن من أمر الوقف على (بلى) وقوعها جواباً عن جملة الاستفهام الإنكاري الذي دل عليه (أو لم يروا)، فهو جواب محذوف دل عليه التعجب من ظنهم أن الله غير قادر على أن يحيي الموتى، فقد تضمن ظنهم وقولهم هذا الذي أوردته الآية حكاية عنهم، أن الله لا يحيي الموتى، فأجيبوا من ثمّ بـ (بلى) تعليماً للمسلمين وتلقيناً لما يجيبونهم به .. ولما كان حرف (بلى) جواباً وكان قائماً مقام جملة تقديرها: (هو قادر على أن يحيي الموتى)، كانت جملة (إن الله على كل شيء قدير) تذييلاً دقيق المسلك لجملة (بلى) المقدرة، ذاك لأن جملة التذييل أفادت القدرة على خلق السماوات والأرض وإحياء الموتى وغير ذلك من الموجودات الخارجة عن السموات والأرض، بينا أفاد جواب (بلى) المقدر ما استُنكر من قِبل منكري البعث من إحياء الله الموتى، ولهذه النكتة جئ في القدرة على إحياء الموتى بوصف (قادر)، وفي القدرة على كل شيء بوصف (قدير) الذي هو أكثر دلالة على القدرة من وصف (قادر)، كما أفاد تأكيد الكلام بحرف (إنّ) رد إنكارهم لإمكانية عملية الإحياء تلك بأبلغ رد، لأنهم لما أحالوا ذلك فقد أنكروا عموم قدرته على كل شيء،[2]، وسبحان من هذا كلامه.

---

(١) الكشاف.
(٢) ينظر التحرير والتنوير ٢٦/ ٦٤، ٦٥ مجلد ١٢.

والشيء بالشيء يذكر فالبدء بـ (بلى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ .. الانشقاق/ ١٤، ١٥)، يردُّه ويرد عليه وقوع (بلى) جواباً لما قبلها وكون ما بعدها جيء بها على الاستئناف، ويسيغه كون ما قبلها رأس آية، والوقوف على رؤوس الآيات هو من السنة المتبعة وإن تعلق ما بعدها بما قبلها على ما استقر عليه أهل العلم، ففي طيبة النشر أن الوقف الحسن هو الذي تعلق ما بعده التعلق اللفظي إلا أن تكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الاراء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1]، ففي الحديث المتصل الإسناد إلى أم سلمة عليها رضوان الله وسلامه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته، يقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم يقف، ثم يقول (الحمد لله رب العالمين) ثم يقف، ثم يقول: (الرحمن الرحيم) ثم يقف، "وهذا- على حد ما ذكر الأشموني- أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي "[2].

وقد جيء في تلك الآيات التي تتحدث في سورة الانشقاق عن حال أولئك الذين أوتوا كتبهم من وراء ظهورهم، بحرف (لن) الدال بطريق التأبيد على تأكيد نفيهم لمسألة الرجوع إلى الحياة بعد الموت، الأمر الذي يعكس شدة تكذيبهم بالبعث وجزمهم وقطعهم بنفيه، كما يستدعي المجيء بما يفيد إبطال هذا النفي ويقطع بنفس الشدة والقوة الشك باليقين، وليس من مؤد لهذا كله ولا من رادّ على هذا الزعم أعظم من حرف الجواب (بلى) ومن جملة (إن ربه كان به بصيراً) المبينة والمؤكدة على وجه الإجمال أن ظنه باطل لأن ربه أنبأه بأنه يبعث، فآل التقدير الحاصل من حرف الإبطال ومن حرف التأكيد إلى معنى: إن ربه بصير به وأما هو فغير بصير بحاله، كقوله: (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) .. من ثم كان "الوقف على (بلى) حسن جيد بالغ، لأنها جواب للنفي قبلها، وهو قوله تعالى: (أن لن يحور)، أي أن لا يرجع بعد موته، فالمعنى: بلى يحور،

---

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم المويري ١/ ٣٢٨.
(٢) منار الهدى ص ١٢، والحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

أي بلى يرجع إلى الآخرة، ويدل على حسن الوقف على (بلى) أن بعده (إنّ) المكسورة، وهي مما يبتدأ بها وتكسر في الابتداء"[1].

وفي (معالم الاهتدا) أن "جملة (إن ربه كان به بصيراً) استئنافية لا محل لها من الإعراب بمثابة التعليل لما أفادته (بلى)، أي لا بد من حَوْره ورجوعه إلى الله عز وجل يوم المعاد، لأن ربه الذي خلقه ورباه بنعمه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيراً بحيث لا تخفى عليه منها خافية .. فبين هذه الجملة التعليلية وبين ما قبلها تعلق في المعنى دون اللفظ، فيكون الوقف على (بلى) كافياً"[2]، ويرى الأشموني والأنصاري أنه من قبيل الحسن، ويطمئن نافع إلى جعله من قبيل التام[3]، وسواء لم يتعلق ما بعد (بلى) بما قبلها لفظاً ولا معنى فكان الوقف عليها تاماً، أم تعلق به معنى فكان الوقف كافياً، أم تعلق به لفظاً فحكم بالوقف على (بلى) بأنه من قبيل الوقف الحسن .. فلكل وجهُه الذي يمكن حمل المعنى عليه، وإن كنت أميل إلى القول بأن النفي في قوله (لن يحور) أياً ما كان الأمر، هو من مقتضيات الوقف عليها، وإطلاق الرجوع إلى الحالة التي كان فيها بعد أن فارقها على (الحور)، هو من المجاز الشائع مثل إطلاق الرجوع عليه في قوله تعالى: (ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ .. يونس/ ٢٣)، وقوله: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ .. الطارق/ ٨)، وهو كذلك في لغة العرب على ما ورد في قولة ابن عباس: (ما كنت أدري ما يحور، حتى سمعت أعرابية تدعو بنية: حوري حوري، أي ارجعي إليّ)، ومنه قول الشاعر:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه * يحور رماداً بعد إذ هو ساطع.

وفي الحديث: (اللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور)، يعني صلى الله عليه وسلم أبرء إليك من النقصان بعد الزيادة.

---

(١) شرح (كلا وبلى) لمكي ص ١٠٤.
(٢) معالم الاهتداء للحصري ص ١٢٥وينظر رح المعاني ٣٠/ ١٤٥ مجلد ١٦.
(٣) ينظر منار الهدى وهامشه ص ٤٢٣.

المبحث الثاني:

(نعم) دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها مع القول في إثراء المعنى:

أولاً: استعمالات (نعم) ودلالاتها:

ورد في (نعم) عدة لغات أولاها وأشهرها لدى جمهرة العرب بفتح العين، وعليها اعتمد جمهور القراء في المواضع الأربعة التي ورد ذكرها في آي التنزيل، وحكاها النضر بن شميل بلفظ (نحْم) بإبدال العين حاء وبها قرأ ابن مسعود، وقرأ الكسائي (نَعِمْ) بكسر العين وهي لغة فصيحة لكنانة وهزيل ولا عبرة بمن أنكر ذلك وقد أثبته أهل اللغة عن العرب بالنقل الصحيح[1]، كما نطقها بعضهم بكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: (نِعِمَ) و(شِهِدَ) كما نُزّلت (بلى) منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي في استعمالاتها إما لتصديق مخبر أو لوعد طالب أو لإعلام مستخبر، فالأول كقولك (نعم) لمن قال مخبراً: (قام زيد) أو (ما قام زيد) إذا أردت تصديقه، وإذا أردت تكذيبه فبـ (بلى) .. ولتفصيل ذلك نقول: إن (نعم) تأتي في مقابل (بلى) التي يجاب بها- على ما هو الأصل فيها وعلى ما سبق تقريره- إنما يجاب بها على نفي متقدم، سواء كان هذا النفي ملفوظاً في الكلام أم ملحوظاً، وسواء جاء على حقيقته أم خرج إلى المجاز .. فنحو قوله تعالى: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾.. الزمر/ ٥٩)، وإن لم يتقدمه نفي لفظاً لكنه مقدر، فإن معنى: (لو أن الله هداني)- على ما سبق الإشارة إليه- ما هداني، فلذلك أجيب عنه بـ (بلى) التي هي جواب النفي المعنوي، ولذلك أيضاً حققه بقوله: (قد جاءتك آياتي)، وهي من أعظم

---

(١) بل ومع كونها لغة أشياخ الصحابة، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه- أنه قال: لا تقولوا (نعَم) وقولوا (نعِم) يعني بكسر العين، يريد رضوان الله عليه أنها بالفتح تكون اسماً للمال والجواب إنما بكسرها، ففرق بالحركة بين المعنيين، وروي عنه أنه سمع رجلاً ينطقها بالفتح فقال: (نعَم): المال، ولكن (نعِم).

الهدايات .. ونحو قوله تعالى: (بَلَى قَادِرِينَ.. القيامة/ ٤) وإن لم يسبق بنفي حقيقي إلا أن النفي مفاد من قوله قبل: (أن لن نجمع عظامه)، وقد جاء النفي على جهة التوبيخ لهم في اعتقادهم أن لا يجمع الله عظامهم، ومن ثم كان الرد عليهم بقوله: (بلى قادرين على أن نسوي بنانه).

ويستكنه مما قرره النحاة وأهل اللغة في هذا الصدد، أن الجواب إن كان لمقدر لم يستعلم عليه أو لم يسبق بنفي معنوي كقولك لمن تقدره مستفهماً عن قيام زيد: (قام زيد) أو (لم يقم زيد) .. فإنه يكون بالكلام، ولا يجوز أن تقول (نعم) أو (لا)، لأنه لا يعلم ما يعني بذلك، بخلاف ما إذا كان الجواب لملفوظ به فتقول في جواب من قال: (أما قام زيد؟) وأردت تصديقه (نعم)، وتقول: (بلى) إذا أردت تكذيبه، وكذلك إذا أدخل المتكلم أداة الاستفهام على النفي ولم يرد التقرير بل أبقى الكلام على نفيه كما في نحو قوله: (ألم يقم زيد؟) فتقول في تصديق النفي: (نعم)، وتقول في تكذيبه: (بلى) رعياً للفظ .. وكذا يكون الحال مع كل كلام تعلق بـ (بلى) أو (نعم) تعلق الجواب ولم يسبق بما يصلح أو يتعين أن يكون جواباً له، كما في قول الله تعالى: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ .. البقرة/ ١١٢)، فقول المجيب: (بلى)، يظهر أن (بلى) ليست فيه جواباً لشيء قبلها بل ما قبلها دال على ما هي جواب له ومن ثم تسنى أن يعاد السؤال في الجواب، كما يظهر جوابه أيضاً أن هناك سؤالاً مقدراً، لفظه لفظ الجواب لكنه اختصر وطوي ذكره علماً بالمعنى.

وتمتنع (بلى) في نحو (قام زيد) وكذا (أقام زيد)، لعدم النفي وعليه فيكون تصديقه بـ (نعم) وتكذيبه بـ (لا) .. كما يمتنع الجواب بـ (لا) في نحو (ما قام زيد)، وفي نحو قوله تعالى: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي.. التغابن/ ٧)، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، كما يمتنع الجواب بها في مثل (لم يقم زيد) و(ألم يقم زيد)، فتقول إذا أثبت القيام (بلى)، وإن

نفيته (نعم) على ما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى .. الملك/ ٩﴾، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى .. البقرة/ ٢٦٠﴾، ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .. الأعراف /١٧٢﴾، وعن ابن عباس رضي الله نهما أنه لو قال: (نعم) في جواب (ألست بربكم؟) كان كفراً، ولعله قصد أنه لم يكن إقراراً كافياً لأن الله أوجب- في الإقرار بما يتعلق بالربوبية- العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، فلو قال لك قائل: (ليس لك عندي وديعة) فقلت: (نعم) لكان تصديقاً له، وإن قلت: (بلى) لكان إيجاباً لما نفى .. والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي ويجري التقرير- على نحو ما فصلنا وعلى ما جرت به عادة العرب- مجرى النفي، كما أن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن (نعم) تأتي بعدهما[1].

وتصديق الخبر عما وقع بـ (نعم) مثبتاً كان أو منفياً لجواب ملفوظ كان أو مقدر، هو- على ما سبق بيانه- أحد استعمالات ثلاثة، يقول ابن هشام في المغني: "هي حرف تصديق ووعد وإعلام، فالأول بعد الخبر كـ (قام زيد) و(ما قام زيد)، والثاني: بعد أفعل ولا تفعل"، كقولك: نعم، لمن قال: (اضرب زيداً) أي أضربُهُ، ويأخذ حكم الأمر والنهي ما كان "في معناهما، نحو: (هلا تفعل) و(هلا لم تفعل)، وبعد الاستفهام- يقصد عن موجب- في نحو: (هل تعطيني؟)، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث، والثالث بعد الاستفهام في نحو: (هل جاءك زيد؟)، ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا.. الأعراف/ ٤٤﴾، ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا.. الشعراء/ ٤١﴾ .. وقيل وتأتي للتأكيد إذا وقعت صدراً نحو: (نعم هذه أطلالهم)، والحق أنها في ذلك حرف إعلام وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر سيبويه معنى

---

(١) ينظر البرهان ٤/ ٢٦٣ والمغني ٢/ ٣٤٦ وما بعدهما.

الإعلام ألبتة، بل قال: (وأما نعم فعدة وتصديق[1]، وأما بلى فيوجب بها بعد النفي)، وكأنه رأى أنه إذا قيل: (هل قام زيد؟) فقيل: (نعم) فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام)، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: (صدقت)، لأنه إنشاء لا خبر" أ.هـ من كلام ابن هشام[2].

ثانياً:الفروق الدقيقة بين (نعم)و(بلى) وإساغة وقوع الأولى موقع الثانية:

ويفاد من حصيلة ما ذكره النحاة وأهل اللغة، اختصاص (نعم) بالمثبت خبراً كان أو استفهاماً، وتوافقها- وهي التي للتصديق- (بلى)- التي هي للرد والإبطال- في مجيئها عقب الكلام المنفي في الخبر وعقب الاستفهام الحقيقي، وتوافقها كذلك في مجيئها بعد النفي المقرون بالاستفهام التقريري، غير أن ذلك الأخير مشروط بأمن اللبس، وذلك لأنه إنما يؤتى بـ (نعم) بعد التقرير حينذاك تصديقاً له لكون معناه الإيجاب[3] ، وإنما يمتنع إذا جعلت جواباً- على ما أفاده إنكار ابن عباس- وفي شأن ذلك يقول ابن هشام: "ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب- يعني الذي يجاب به بـ (نعم) أو (لا) فتقع فيه (نعم) موقع (بلى)- رعياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: (أليس أحد في الدار)، ولا (أليس في الدار إلا زيد)، وعلى ذلك قول المهاجرين رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم- وقد قال لهم: (ألستم ترون لهم ذلك)- نعم [4]، وقول جحدر [5]:

---

(١) يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير.
(٢) المغني ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦ وينظر الجنى الداني ص ٥٠٦ والكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٤.
(٣) فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته، بل هو كما لو قيل: (قام زيد) بالإخبار، فتقول (نعم) مصدقاً للخبر المثبت، كذا أفاده الرضي في شرحه على الكافية ٤/ ٤٢٧.
(٤) الشائع في كتب القوم أن الذي قال ذلك هم الأنصار، والحق ما أثبتناه وقد نوه إليه ونص عليه السهيلي في الأمالي ص ٤٦ وجاء على هامش جمل الزجاجي ٢/ ٨٥وخلاصة ما حدث أنهم قالوا: إن النصار قد آووناوفعلوا معنا وفعلوا، فقال عليه السلام: ألستم تعرفون ذلك لهم، قالوا: نعم، قال: (فإن ذلك)، أي إن ذلك شكر لهم.
(٥) هو جحدر بن مالك الحنفي، وهي ضمن أبيات قالها في سجن الحجاج الثقفي وأرسلها لقومه باليمامة، والشاهد في بيته مجيء (نعم) لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكأنه قيل: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا، فذاك بنا تداني.

نعم وترى الهلال كما أراه * ويعلوها النهار كما علاني".

وإنما سوغ الجواب هنا بـ (نعم) كونها جواباً "لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو.. وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس، لأنه قد علم أنهم يريدون: نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير"، ويعني ابن هشام بذلك قوله في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: "فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بداً من أن يقول: (نعم)، فيقال له: أفلست تفعل كذا، فإنه قائل: نعم"، لجعلها والحال هكذا بعد تقرير[1].

وما ذكره ابن هشام واستدل عليه- في جواز استعمال (نعم) ووقوعها موقع (بلى)- بما ورد في الحديث وما جاء في قول جحدر، نص عليه الرضي في شرحه على الكافية[2]، وقد تعقب صاحب الجنى الداني هذا القول المجيز فذكر أنه يؤول قول المهاجرين على أن ذلك لأمن اللبس، وقول جحدر على أن (نعم) جواب المقدر في نفسه من اعتقاده أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو يكون جواباً ما بعده فقدم عليه، وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن يكون جواباً لقوله: (فذاك بنا تداني)، وقد منع بعض البصريين وقوع (نعم) في جواب الاستفهام الذي دخل عليه النفي، وقال: "إذا أردت نفيه جئت بـ (بلى)، فإذا قال: ألست صديقك؟ فإذا أردت نفي صداقته فجوابه: (لا)، أي لست صديقي، ولا تقع (نعم) عنده إلا للتصديق والعدة، وتقع (بلى) في جواب النفي أو جواب ما أصله النفي[3]، وقيل: إن أحسن ما يحمل عليه كلام من أجاز من المتأخرين وقوع (نعم) موقع (بلى)، أن (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام كانت بمنزلة (بلى) بعد النفي أعني الإثبات، لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير وصار إيجاباً على ما جاء في قوله:

---

(١) المغني ٢/ ٣٤٧ وينظر الكتاب٣/ ٥٠٠، ٥٠١ والتسهيل لابن مالك ص٢٤٥ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٨٤والجنى الداني ص ٤٢٣.

(٢) ينظر الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٨٢شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٢٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٤٢٣ ومجموعة الرسائل الكمالية رقم (١) الكتاب الثاني ص ٨٤.

ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

فإنه أخرجه مخرج المدح"[1].

ثالثاً: مواضع الجواب بـ (نعم) في آي التنزيل:

وتنحصر مواضع الجواب بـ (نعم) في آي الذكر الحكيم في أربعة مواضع لا غير، وهي قوله تعالى: (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ .. الأعراف/ ٤٤)، وقوله: (وجاء السحرة فرعون قالوا إن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم لمن المقربين .. الأعراف/ ١١٣، ١١٤)، وقوله في سياق مقارب: (فلما جاء السحرة قالوا لفرعون أئن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم إذاً لمن المقربين .. الشعراء/ ٤١، ٤٢)، وقوله: (وقالوا إن هذا إلا سحر مبين. أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون. أو آباؤنا الأولين. قل نعم وأنتم داخرون .. الصافات/ ١٥: ١٨).

وكلها- على ما هو ملاحظ- مقرونة بالقول، وإنما أوردت ذكرها في هذا البحث- على الرغم من أن البدء إنما يكون فيها بالقول وليس بها- لمجيئها في مقابل حرف الرد (بلى) ولوقوعها جواباً للاستفهام الذي لا جحد فيه أو للتصديق .. وعلى الرغم من أن الموضع الأخير فيما يبدو هو الوحيد المحتمل للوقف عليها مع القول باعتبار ووصلها بما بعد ذلك باعتبار آخر، خلافاً للثلاثة الأخر التي لا تعلق- فيما يبدو- لما بعدها بما قبلها، مما يعني اختيار الوقف عليها .. إلا أن وصلها بما بعدها لا يخلو من اعتبار ومن نكتة بلاغية.

فما ذكره مكي والزركشي في قول الله تعالى: (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم)، من أن الوقف على (نعم) حسن مختار لأنه لا خطاب بعدها، ومن أن الكلام تام عليها غير متصل بما بعدها، وما

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٦/ ١٢٣ ودراسة في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب ص ٢٠، ٢١.

بعدها- من ثم- ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها إذ ليس هو قول أهل النار[1] نفاه الشيخ الحصري بشدة لاسيما ما قيل من ذلك عن تمام الوقف، وعلق عليه بما نصه: "قول الزركشي (لأن ما بعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها)، المراد به نفي التعلق اللفظي فقط، وأما التعلق المعنوي فمتحقق قطعاً، لأن الآيات بعد ذلك لا تزال تتحدث عن أهل الجنة وأهل النار، وما فيه هؤلاء وأولئك من عذاب ونعيم"، وخلص الشيخ ابتناء على ما ارتآه من وجه في الارتباط الذي أشار إليه، إلى نتيجة مؤداها أنه "إذا كان الارتباط بين (مؤذن بينهم .. إلخ)، وبين ما قبله معنوياً لا لفظياً، كان الوقف على (نعم) كافياً"، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الأشموني الذي ذكر أن الوقف على "(حقاً) كاف، لأنه آخر الاستفهام، (قالوا نعم) أكفى منه"[2]، و(حقاً) في الموضعين منصوب على الحالية، ولا يبعد أن يكون نصبه على أنه مفعول ثان ويكون (وجد) بمعنى (علم)، وجاء التعبير بالوعد للمشاكلة وقيل للتهكم، وعلى القول بأن مفعول (وعد) محذوف تقديره (نا) لا مشاكلة ولا تهكم.

ومهما يكن من أمر فليس بمستبعد أن يكون هذا النداء هناك مع ما بين الجنة والنار من المسافة على ما لا يخفى، إذ ليس إيصال الكلام على أي نحو كان على الله بعزيز، ولا يخفى ما أفاده الاستفهام المستعمل بطريق المجاز المرسل لعلاقة اللزوم في قوله تعالى: (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً)، من توقيف المخاطبين على غلطهم وإثارة ندامتهم وغمهم على ما فرط منهم، وما أفاده كذلك من الشماتة بهم في عواقب عنادهم.

ويلمس كل منصف وكل متذوق صحة ما ذهب إليه مكي من تمام الوقف على (نعم) واستقلال المعنى بالوقوف عليها وحمل ما بعدها على الاستئناف، كما يلمس بنفس الدرجة صحة القول بأن ما بعد (نعم) مرتبط بما قبلها ارتباطاً معنوياً لاستمرار الحديث بعدها عن أهل الجنة وأهل النار بما يعني صحة وصلها بما بعدها، ويلمس كذلك للمرة الثالثة كم هو

---

(١) ينظر شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) ص ١٠٦ والبرهان ١/ ٣٧٥.
(٢) المعالم ص ١٠٩ ومنار الهدى ص ١٤٥.

الفرق بين القول بعدم ارتباط ما بعد (نعم) بما قبلها لا لفظا ولا معنى على ما يقتضيه تمام الوقف عليها، والقول بارتباط ما بعدها بما قبلها معنوياً وهو ما يشير إليه القول بأن الوقف عليها كاف، وما أضفاه الأخذ برأي كلّ في إثراء المعنى واتساعه.

وفي تشابه لما جاء في قوله تعالى: (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ.. الأعراف/ ١١٣، ١١٤)، وقوله: (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .. الشعراء/ ٤١، ٤٢)، يشير مكي إلى حسن وصل (نعم) بما بعدها وترك الوقف عليها، ويرى أن الوجه في ذلك أن ما بعدها عد خطاباً متصلاً بها وبما قبلها، يقول في التدليل على ذلك: "ألا ترى أن بعدها .. ابتداء، وخبر في موضع الحال من المضمر الذي في الفعل المحذوف بعد (نعم)"[1].

وفي كلام القيسي هذا ما يدل على أنه لا الوقف على (نعم) في الموضعين ولا البدء بها مع القول محبذ حسن، لما بين ما بعد (نعم) وما قبلها من اتصال وارتباط، وإن ساغ وحسن مع هذا الاتصال وذاك الارتباط البدء بها فلما بينهما وبين ما قبلهما من تعلق لفظي، سيما وأن ما قبلهما رأس آية .. وعلى أي حال فكلام القيسي في هذا كلام وجيه، ولا يقل في وجاهته عما ارتآه بعضهم في قوله: (وإنكم لمن المقربين) من عطف، يقول في (معالم الابتدا): "لا يجوز الوقف .. على (نعم) لأن جملة (وإنكم لمن المقربين) معطوفة على الجملة المحذوفة التي قامت (نعم) مقامها في الجواب، وأصل الكلام: (إن لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين)، فحذفت جملة: (إن لكم لأجراً)، ونابت (نعم) عنها في الجواب، وكلتا الجملتين مقول القول، ولا يفصل بعض المقول من بعضه، ومعنى الآية: (إن لكم لأجراً وإنكم مع ذلك- يعني مع استحقاقكم

---

(١) شرح كلا وبلى ونعم ص ١٠٦.

هذا الأجر - لمن المقربين)، أي: إني لا أقتصر لكم على العطاء وحده، بل لكم معه ما هو أعظم منه وهو التقريب والتعظيم، لأن من أخذ شيئاً لا ينبغي أن يغتبط به ويهنأ عليه إلا إذا نال معه الرفعة والكرامة"[1]، وفي ذلك من المبالغة في الترغيب والتحريض ما لا يخفى .. ومعلوم اتفاق القول بالعطف مع القول بجعل الجملة حالاً من تعلق لفظي وعليه يحمل قول صاحب المعالم: "لا يجوز" .. وإن أمكن باعتقادي، لما سبق أن عللت به ولما سيأتي من عدم ضرورة القول بالحال وجواز الحمل على الاستئناف.

ومجيء السحرة في السياقين كان بعد ما أرسل إليهم الحاشرين، وإنما لم يصرح بالمحذوف للإيذان بمسارعة فرعون بالإرسال ومبادرة الحاشرين والسحرة إلى الامتثال، وقولهم جاء على الاستئناف البياني وذلك سر عدم عطفه، كأنه قيل: فماذا قالوا له عند مجيئهم إياه وحين مثولهم بين يديه، فقيل: (قالوا .. إلخ)، يقول الآلوسي: "وهذا أولى مما قيل إنه حال من فاعل جاؤوا، أي جاؤوا قائلين (إن لنا لأجراً)"[2]، وقد دل على أن الخبر هنا أريد به الاستفهام، سؤالهم المصرح به في آية الشعراء، وهو- على حد ما ذكر الطاهر بن عاشور- تفنن في حكاية مقالتهم عند إعادتها لئلا تعاد كما هي، وأجاز بعض أهل العلم حمل المعنى مع الاستفهام على الخبرية وكأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم حتى صيروه في حيز المخبر به عن فرعون، وعليه فيكون جواب فرعون بـ (نعم) تقريراً لما أخبروا به عنه فهو تصديق بعد الخبر وإعلام بعد الاستفهام بحصول الجانب المستفهم عنه والمعنيان محتملان هنا على جهة الإخبار.

وعبارة القرطبي في نكتة ذلك والوجه فيه، أنهم بالإخبار "إنما قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا، أي قالوا: يجب لنا الأجر إن غلبنا، و .. بالاستفهام على جهة الإخبار، استخبروا فرعون: هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا؟، فلم يقطعوا على فرعون بذلك، إنما استخبروه

---

(١) معالم الاهتدا للشيخ الحصري ص١٠٩ ، ١١٠.
(٢) روح المعاني ٩/ ٣٦ مجلد٦.

هل يفعل ذلك؟، فقال لهم: (نعم) لكم الأجر والقرب إن غلبتم"(١) .. وقيل: إن مقصود الإخبار بقولهم: (إن كنا نحن الغالبين) إيجاب الأجر واشتراطه، كأنهم قالوا: بشرط أن تجعل لنا أجراً إن غلبنا، والأولى أن يقدر الكلام على حذف أداة الاستفهام- على ما أشرنا- وهو مطرد، ويرجحه ويدل عليه قراءة ابن عامر وغيره بإثبات الهمزة، وتوافق القراءتين أولى من تخالفهما، ومن هنا رجح الواحدي هذا الاحتمال سيما مع التصريح به في آية الشعراء، وذكر الشرط لمجرد تعيين مناط ثبوت الأجر لا لترددهم في الغلبة، وقيل له، لكن يدل على الأول ويرجحه أن سؤالهم عن استحقاق الأجر كان إدلال منهم بخبرتهم وبالحاجة إليهم، إذ علموا أن فرعون شديد الحرص على أن يكونوا غالبين، وخافوا أن يسخرهم بدون أجر فشرطوا أجرهم من قبل الشروع في العمل ليقيدوه بوعده، وبرأيي أن هذا لا يتأتى منهم على هذا النحو إلا مع وثاقتهم من أنفسهم وعدم ترددهم.

وتنكير (أجراً) على أي حال تنكير تعظيم بقرينة مقام الملك وعظم العمل، وتوسيط الضمير وتحلية الخبر باللام للقصر، أي: كنا نحن الغالبين لا موسى عليه السلام، ولا يبعد- بل ذلك هو الأرجح- أن يكون في الضمير تأكيد لضمير (كنا) تقريراً وإشعاراً بجدارتهم بالغلب وثقتهم بأنهم أعلم الناس بالسحر، وإنما ذهبنا إلى كون ذلك هو المرجح لأن إخبارهم عن أنفسهم بالغالبين يغني عن القصر، إذ يتعين أن يكون المغلوب في زعمهم هو موسى عليه السلام.

والعطف في قول فرعون في الموضعين: (وإنكم لمن المقربين)، عطف على مقدر هو عين الكلام السابق الدال عليه حرف الإيجاب، ويسمى مثل هذا عطف التلقين لكونه في كلامين من متكلمين لا من متكلم واحد، فكأنهم لما جاءوه ابتدئوا بطلب الجزاء وهو إما المال وإما الجاه فبذل لهم هذا وذاك قائلاً لهم: إني لا أقتصر على الثواب بل أزيدكم عليه وتلك الزيادة أني أجعلكم من المقربين عندي، ومن قال إنه معطوف على السابق أراد ما ذكرنا، لأن نهاية مطلوبهم منه البذل ورفع المنزلة فبذل

---

(١) القرطبي ٤/ ٢٧٨٨.

لهم كلا الأمرين، قيل إن فرعون قال لهم: تكونون أول داخل عليّ وآخر من يخرج من عندي .. بله أن مجيء (إذا) في سياق آية الشعراء دال في السياقين على ما تقتضيه تيك الأداة من الشرط والجزاء، وهذا شأن القرآن دائماً في قصصه أن لا يخلو المعاد منها عن فائدة غير مذكورة في موضع آخر منه تجديداً لنشاط السامع، ونقل الزركشي في البرهان عن بعض المتأخرين أنها هنا مركبة من (إذا) التي هي ظرف زمان ماض والتنوين الذي هو عوض عن الجملة المحذوفة بعدها وليست هي الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به، والمعنى عليه: وإنكم إذا غلبتم أو إذا كنتم من الغالبين لمن المقربين[1].

ويُرى ثراء المعنى بادياً في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ .. الصافات/ ١٥: ١٨)، حيث يحسن الوقف على (نعم) إن حمل بما بعدها على الاستئناف، في حين يحسن وصلها بما بعدها إن اعتبر ما بعدها جملة حالية، وفي هذا الصدد يقول الأشموني: "لا يوقف على (نعم)إن جعل ما بعدها جملة حالية، أي تبعثون وأنت صاغرون، وإن جعل مستأنفاً حسن الوقف عليها"[2]، وإنما حسّن الوقف على (نعم) والاستئناف في جملة: (وأنتم داخرون) أن ما ذكر في الآيات المتقدمة بالبرهان اليقيني القطعي أمر ممكن، وإذا ثبت الجواز القطعي فلا سبيل إلى القطع بالوقوع إلا بإخبار المخبر الصادق، فلما قامت المعجزات على صدق محمد صلى الله عليه وسلم كان واجب الصدق، فكان مجرد قوله: (قل نعم) دليلاً قاطعاً على الوقوع.

ذلك أنه تعالى لما قرر الدليل القاطع في إمكان إثبات البعث والقيامة في قوله قبلاً: (فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا إنا خلقناهم من طين لازب)، حكى عن المنكرين أشياء، أولها: تعجبه صلوات الله وسلامه عليه من إصرارهم على الإنكار وهم يسخرون منه في إصراره على الإثبات، وهذا يدل على أنه عليه السلام مع أولئك الأقوام كانوا في غاية

---

(١) ينظر روح المعاني٩/ ٣٦ مجلد ٦، ١٩/ ١١٥ مجلد ٢١ ومفاتيح الغيب ٧/ ٢٢٩، ١٢، ١٢١والبرهان٤/ ١٨٧ والتحرير٩/ ٤٦ مجلد٥، ١٩/ ١٢٦ مجلد٩.

(٢) منار الهدى ص ٣٢٣.

التباعد وعلى طرفي نقيض، وثانيها قول: (وإذا ذكروا لا يذكرون)، وثالثها قوله: (وإذا رأوا آية يستسخرون)، ويجب أن يكون المراد من الثاني والثالث غير الأول لأن العطف يوجب التغاير ولأن التكرير خلاف الأصل، وإذا كان كذلك فلا طريق إلى إزالة هذا الاستبعاد عنهم إلا من وجهين، أحدهما: أن يذكر لهم الدليل الدال على صحة الحشر والنشر مثل أن يقال لهم: تعلمون أن القادر على الأصعب الأشق وهو خلق السموات والأرض يجب أن يكون قادراً على الأسهل الأيسر، الطريق الثاني: أن يثبت لهم جهة رسالته بالمعجزات ثم يقول: ثبت بالمعجز كوني رسولاً صادقاً من عند الله، فأنا أخبركم بأن القيامة والبعث حق .. وهذا الطريقان وإن كانا جليين وقويين، إلا أن أولئك المنكرين لشدة بلادتهم وجهلهم لا جرم لم ينتفعوا بهذا النوع من البيان، بل كلما رأوا آية باهرة أو معجزة قاهرة حملوها على كونها سحراً واستهزؤوا منها وطلب كل واحد منهم من صاحبه أن يقدم على السخرية وهو المراد من قوله: (يستسخرون) .. ثم بين سبحانه أن الذي حملهم على كل هذا على الرغم من ظهور الدلائل هو قولهم : إن الذي مات وتفرقت أجزاؤه في جملة العالم ، فما فيه من الأرضية اختلط بتراب الأرض وما فيه من الهوائية والمائية اختلط ببخارات الجو، كيف يعقل عوده بعينه حياً متحركاً، فكان تعالى أن اكتفى بهذا القدر من الجواب لأن ذكر ما أورده في الآيات المتقدمة كاف في الرد عليهم .. ومن تأمل في هذا النسق الكريم يعلم يقيناً أنه ورد على أحسن ترتيب، وذلك لأنه بيّن الإمكان بالدليل العقلي وبيّن ذلك الممكن بالدليل السمعي وفي ذلك من الزيادة في البيان والتوضيح ما فيه.

ومن جيد ما وجه الطاهر بن عاشور الوقف على (نعم)، ما أفصح عنه من مجيء قوله: (قل نعم) بعد قوله: (أئذا متنا)، على طريقة الأسلوب الحكيم، وذلك بصرف قصدهم من الاستفهام إلى ظاهر الاستفهام، فجعلوا كالسائلين: أيبعثون؟ فقيل لهم: نعم، تقريراً للبعث المستفهم عنه أي نعم تبعثون وإياهم وتحاسبون، يقول: وجيء بـ (قل) غير معطوف لأنه جار على طريقة الاستعمال في حكاية المحاورات كما في قوله تعالى: (قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا .. البقرة/ ٣٠)[1].

---

(١) ينظر التحرير والتنوير ٢٣/ ٩٩ مجلد ١١ ومفاتيح الغيب للرازي ١٣/ ٢١٠ وما بعدها وروح المعاني ٢٣/ ١١٦ مجلد١٣.

والحق أن ما ذكرناه هنا يكشف عن قصر النظرة القائلة بأنه لا يسوغ الوقف على (نعم)، بحجة أن جملة (وأنتم داخرون) في محل نصب حال من الفاعل الذي حذف مع فعله وقامت (نعم) مقامه وقصر العلة على تعلق ما بعدها بما قبلها ولاتصاله بالقول، وقد يكون من المقبول أن يقصر البعض ذلك على كونه هو المختار أو الأحسن أو الجائز على ما فعل الزركشي في البرهان ومكي في شرح (كلا) و(بلى) و(نعم)[1].

وإنما جمّل وصل (نعم) بما بعدها عند من ارتأى ذلك وقدمه على غيره، من فرع على إثبات البعث الحاصل بقوله: (نعم)، كون بعثهم وشيك الحصول لا يقتضي معالجة ولا زمناً ، وبيان أن أمر نشرهم من جديد لا يعدو إلا إعادة تنتظر زجرة واحدة، وفرع عليه (فإذا هم ينظرون)، فقد دلت فاء التفريع على تعقيب المفاجأة ودل حرف المفاجأة على سرعة حصول ذلك، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ .. يس/ ٥٣) .. والمعنى على جعل قوله: (وأنتم داخرون) جملة حالية من فاعل ما دل عليه (نعم): تبعثون أنتم وآباؤكم بعث إهانة مؤذنة بترقب العقاب لا بعث كرامة ، أو تبعثون كلكم والحال أنكم صاغرون أذلاء لأنهم إذا رأوا وقوع ما أنكروا فلا محالة يذلون، إذ الداخر على كلا التقديرين: الصاغر الذليل، وهذه الحال زيادة تأكيد في الجواب نظير ما وقع في جوابه صلى الله عليه وسلم لأبي بن خلف حين جاء بعظم قد رم، وجعل يفته بيده ويقول: يا محمد أترى أن الله يحيي هذا بعد ما رم؟ فقال صلى الله عليه وسلم له على ما بعض الروايات: (نعم ويبعثك ويدخلك النار)، وإنما كنى في الآية عن الحياة الكاملة التي لا دهش يخالطها، بالنظر في قوله: ﴿يَنظُرُونَ .. الصافات/ ١٩)، لأن النظر لا يكون إلا مع تمام الحياة، وآثر النظر من بين بقية الحواس لمزيد اختصاصه بالمقام وهو التعريض بما اعتراهم من البهت لمشاهدة الحشر[2].

---

(١) ينظر المعالم ص ١١٠وشرح كلا وبلى ونعم لمكي ص ١٠٦.
(٢) ينظر التحرير ٢٣/ ٩٩ مجلد ١١.

المبحث الثالث

دلالة (كلا) وأثر البدء بها والوقف عليها في إثراء المعنى واتساعه:

أولاً : دلالة (كلا) في اصطلاح النحاة من حيث اللفظ

اختلف النحويون وأهل اللغة في الأداة (كلا) هل هي بسيطة أم مركبة؟ فذهب سيبويه والخليل والأخفش والمبرد والزجاج وأكثر البصريين إلى القول بحرفيتها فهي عندهم وعند جمهور النحاة حرف رباعي محض، بسيط غير مركب، كما أنه مهمل لا يعمل شيئاً.

وذهب ثعلب[1] إلى أنها من الحروف المركبة كـ (هلا)، وهي عنده مركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية أو التي للرد، وذلك أن العرب إذا نفت شيئاً قالت: هو كلا ولا. قال الشاعر:

أصاب خصاصة فبدا كليلاً * كلا وانغل سائره انغلالا[2]

وإنما شددت اللام نتيجة زيادة لام أخرى بعد الكاف أدغمت في لام (لا) النافية لتخرج عن معناها التشبيهي ولتدفع عن (كلا) توهم بقاء معنى الكلمتين: التشبيه والنفي، لأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغير معناها، وأيضاً لتقوية المعنى باعتبار أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى[3]، وفيما ذكره ثعلب ومن لف لفه نظر، يقول ابن فارس في الصاحبي: "وهذا ليس بشئ و(كلا) كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل"[4]، أي على تشديد اللام، وجعل الألف أصلية لحرفيتها، وفي معنى ما ذكره قال ابن يعيش: "(كلا) حرف على أربعة أحرف كـ (أمّا)

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث ت٢٩١هـ.

(٢) البيت لذي الرمة كما في ديوانه ٤٣٤ واللسان ٢٠/ ٣٥٧ والتاج ١٠/ ٤٤٢ ومقالة (كلا) لابن فارس٩.

(٣) الجنى الداني للمرادي ص ٥٧٨ والمغني لابن هشام ١/ ٣١٩ وبصائر ذوي التمييز للفيروزابادي٤/٣٨١-٣٨٣ والإتقان ص٢٥١ ومعترك الأقران للسيوطي٢/١٩٣ والكليات للكفوي ص ٩٥.

(٤) الصاحبي لأحمد بن فارس ص ٢٥٠.

و(حتى) وينبغي أن تكون ألفه أصلاً لأنا لا نعلم أن أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة"[1].

وجنح ابن العريف[2] إلى أنها مركبة من (كَل) و(لا) وهذا المذهب دون سابقه بل هو من الضعف بمكان لأن (كَل) ليست من الحروف بسبب ولا دليل على تركيبها مع (لا)، فضلا عن أن هذا لم يقل به أحد من أهل العلم، قال صاحب رصف المباني: "هي بسيطة عند النحويين إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من (كل) و(لا)، وهذا كلام خلف[3]، لأن (كل) لم يأت لها معنى في الحروف فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)، إذ لا يدّعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الإفراد، وما ذكره لم يوافق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره"[4].

وقيل: بل هي مركبة من (ألا) التي للتنبيه، و(لا) النافية، يقول الإربلي: "ومع ظهور ضعفهما - يعني هذا الأخير وما ذكره ثعلب - لا دليل عليهما"[5]. وقد ناقش ابن فارس القول بتركيبها ورده ثم قال: "فإن قال قائل فما الأصل فيها؟ قلنا: إن (كلا) كلمة موضوعة للمعاني التي قد ذكرناها مبنية هذا البناء، وهي مثل (إنّ) و(لعل) و(كيف) وكل واحدة من هذه مبني بناء يدل على معنى، فكذا (كلا) كلمة مبنية بناء يدل على المعاني التي نذكرها"[6]

وقول مكي إن (كلا) تكون اسماً على مذهب الكسائي الذي يرى أنها بمعنى (حقاً)، وكذا قول الرضي: إنها "إذا كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال: إنها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ولمناسبة معناها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٦.
(٢) هو الحسين بن الوليد القرطبي كان نحوياً مقدماً، خرج إلى مصر ورأس فيها ت ٣٦٧هـ، كذا في بغية الوعاة للسيوطي.
(٣) الخلف: الفاسد الساقط.
(٤) رصف المباني للمالقي ص ٢١٢.
(٥) جواهر الأدب للإربلي ص ٥٠٦.
(٦) مقالة (كلا) لابن فارس ص١٠ وينظر شرح (كلا) لمكي ص ٢٢.

لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده"[1]، فيه نظر لأن اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، لأجل هذا حكم النحاة بحرفيتها إذا كانت بمعنى (حقاً) أيضاً لما فهموا من أن المقصود، تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية[2].

ولفظ (حقاً) في حد ذاته هو بلا خلاف "مصدر منصوب بالفعل المقدر له، فيعمل فيما بعده نصباً"[3] على معنى وتقدير: أحق ذلك حقاً. أما إيقاع المصدرية على (كلاّ) نفسها فلم يقل به – فيما أعلم – سوى أبو الفتح في المحتسب، اعتماداً على بعض القراءات الواردة في هذا الشأن ونقله عنه غيره، فقد أوضح أن ثمة قراءة بتنوين (كلا) في قوله تعالى: (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً . كلا)، ثم ذكر أنه "ينبغي أن تكون (كلاّ) هذه مصدراً كقولك: (كل السيف كلاّ) فهو إذاً منصوب بفعل مضمر فكأنه لما قال سبحانه: (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً) قال الله سبحانه راداً عليهم: (كلا) ووقف، أي (كلّ هذا الرأي والاعتقاد كلاّ) و(رأوا منه رأياً كلاّ)، كما يقال ضعفاً لهذا الرأي .. ثم قال من بعد (سيكفرون)، فهناك إذاً وقفان، أحدهما: (عزاً) والآخر (كلا) من حيث كان منصوباً بفعل مضمر لا من حيث كان زجراً وردعاً"[4] ولعل ما ذكره من هذا الرأي الغريب يعضده قراءة (كلاّ سنكتب ما يقول.. مريم/٧٩) بالتنوين أيضاً، وفيه كما ذكر العكبري وجهان، أحدهما: هي مصدر(كلّ) أي أعيا أي كلّوا في دعواهم وانقطعوا، والثاني هي بمعنى الثقل، أي حملوا كلاّ[5]. وفي تقديري أن ثبوت هاتين الروايتين محمول على كونها فعلاً، وأن ذلك ليس بمانع أن تظل (كلا) الأداة – أداة الردع

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٧٩وينظر شرح كلا لمكي ص ٢٤.
(٢) ينظر المغني١/ ٣٢١وجواهر الأدب ص ٥٠٥ والكليات للكفوي ٤/ ٩٥ ودراسات لأسلوب القرآن لعضيمة القسم الأول٢/ ٣٨٦.
(٣) معاني الحروف للرماني ص ١٢٢وينظر جواهر الأدب ص ٥٠٦.
(٤) المحتسب ٢/ ٤٥ وينظر البحر ٦/ ٢١٣ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢/ ٣٨٨.
(٥) إملاء الرحمن للعكبري ص ٤١٣ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢/ ٣٨٨.

والزجر – حرف على وضعها الأصلي الذي ارتضاه النحاة وأهل اللغة.

ثانياً: دلالة (كلا) من حيث المعنى:

تأتي (كلا) عند ثعلب وابن العريف وسيبويه وأكثر البصريين لتفيد معنى الردع والزجر[1] قال صاحب الكتاب: "وأما (كلا) فردع وزجر"[2]، ولا معنى لها عنده وعندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بها وبما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية[3] لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها[4].

وصرح الزمخشري وأبو حيان إلى أنها كذلك وإن لم يكن شئ قبل (كلا) يتوجه إليه الردع والزجر، وحجته في ذلك دلالة الكلام عليه[5]، وسيأتي التعقيب على هذا الكلام والرد عليه.

ويرى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها فزادوا فيها معنىً ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للكسائي ومتابعيه[6] قالوا: تكون بمعنى حقاً، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها فهي في حكم الاسم وموضعها في موضع النصب على المصدر والعامل محذوف.

---

(١) وكلاهما بمعنى، إذ يعني الردع: الكف عن الشئ، كما يرد الزجر ليفيد معنى المنع والانتهار [ينظر اللسان مادة ردع وزجر].

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٢.

(٣) قال عطاء بن أبي مسلم كانوا إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة [كذا في حاشية الأمير على المغني ١/ ١٦٠]

(٤) ينظر المغني ١/ ٣٢٠وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٣٨١والإتقان ص ٢٥١ ومعترك الأقران ٢/ ١٩٣ومعالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١٣٩.

(٥) ينظر الكشاف ٤/٢٢٤ والبحر المحيط ٨/ ٤٩٣ودراسات قرآنية د/ عضيمة القسم الأول ٢/ ٣٨٥.

(٦) منهم - على ما جاء في الجنى - تلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل [الجنى الداني ص٥٧٧ وينظر حاشية الجمل ٣/٨٦].

وثانيها: للنضر بن شُميل[1] والفراء ومن وافقهما، قالوا: (كلاّ) حرف تصديق يأتي جواباً لكلام سابق لفظاً أو تقديراً ويكون بمعنى (نعم) و(لا)، أو على حد قول ابن يعيش في شرح المفصل نقلاً عن الفراء هي حرف ردّ يكتفى بها كـ (نعم) و(بلى) إثباتاً ونفياً وبذا تكون صلة لما بعدها كقولك: (كلاّ ورب الكعبة) بمعنى إي ورب الكعبة، وحملوا عليه قوله تعالى: (كلاّ والقمر)[2]، وركّب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة، مذهبي الكسائي والنضر إضافة لمذهب سيبويه وعامة البصريين، فجعلها مذهباً واحداً. قال في التسهيل: "(كلاّ) حرف ردع وزجر، قد تؤوّل بـ (حقاً) وتساوي (إي) معنىً واستعمالاً"[3].

وثالثها: لأبي حاتم السجستاني ومن شايعه، قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية[4]، كذا نص عليه ابن هشام صاحب المغني، ونسب المرادي هذا الأخير وما قبله لأبي حاتم فقال: "ذهب أبو حاتم ووافقه الزجاج إلى أنها تكون رداً للكلام الأول، وتكون للتنبيه ويستفتح بها فتكون بمعنى (ألا)"[5]، وابن هشام في ذلك تابع لابن يعيش[6]، والقول بإفادة (كلاّ) للرد هو مذهب أبي عبد الله الباهلي وهو قريب من معنى الردع.

ومن المعاني التي تأتي (كلاّ) لتفيدها من غير المعاني الأربعة السابقة أنها تأتي بمعنى (لا) فتكون لنفي ما تقدم قبلها من الكلام، غير أن هذا النفي يأخذ صوراً متعددة فقد يأتي لمجرد الردع تقول لشخص: (فلان يبغضك) فيقول: كلاّ ، ردعاً له أي: ليس الأمر كما تقول، وقد يجئ

---

(١) مصغراً بن خَرَشَة البصري من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو إخباري فأفاد بها إلى أن توفي سنة ٢٠٤ هـ [كذا ذكره الأمير في حاشيته على المغني١/ ١٦٠]

(٢) ينظر المغني ١/ ٣٢٠والجنى ٥٧٧ ص والبصائر ٤/ ٣٨١وجواهر الأدب ص ٥٠٦ وشرح المفصل ٩/ ١٦.

(٣) ينظر التسهيل ص ٢٤٥ والجنى ص ٥٧٧.

(٤) ينظر المغني ١/ ٣١٩ وينظر معالم الاهتداء ص ١٤٠.

(٥) الجنى ص ٥٧٧ بتصرف وينظر لسان العرب٥/ ٣٩٢٦وجواهر الأدب ص ٥٠٦ وفي التسهيل ص ٢٤٥ ولا يكون لمجرد الاستفتاح خلافاً لبعضهم.

(٦) ينظر شرح المفصل ٩/ ١٦.

النفي مصحوبا بالإنكار وذلك إذا أخبر عن غيره بشئ منكر، فيذكر بعده (كلا) بياناً لكونه منكراً كقوله تعالى: (وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلا.. مريم/٨١، ٨٢) أي ليس الأمر كذلك، فيكون نفياً على سبيل الإنكار، وقد يجئ بعد الطلب لنفي إجابة الطالب كقولك لمن قال لك (إفعل كذا): كلا، أي لا يجاب إلى ذلك، وقد يأتي كذلك وتكون (كلا) من كلام المتكلم بما قبلها، كما في قول الله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاء أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلا .. المؤمنون /١٠٠)، وهي على أيٍّ حرف دال على هذا المعنى ولا موضع لها من الإعراب، ولا تستعمل عند حذاق النحويين بهذا المعنى إلا في الوقف عليها فتكون زجراً وردعاً وإنكاراً لما قبلها لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وهذا مذهب سيبويه والخليل والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، ومن شواهد كلا المفيدة للنفي قول العجاج:

قد طلبت شيبان أن تُصاكِموا * كلا ولمّا تَصْطَفِق مآتمُ[1]

وكان الرماني قد ذهب إلى أن (كلا) "تأتي على ضربين أحدهما أن تكون ردعاً ونفياً كقوله تعالى: (لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلا.. مريم/٨١، ٨٢)، وقوله تعالى: (قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلا.. الشعراء/ ٦١، ٦٢) أي على طريق الزجر والردع، والثاني أن يكون بمعنى حقاً ومنه قوله تعالى: (كَلا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى.. العلق/٦)" أ.هـ [2].

وذكر بعضهم أنها تأتي صلة للكلام فتكون بمعنى (إي)، ونسب المرادي هذا الأخير للباهلي أيضاً وقال: إنها عنده "تكون على

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٧٩ وحاشية الجمل٣/ ٨٦وشرح كلا لمكي ص ٢٣والكليات للكفوي ٤/ ٩٥ واللسان مادة: كلا.

(٢) معاني الحروف للرماني ص ١٢٢.

وجهين"[1] وذكرهما، غير أن صاحب الفتوحات الإلهية فيما غرف بحاشية الجمل استنكر استلزامها لأن تكون صلة في الكلام بمعنى (إي)، لأن (إي) وإن كان حرف جواب إلا أنه "مختص بالقسم"[2] وحمل عليه بعضهم قوله تعالى: (كَلا وَالْقَمَرِ.. المدثر/٣٢)، غير أن الرضي آثر جعلها هنا بمعنى حقاً، وقال معلقاً: "يجوز أن يجاب بجواب القسم كما في الآية، وأن لا يجاب كقوله تعالى: (كَلا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ.. القيامة/٢٠)"[3]، على الرغم من أنه صرح في موضع آخر بأن مما "يقوم مقام القسم .. (كلا) إذا لم يكن ردعاً نحو (كَلا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ.. الهمزة/٤)"[4] وذلك – بالطبع - يستلزم الجواب حتماً ولو مقدراً.

وقيل: إن (كلا) تأتي أيضاً بمعنى سوف كذا ذكره المرادي بلفظ التضعيف، ونسبه السيوطي للفراء وابن سعدان[5] وفيه نظر، لمجئ حرف التسويف بلفظه بعد (كلا) كما هو الحال في قول الله تعالى: (كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ.. التكاثر/٣).

ومهما يكن من أمر فقد تحصل مما ذكر أن لـ (كلا) - من غير المعاني التي تفيدها مع النفي ثمانية معان[6] أكثرها اطراداً هو مجيؤها للردع والزجر.

مناقشة ما ذكر من الآراء سالفة الذكر:

بعد أن ظهر ضعف القول بتركيب (كلا) وترجح ما ذكره سيبويه

---

(١) الجنى الداني ص ٥٧٧.
(٢) حاشية الجمل٣/ ٨٦.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٧٩.
(٤) شرح الرضي ٤/ ٣١٩.
(٥) ينظر السابق وينظر المعترك ٢/ ١٩٤.
(٦) هي على سبيل الإجمال: الردع، وبمعنى (حقا)، وبمعنى (نعم) و(لا) أو (بلى) أي حرف رد صلة لما قبلها، وبمعنى (ألا) الاستفتاحية، وللنفي الحقيقي أو المجازي جواباً لكلام سابق، وبمعنى (إي)، وصلة للقسم، وبمعنى (سوف).

ولا يصلح جعلها لغير ذلك وإلا لاستلزم نفي البعث وهو ما لا سبيل للآية إليه.. وجاء في أولى آيتي القيامة في سياق الحديث عن عدم تمهل النبي صلى الله عليه وسلم لما يتلوه عليه جبريل عليه السلام من كلام الله، وجاء النسق الكريم فيما أعقبها متحدثاً عمن عجلت لهم الدنيا بخيرها وشرها وغيبت عنهم الآخرة، مما حاشاه صلى الله عليه وسلم - مع اختلاف السياق - أن يكون واحداً منهم.

وابتناءً على ما سبق فقول من قال من المفسرين: فيما ذكر ردع عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وعن ترك الإيمان بالبعث، وعن العجلة بالقرآن تعسف ظاهر، إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، كما أن طول الفصل في الثالثة بين (كلا) وذكر العجلة يحول دون حمل المعنى على الردع والزجر حيث فصل بين قوله: (لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ.. القيامة/١٦) وقوله: (كَلا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ.. القيامة/٢٠) بثلاث آيات هي قوله: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ *فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ *ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ.. القيامة/١٧- ١٩)، فضلاً عن أن السياق نفسه – على ما هو ظاهر بأدنى تأمل في سابق الآيات ولاحقها - لا يعين على جعل المعنى كذلك.

يضاف إلى كل ما سبق في عدم جواز قصر المعنى في (كلا) على الردع والزجر، أن أول ما نزل من القرآن هو الخمس آيات الأولى من سورة العلق، ثم نزل: (كلا إن الإنسان ليطغى.. العلق/٦)، فجاءت بذلك في افتتاح كلام، فأنى لـ (كلا) أن يكون مجيئها للردع والزجر وهما يقتضيان كلاماً سابقاً يستدعي أن يزجر عنه؟ كذا أفاده ابن هشام في المغني والفيروزابادي في البصائر[1] وما ذكراه يعني بالضرورة أنه وإن ناسب أن يأتي المعنى في (كلا) مفيداً الزجر والردع في كثير من الآيات

(١) ينظر المغني١/ ٣٢٠ والبصائر ٤/ ٣٨١كما ينظر معترك الأقران ٢/ ١٩٤ومعالم الاهتداء ص١٤٠.

الواردة فيها، فإن هذا لا يعني لزومها لهذين المعنيين في كل ما ورد في التنزيل، وهذا ما يميل إليه الباحث ويطمئن إليه ويرتضيه، إذ من الآيات الواردة فيها هذه اللفظة – حتى من غير ما ذكرنا على ما سيأتي في المبحث الثاني من هذه الدراسة - ما لا يتناسب البتة مع هذا المعنى.

ويعد ما ذكره صاحبا المغني والبصائر – في الحقيقة– ترجيحاً لما ارتآه أبو حاتم والكسائي والنضر بن شُميل من أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها ومن أنها تأتي – أحياناً- بمعنى (ألا) الاستفتاحية على ما ارتآه الأول ومتابعوه، وبمعنى (حقاً) على ما ذهب إليه الثاني ومتابعوه، وبمعنى (نعم) و(لا) أي حرف تصديق فيكون جواباً على ما ارتآه الثالث ومتابعوه[1]، وإن كان الأول -من بين هذه الثلاث أعني رأي أبي حاتم– هو الأكثر اطراداً إذ لا يتأتى قول الكسائي ومن لف لفه في نحو قول الله تعالى: ﴿كَلَا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ.. المطففين/٧﴾، وقوله: ﴿كَلَا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ.. المطففين/١٨﴾، وقوله: ﴿كَلَا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ.. المطففين/١٥﴾، لأن الحرف (إنّ) لا بد أن يكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ولا يكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها[2]، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم فإن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وليس الأمر كذلك بالنسبة لـ (حقاً) التي لا تأتي إلا منونة على ما هو العكس من (كلاّ)، وقد أخطأ الشوكاني خطأ فادحاً حين ذكر في حق آية المطففين ما نصه: "عند أبي حاتم أن (كلاّ) بمعنى حقاً متصلة بما بعدها، على معنى: حقاً إن كتاب الفجار لفي سجين"[3]، ففاته بذلك الصواب مرتين مرة حين

---

(١) وإن كان ما ارتآه بعضهم لا يخلو عن كدر لقولهم بلزوم ذلك دائماً.

(٢) قال الدماميني: وهذا إن ارتبط ما بعد (حقاً) به أو بما قبله، أما إذا جعل (حقاً) راجعاً لما قبل و(انّ) مستأنفة، فالواجب الكسر كما في نحو (إليه مرجعكم جميعاً وعد الله حقاً إنه يبدأ الخلق ثم يعيده.. يونس/٤) في قراءة الجماعة بكسر (إن)، لكن رجوع حقية (كلاّ) لما قبلها يبعد اطراده، كذا نص عليه الأمير في حاشيته على المغني ١/ ١٦٠.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٥/٣٩٩.

نسب القول باستخدام (كلا) بمعنى (حقا) إلى أبي حاتم بينا هو في الحقيقة منسوب للكسائي، ومرة أخرى حين حمل عليه معنى الآية الكريمة، بينا هي في مثل هذه الآية لا تكون كذلك لكسر الهمزة بعد الأداة (كلا)، وما أكثر الأخطاء التي وقع فيها أهل التأويل بسبب عدم مراعاة هذه الفروق الدقيقة وعدم جعلها في الاعتبار.

هذا وكما لا يتأتى قول الكسائي في نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ.. المؤمنون/١٠٠﴾، وقوله: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ.. الشعراء/٦٢﴾ لذات السبب يعني لما سبق ذكره من أن لو كانت بمعنى (حقاً) لفتحت همزة (إنّ) لأن (إن) تفتح همزتها وجوباً بعد (حقاً) وهي هنا مكسورة .. لا يصح كذلك أن تكون (كلا) في الآيتين المذكورتين حرف جواب كما هو مذهب النضر والفراء ومن تبعهما، لأنها لو كانت حرف جواب لاختل المعنى فيهما، ولدلت في آية المؤمنون على الوعد بالرجوع إلى الدنيا، لأن (نعم) أو ما في معناها كـ (إي) إذا وقعت بعد الطلب دلت على الوعد فإن قيل لك: (أعط فلاناً كذا) فقلت: نعم كان قولك (نعم) وعداً بالإعطاء، و(كلا) في آية المؤمنون وقعت بعد الطلب وهو (ارجعون)، وعليه فلو حملناها على معنى (نعم) لكانت وعداً من الله عز وجل بالرجوع إلى الدنيا والله تعالى لم يعد أحداً بالرجوع إلى الدنيا، لأن سنته الماضية في عباده التي سبقت بها إرادته وعلمه أن أحداً ما لا يرجع إلى الدنيا بعد مفارقتها، فحينئذ لا يصح حمل (كلا) في الآية الكريمة على هذا المعنى، وإذا بطل أن تكون بمعنى (حقاً) وبمعنى (نعم) تعين أن تكون إما للردع والزجر، وإما للاستفتاح وهذان المعنيان لا ينبو عنهما لفظ الآية ولا ينفر منهما معناها.

والشئ بالشئ يذكر، فما قيل في آية المؤمنون يقال مثله في قوله من سورة الشعراء: (قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلا إن معي ربي سيهدين.. الشعراء/٦١، ٦٢)، أما عدم جواز جعلها بمعنى (حقاً) فلما سبق من أن لو كانت بمعنى (حقاً) لتعين فتح الهمزة بعد (كلا)، بينا هي

بعدها في الآية الكريمة مكسورة، وأما عدم جواز جعلها بمعنى (نعم) - كما هو مذهب الفراء - فلأن (نعم) بعد الخبر تدل على التصديق ولا يصح إرادة التصديق هنا لأنه سيترتب عليه أن يكون المعنى (أنتم مدركون) وليس ذلك معنى الآية، فيتعين أن تكون (كلا) في هذا النظم الكريم أيضاً إما بمعنى الردع والزجر وإما بمعنى الاستفتاح، فقد تحقق في هذين الموضعين مذهب أبي حاتم دون مذهب الكسائي والفراء، الأمر الذي يعني - على ما ارتضاه ابن هشام – أن مذهب أبي حاتم هو الأكثر اطراداً والأوسع تناولاً[1].

وصفوة القول، أن (كلا) لا تكون بمعنى (حقاً) بحال إذا كسرت بعدها همزة (إن) بل يتعين حينئذ أن تكون للردع أو الاستفتاح كما في آيتي المؤمنون والشعراء، وقد تفيدهما معاً إذا صلح الموضع للردع وغيره، كما يمتنع كونها للزجر إذا لم يكن قبلها ما يصح الرد عليه، كما في قوله تعالى: (وَمَا هِيَ إِلا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ * كَلاوَالْقَمَرِ.. المدثر/٣١، ٣٢).

يقول ابن هشام في مغني اللبيب: "إذا صلح الموضع للردع ولغيره كما في قوله تعالى: (اطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ.. مريم /٧٨، ٧٩) وقوله: (وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ.. مريم /٨١، ٨٢)، جاز الوقف على (كلا) على احتمال أن تكون للردع، وجاز الابتداء بها على احتمال أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية أو بمعنى (نعم)، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها، وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ.. المؤمنون/١٠٠)،

---

(١) ينظر مغني اللبيب ١/ ٣٢٠، ٣٢١ كما ينظر البصائر ٣٨١، ٣٨٢ ومعالم الاهتداء ص ١٤٠ – ١٤٣.

لأنها لو كانت بمعنى (حقا) لما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال: (أكرم فلانا) فتقول: (نعم)، وكذا قوله تعالى: (قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلا إن معي ربي سيهدين.. الشعراء/٦١، ٦٢)، وذلك لكسر (إن) ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق، وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وما هي إلا ذكرى للبشر. كلا والقمر.. المدثر /٣١، ٣٢) إذ ليس قبلها ما يصلح رده، وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل في عد خزنة جهنم: (عليها تسعة عشر.. المدثر/٣٠) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل: (كلا) زجر له، قول متعسف لأن الآية لم تتضمن ذلك"[1].

ثالثاً: الوقوف على (كلا) والبدء بها وأثر ذلك في اتساع المعنى:

تشعر الآيات التي ورد ذكرها في قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا * أَاطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا * وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا * وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ .. مريم/٧٧-٨٢)، إلى ما كان من شأن خباب بن الأرت مع العاصي بن وائل السهمي وتحكي ما قاله الأخير وما سجله على نفسه من تكذيب بالله وبالبعث واليوم الآخر.. ففي الصحيح أن خباب كان يصنع السيوف في مكة، فعمل للعاصي بن وائل سيفا وكان ثمنه دينا على العاصي، وكان خباب قد أسلم فجاء يتقاضى دينه من العاصي فقال له العاصي بن وائل: لا أقضيكه حتى تكفر بمحمد، فقال خباب وقد غضب: لا أكفر بمحمد حتى يميتك الله ويبعثك، فقال العاص أو مبعوث أنا بعد الموت؟ قال: نعم، قال العاصي متهكما: إذا كان ذلك فسيكون لي مال وولد وعند ذلك أقضيك دينك، فنزلت الآيات.

---

(١) مغني اللبيب / ٣٢١بتصرف وينظر البصائر ٤/ ٣٨٢ ومعالم الاهتداء ص ١٤٣كما ينظر بحثنا (كلا .. دلالتها ومواقعها ف القرآن الكريم) ص ٤ومابعدها.

فالآيات كما متضح جاءت في سياق الرد والإنكار على العاصي بن وائل وذلك حين لم يكتف بما جاء على لسانه فيما سبق أن نقلناه عنه حتى راح يقول للخباب الذي جاءه في رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ألستم تزعمون أن في الجنة ذهباً وفضة وحريراً ومن كل الثمرات؟ قالوا: بلى، قال على سبيل التهكم والاستخفاف: موعدكم الآخرة، والله لأوتين مالاً وولداً ولأوتين مثل كتابكم الذي جئتم به[1].

فمجئ (كلا) في سياقات سورة مريم: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ..

مريم/٧٩) ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ..﴾ مريم/٨٢) زجر له ولمن معه لتفوهه بتلك العظيمة، وردع له ولهم عن اتخاذه ومن معه آلهة اعتقدوا فيها العزة والنصرة، وحسبوا أنها تمنعهم من عذاب الله، ونفي في الوقت ذاته وإبطال لصحة ما تضمنه قوله تعالى: (أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً)، وقوله (واتخذوا من دون الرحمن آلهة ليكونوا لهم عزا)، كأنه سبحانه كلف من شاء من ملائكته بتسجيل وضبط كل ما يصدر منه ومنهم تمهيداً لمجازاتهم عليه، فهو في معنى قوله على وجه التهديد والوعيد: فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذا وليرجع عن صلفه وكبره ولينزجر من معه، فلا هو أطلع على الغيب ولا هو اتخذ عند الرحمن عهداً أن يحقق له شيئاً مما زعم حتى يقول ما قال، ولا الأمر على ما ظنه أهل ملته من أن الآلهة التي اتخذوها من دون الله ستشفع لهم أو تدفع عنهم أو تمنعهم من عذاب يوم القيامة، فإن هذه الآلهة ومنهم الملائكة والجن الذين يعبدونهم من دون الله تعالى سيكفرون بعبادتهم وينكرونها عليهم ويتبرءون إلى الله منهم ويكونون عليهم ذلاً وهوانا لا عزاً ونصرا وعلى هذين الوجهين المتضمنين لمعنى الردع ولمعنى (لا) النافية يوقف على (كلا) في الموضعين، لكون ما بعدها فيهما على الاستئناف ولكونها هي في معنى النفي لما قبلها والإثبات لما بعدها، فأما الأول ففي مقام التهديد الوعيد، وأما الثاني ففي مقام التنبيه على الخطأ لبيان أن الصواب قد جانبهم في تصوروه ورجوه لأنفسهم .. ويكون

(١) ينظر روح المعاني ١٨٨/١٦ مجلد ٩.

الوقف علي (كلا) فيهما كافيا لتعلقه في الموضعين بما قبلهما تعلقا معنوياً، لبيان أنهم مخطئون فيما تصوروه ورجوه لأنفسهم.

ولا يرد على ما جاء في حق العاص أن كيف يتأتى حدوث الكتابة مستقبلاً – مع ما أفادته سين التسويف – مع أنه قد كتب من غير تأخير، لكون نفس الكتابة لا تتأخر عن القول كما قال سبحانه: (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ...ق/١٨)؟..لأن جوابه، أنه على معنى سنظهره له ونعلمه أنا كتبنا قوله، وأنه على عادة وطريقة قول المتوعد للجاني: (سوف أنتقم منك)، يعني أنه لا يخل بالانتصار وإن تطال به الزمان واستأخر.

وعليه فالاستفهام في قوله تعالى (أفرأيت) مستعمل في التعجب من قصة العاص الذي نزلت في حقه هذه الآيات، ولفت الذهن إلى معرفتها أو إلى تذكرها "والإيذان أنها من الغرابة والشناعة بحيث يجب أن ترى ويقضى منها العجب .. والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام، أي أنظرت فرأيت الذي كفر بآياتنا الباهرة التي حقها أن يؤمن بها كل من شاهدها"[1] والخطاب فيها لكل من يصلح له الخطاب، ويجوز أن يكون خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم، وعلى القول بأن (أرأيت) بمعنى أخبر تكون الفاء على أصلها، والمعنى: أخبر بقصة هذا الكافر عقب حديث أولئك الذين قالوا: (أي الفريقين خير مقاما وأحسن نديا)، غير أن الذي يستدعيه جزالة النظم الكريم هو جعل الفاء للعطف على مقدر محذوف، ليكون المعنى: انظر يا محمد إلى هذا الكافر فتعجب من حالته وجراءاته الشنيعة كذا ذكره أبو مسعود[2].

وعلى أي فجملة (أطلع الغيب) جواب لكلامه على طريقة الأسلوب الحكيم بحمل كلامه على ظاهر عبارته من الوعد بقضاء الدين من المال الذي سيجده حين يبعث، فالاستفهام في قوله: (أطلع الغيب) إنكاري وتعجيبي، و(اطلع) افتعل من طلع للمبالغة في حصول فعل الطلوع وهو

---

(١) تفسير أبي مسعود٥/٢٧٩مجلد٣.
(٢) ينظر السابق.

الارتقاء .. ومن أجل هذا أطلق الإطلاع على الإشراف على الشيء، لأن الذي يروم الإشراف على مكان محجوب عنه يرتقي إليه من علو فالأصل إن فعل (اطلع) قاصر غير محتاج إلى التعدية، قال تعالى: (قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ * فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ .. الصافات/٥٥)، فإذا ضُمّن معنى (أشرف) عدى بحرف الاستعلاء، كقوله تعالى: (لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا... الكهف/١٨)[١].

قال في الكشاف: "ولاختيار هذه الكلمة شأن، يقول: أو قد بلغ من عظمة شأنه أن ارتقى إلى علم الغيب"[٢] أي حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة مالا وولدا وأن يقسم عليه؟، ذلك أن في اختيارها رداً لقالته الشنعاء وإظهاراً لبطلانها على إثر ما أشير إليه بالتعجب منها، لأنه لما قال: (فسيكون لي مال وولد) عني أن ماله وولده راجعان إليه يومئذ، والمعنى على حد قول ابن عاشور: أأشرف على عالم الغيب فرأى مالاً وولدا معدّين له حين يأتي يوم القيامة أو صائرين معه في الآخرة، (أم اتخذ عند الرحمن عهدا) بأنه معطيه ذلك فأيقن بحصوله؟ فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين إما مكاشفة ذلك ومشاهدته وإما إخبار الله بأنه سيعطيه إياه.

والمتعلّق (عند)، ظرف مكان وهو استعارة بالكناية، حيث شُبه الوعد بصحيفة مكتوب بها تعاهد وتعاقد بينه وبين الله موضوعة عنده سبحانه، لأن الناس كانوا إذا أرادوا توثيق ما يتعاهدون عليه كتبوه في صحيفة ووضعوها في مكان حصين مشهور كما كتب المشركون صحيفة القطيعة بينهم وبين بني هاشم ووضعوها في جوف الكعبة، وفي تعقيبه بقوله: (سنكتب ما يقول)، إشارة إلى هذا المعنى بطريقة مراعاة

---

(١) ينظر التحرير ١٦/ ١٥٨، ١٦٠مجلد٨.
(٢) الكشاف ٤٢٢/٢.

النظير[1]، وفي التعرض لعنوان الرحمانية إشعار بعلية الرحمة لإيتاء ما يدعيه، كما أن استحضار مدلوله أجدر في وفائه بما عهد به من النعمة المزعومة لهذا الكافر .. وفي اختياره، تورك على المشركين الذين قالوا: وما الرحمن؟ والكلام بجملته مجاراة مع اللعين بحسب منطوق مقاله، أي على طريقة كلامه مع خباب التي كانت كذلك[2].

وقوله (كلا) ردع له عن التفوه بتلك العظيمة وزجر له عن التمادي فيها، والتعبير بحرف التنفيس في قوله: (سنكتب ما يقول) لبيان أن ذلك واقع لا محالة، وهو كقوله تعالى: (كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا) والمعنى: سنظهر أنا كتبنا، أو سننتقم منه انتقام من كتب جريمة الجاني وحفظها عليه، فإنه نفس الكتبة لا تكاد تتأخر عن القول لقوله تعالى: (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ .. ق/ ١٨)، ومبنى العبارة على الاحتمال الأول تنزيل إظهار الشيء الخفي منزلة إحداث الأمر المعدوم بجامع أن كلا منهما إخراج من الكون إلى البروز فيكون استعارة تبعية مبنية على تشبيه إظهار الكتابة على رءوس الأشهاد بإحداثها، ومدار الاحتمال الثاني تسمية الشيء باسم سببه فإن كتابة جريمة المجرم سبب لعقوبته قطعاً.

ومعنى (كلا) في الآية الثانية ردع عن اعتقادهم الباطل وإنكار لوقوع ما علقوا به إطماعهم الفارغة من اتخاذ الأصنام آلهة (ليكونوا لهم عزا) ووصلة إليه سبحانه وشفعاء عنده، فيكون مقابل قوله: (واتخذوا من دون الله آلهة) وفيه تمام المقابلة، أي بعد أن تكلفوا جعلهم آلهة لهم سيكفرون بعبادتهم وهذا هو الأظهر في حمل الآية عليه، خلافاً للقول بعود الضمير فيه على الآلهة، والتعبير بالفعل (سيكفرون) وبحرف الردع قبله يرجح حمل في (سيكفرون) و (يكونون) لأهل الكفر، كما يرجحه ما ولي هذه الآيات من قول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى

---

(١) ينظر التحرير ١٦٠/١٦، ١٦١مجلد٨.
(٢) ينظر السابق كما ينظر تفسير أبي مسعود ٢٧٩/٥مجلد٣.

الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا * فَلا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا .. مريم/ ٨٣، ٨٤)، إذ هي كالتذييل لتلك الآيات والتقرير لمضمونها لأنها تستخلص أحوالهم وتتضمن تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم في إمهالهم وعدم التعجيل بعقابهم.

ولا صحة للقول بتشتيت الضمائر لوضوح عود الضمير أعني بجعل الضمير في (يكونون) عائداً على الأصنام خلافاً لعوده على المشركين في (يكفرون) لكون الضمير في (سيكفرون) على المشركين ولعوده في (يكونون) على آلهتهم، خلافا لمن أساغوا عودهما على الآلهة ليكون المعنى (ستنكر الآلهة عبادة المشركين إياهم وستكون لهم ذلاً)، أو لمن أساغوا عودهما معاً على المشركين ليكون المعنى: سيكفر المشركون بعبادة الأصنام ويدخلون في الإسلام ويكونون ضداً على الأصنام يهدمون هياكلها ويلعنونها بعد أن كانوا يحبونها كحب الله ويعبدونها من دونه[1] ، لأن السياق في الآيات يرجح إرجاع كلٍّ إلى ما يناسبه كقول العباس بن مرداس:

وعلى القول بأن (كلا) في الموضوعين في معنى (حقا) أو (ألا) التي للاستفتاح يكون المعنى والتقدير: سنكتب ما تفوه به هذه المعاند من مقالة نكراء وما صدر عنه من جريمة شنعاء، سنكتبه كتاباً حقاً أو كتبا حقاً، وسيكفر أهل ملته بعبادتهم لأصنامهم وابتغائهم العزة منها كفراً ثابتاً لابد من تحقيقه، لكون (حقاً) في المرتين نعتا لمصدر محذوف، أو مراده التنبيه على أن ما بعد (كلا) هو المقصود الذي يجب الاهتمام بشأنه، وعلى هذين الوجهين في الموضعين لا يوقف على (كلا) لتعلقها ولشدة اتصالها بما بعدها، ولأن أداة التنبيه لا بد من أن تجعل في صدر الجملة المنبه عليها على ما أفاده محققوا أهل التفسير وأئمة القراء من أهل الوقوف وأرباب التجويد[2].

---

(١) ينظر المصدران السابقان.

(٢) ينظر الكشاف ٥٢٣/٤ والبحر ٦/ ٢١٣، ٢١٤، ١٩٧والرازي ١٠/ ٥٠٦ والقرطبي ٤٣١٩/١٠ وحاشية الجمل ٣/ ٧٧والإملاء للعكبري ص ٤١٣ ومقالة (كلا) لابن فارس ص ١١، ١٧والمغني١/ ١٦١ وشرح (كلا) لمكي ص ٢٨، ٢٩.

والوقوف على كلا في قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ .. المؤمنون /٩٩، ١٠٠)، "حسن بالغ وهو قول نافع وأبو حاتم وغيرهما على معنى ليس الأمر كذلك، أو كما يظن من أنه يجاب إلى الرجوع إليها بل هو كلام يطيح أدراج الرياح، فتكون رداً لما تمنى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحاً، لعلم الله أنه لو رد إليها لم يعمل صالحاً، وذلك قوله تعالى: (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ.. الأنعام / ٢٨)" انتهى من كلام مكي بشئ من التصرف[١]

وكلام ابن فارس لا يختلف عنه، وإن فصل الأخير بين معنى الرد والنفي فذكر أن لـ(كلا) فى هذه الآية ثلاثة معان: وذكر في أولها أنها "رد لقولهم (ارجعون) فقيل له (كلا) أي لا ترد، والثاني قوله تعالى: (أعمل صالحاً فيما تركت كلا) أي لست ممن يعمل صالحاً وهو كقوله في الأنعام: (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه)"[٢] وأيا ما كان فالمعنى: (كلا) أي لا رجوع، فهو نفى مصحوب بالرد على ما ارتضاه وهى مع كونها للنفي فيها معنى الردع والزجر كذا في حاشية الجمل[٣] وفى الكشاف والبيضاوي (كلا) ردع عن طلب الرجعة وإنكار واستبعاد لها[٤]

ومن الواضح أن (حتى) في آيات سورة (المؤمنون) متصلة بقوله قبل: (وَإِنَّا عَلَىٰ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ ... المؤمنون /٩٥) فتكون وما بعدها وصفاً لعذابهم في الآخرة، وهذا يرجح أن يكون ما سبق ذكره في السورة من العذاب من نحو قوله: (حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا

---

(١) شرح كلا لمكى ص ٣٠٠.
(٢) مقالة كلا ص ١١.
(٣) ينظر الفتوحات الإلهية ٢٢٨/٣.
(٤) ينظر الكشاف ٥٦/٣ وحاشية الشهاب على البيضاوي ٦٠٥/٦.

هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ... المؤمنون / ٧٧)، عذاباً في الدنيا، ويصح صرفه على عذاب الآخرة فيكون إجمالاً وما في قوله: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون) إلخ تفصيل له.

وضمير الجمع في قول هذا الغافل (رب ارجعون) تعظيم للمخاطب سبحانه وهي طريقة معروفة لدى العرب، وما أعقبه من جملة الترجي (لعلي أعمل صلحاً فيما تركت) في موضع العلة لمضمون (ارجعون) والترك فيها مستعمل في حقيقته وهي معنى التخلية والمفارقة، ويجوز أن يراد به معناه المجازي، وهو الإعراض والرفض فيكون معناه: لعلي أسلم وأعمل صالحاً في حالة إسلامي الذي كنت أتأبى عليه وأرفضه، ويكون حينئذ مشتملاً على وعد بالامتثال وعلى اعتراف بالخطأ فيما سلف. ورُكب بهذا، النظم الموجز قضاء لحق البلاغة، و(كلا) على أيٍّ من الحالين ردع للسامع ليعلم أن ما تطلع إليه الكافر من طلب الرجع مستبعد تماماً بعد أن فات أوانه وقضى الله فيه بأمر، فهو من كلامه سبحانه.

وأبعد من زعم أنها من قول من عاين الموت وأنه يقول ذلك لنفسه على سبيل التحسر والتحزن، ويؤيد ذلك ما ورد في السياق من قوله: (إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون) كذا بالإخبار عما غاب عن بني البشر، ولا عجب من وصف الكلمة في النظم الكريم بقوله: (هو قائلها) مع كون ذلك معلوماً، لأن الخبر مستعمل في معنى: أنه لا وصف لكلمته غير كونها صدرت من فِيِّ صاحبها، وبذا يعلم أن التأكيد بحرف (إنّ) لتحقيق المعنى الذي استعمل فيه الوصف، فهو في معنى: هو قائلها لا محالة، لا يخليها ولا يسكت عنها لاستيلاء الحسرة وتسلط الندم عليه، فتقديم المسند إليه لتقوية الحكم، وعلى معنى هو قائلها وحده لا يبعد أن تكون للاختصاص، وفيه ما يدل على مزيد الاستبعاد لكونه في معنى أنه لا يجاب إليها ولا تسمع منه، بتنزيل الإجابة والاعتداد منزلة قولها، حتى كأن المعتد بها شريك لقائلها، ومثل هذا متداول فيقول من كلمه صاحبه بما لا جدوى تحته: (اشتغل أنت وحدك

بهذه الكلمة وكلم بها نفسك)، يعنى أنها مما لا تُسمع منك ولا تستحق الجواب.

ومن المعلوم بداهة والمعروف بلاغة والمألوف استعمالاً استخدام الكلمة ليراد بها الكلام كقوله تعالى: (وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ.. التوبة/٧٤)، وهي ليست كلمة وإنما هي كلام، ونظير ذلك ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم : أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: (ألا كل شئ ما خلا الله باطل)[١].

ويجوز الابتداء بـ (كلا) على معنى: ألا إنها كلمة، فتكون بمعنى ألا الاستفتاحية التنبيهية، وعلى هذا الوجه لا يوقف عليها لوثيق الارتباط بما بعدها كما لا يخفى، والأول أبلغ لكون المعنى بالوقف عليها أتم لذا كان كافياً، والوجه فيه أن جملة (إنها كلمة ...الخ) استئنافية لا موضع لها من الإعراب قصد بها تقرير معنى (كلا) من عدم جواز الإجابة، أي إنها كلمة لا يجنى لها ثمرة ولا يحصل من ورائها على فائدة، ولا يجاب لما سأل ولا يغاث، فبينها وبين ما قبلها ربط معنوي، والقول بالابتداء بها على تأويلها بـ (حقا) وإن اعترض عليه بشدة من قبل كثير من النحاة وأهل اللغة والتجويد نظراً لكسر همزة (إن) التي يجب فتحها بعد (حقا) أو ما كان بمعناها[٢] إلا أن سيبويه والجمهور من نحاة البصرة أساغوه لوروده في نحو: (حقا أنه منطلق) بفتح (أن) بعد (حقا) وأنشدوا:

أحقا أن جيرتنا استقلوا * فنيتنا ونيتهم فريق[٣]

بفتح (أن) بعد حقا، وحكى سيبويه وغيره أنك إذا قلت: (أما أنه منطلق) وجعلت (أما) بمعنى حقا فتحت همزة (ان)، فإن جعلها بمعنى (ألا) كسرتها (إن)، فعلى هذا تجعل (كلا) أيضاً، لأنها بمنزلة (أما) في أنهما –أي أما وكلا – يقعان بمعنى (ألا) وبمعنى (حقا) فهذا بين في وجوب فتح الهمزة في(ان) الواقعة بعد كلا إذا كانت بمعنى (حقا) فلا

---

(١) ينظر التحرير ١٢٢/١٨وما بعدها مجلد٩ والآلوسي ٩٥/١٨، ٩٦مجلد١١٠.
(٢) ينظر شرح كلا ص ٣٠ ومعالم الاهتداء ص ١٥١ :١٥٢ وحاشية الجمل ٢٢٨/٣ والبحر ٤٢١/٦ ودراسات عضيمة القسم الأول ٣٨٩/٢، ٣٩٠.
(٣) البيت للمفضل النكري، وينظر في شانه شرح أبيات المغني ٣٤٦/١ واللسان مادة (فرق).

يبتدأ بـ (كلا) - في هذا الموضع ونظيره - إلا وهو بمعنى (ألا)[1]. والحق أن هذا مع قولهم بلزوم كلا في إفادة معنى الردع والزجر – كذا بالتعميم – لا يخلو عن كدر، سيما مع ما ذكرناه من سياقات هي أقرب إلى المعاني والأغراض الأخرى من أن تكون للتحقيق المفاد من جعل (كلا) بمعنى حقا.

والمتبصر للآية الكريمة في سورة سبأ (قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ * قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.. سبأ/٢٦،٢٧)، يدرك أنها بمنزلة البيان للآية التي قبلها (قُل لا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ .. سبأ /٢٥)، لأن نفى كل فريق عن عمل غيره يقتضي أن هنالك سؤالاً عن عمل نفسه، فبُيّن بأن الذي يسأل الناس عن أعمالهم هو الله تعالى، وأنه الذي يفصل بين الفريقين بالحق حين يجمعهم يوم القيامة الذي هم منكروه، وهذا تدرج من الإيماء بأن كلاً محاسب عن عمله .. إلى ما يشير إلى ضلالهم وما يستلزمه من حساب وسؤال.

والوجه في التذييل بـ (الفتاح العليم) لجملة (يجمع بيننا ربنا ثم يفتح بيننا بالحق)، أن يجعل وصفاً كليا لحكم جزئي، وفي ذلك من الوصف بالقوة والإحاطة ما فيه، ونكتة اتباع العليم بـ (الفتاح)، الدلالة على أن حكمه عدل محض وأنه لا تحُف بحكمته أسباب الخطأ، لكونه منزه عنه وعن الجور الناشئ عن الجهل والعجز واتباع الضعف النفساني الناتج عن عدم معرفة الأحوال والعواقب.

وهنا يأتي النظم الكريم: (قل أروني الذين ألحقتم به شركاء كلا بل هو الله العزيز الحكيم)، لبيان أنهم مفتضحون على تلك الإراءة، وأعقب طلب تحصيلها بإثبات أثرها وهو الردع عن اعتقاد إلهيتها وإبطالها عنهم

---

(١) ينظر شرح كلا لمكي ص ٣٠: ٣٢.

بإثباتها لله تعالى وحده فلذلك جمع بين حرفي الردع والإضراب ثم الانتقال إلى تعيين الإله الحق على طريقة ﴿كَلَّا بَل لا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ..﴾ الفجر/١٧)[١] فاحتمل المعنى في (كلا) لأن يكون للردع ولأن يكون للنفي والرد، كأنه قيل ارتدعوا عن هذا القول وذاك الزعم الذي تزعمونه من أن هذه الأصنام شركاء لله تعالى، فإن هذه الأصنام لا تخلق شيئاً ولا ترزق أحداً.

قال العلامة الآلوسي: "كلا ردع لهم عن زعم الشركة بعدما كسره بالإبطال كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ..﴾ الأنبياء/٦٨) بعدما حج قومه"[٢]، كأنه لما قال: عرفوني هذه الأصنام والأوثان التي جعلتموها شركاء لله عز وجل وهل شاركتني في خلق شيئ، أتبعه بقوله: (كلا) نفياً لجوابهم المحذوف المقدر بأنها هي الأصنام، فتكون كلا قد جاءت لنفي ذلك ولتحقيق معنى ليس الأمر كما زعمتم لأنه تعالى جل أن يكون له شركاء[٣]...أو رداً على قوله: (أروني) أي أنهم لا يرون ذلك ولا يقدرون عليه. وكيف يرون شيئاً لا يكون[٤] وعلى هذه الأوجه يسوغ الوقف على الأداة (كلا) منفردة ويكون الوقف عليها وقفاً كافياً لعدم تعلق ما بعدها بها لفظاً وإن تعلق معنى.. ويجوز البدء بها والوقف على شركاء بجعلها من تمام القول، والوقف عليها كاف للعلة نفسها فيكون في الآية وقفان متجاوران.

ومن فساد المعنى وصل (شركاء) بـ (كلا) إذ يصير مفاد الآية أن إلحاقهم الشركاء بالله تعالى حق ثابت، وهذا معنى بيّن الفساد واضح البطلان، كما لا يجوز البدء بها بجعلها بمعنى (حقا) ولا يصح، لما يترتب على الوقوف على شركاء والبدء بـ (كلا) ووصلها بما بعدها بهذا الاعتبار، من ركة العبارة وتهافت الأسلوب، وإن أساغه ابن فارس في

---

(١) ينظر التحرير ١٩٥/٢٢- ١٩٧ مجلد١١.
(٢) الآلوسي ٢٦/٢٢مجلد١٢ وينظر الكشاف ٢٨٩/٣ والجلالين بحاشية الجمل ٥٢٨/٣.
(٣) ينظر القرطبي٥٥٦٩/٨.
(٤) ينظر مقالة كلا لابن فارس ص١٢٥ والمكتفى بتحقيق جايد ص٢٩٦.

مقالة (كلا) تحقيقا لقوله (وهو العزيز الحكيم)[1]، ويقتضي دقة النظم ألا يسوغ جعل كلا بمعنى (ألا) التنبيهية لأنه لم يعهد في فصيح الأساليب وبليغ التراكيب، إقران (ألا) التي للتنبيه بـ (بل)[2].

ومن الآيات التي يجوز الوقف فيها على (كلا) على وجه ومعنى، والبدء بها على وجه آخر ومعنى ثان، ما جاء في قوله سبحانه: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا * يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيهِ * وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ * وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ * كَلَّا إِنَّهَا لَظَى.. المعارج : ١٥)، وقوله في نفس السورة: (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ * عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ * أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلَّا .. المعارج ٣٦)، فقد أجاز المحققون من القراء وأهل التأويل والتجويد الوقوف فيهما على (كلا) والبدء فيهما بها، وقد سوغ الوقوف في الموضعين على (كلا) حمل الآيات في الموضع الأول على ردع المجرم وزجره عن تمني الافتداء مع التنبيه على امتناع الإنجاء، وحملها في الموضع الثاني على ردع أهل الكفر عن طمأنتهم وطمع كل منهم في دخول الجنة إذا استمروا وتمادوا في كفرهم وماتوا عليه، بقصد أن يرعوي كل من تمنى ما هو محال وغير ممكن في حقه، كما سوغ الوقوف عليها، حمل الآيات في الموضعين على معنى النفي، يعني نفي الافتداء من قِبل المجرم بأن لا يتحقق ما رجاه وتمناه من افتداء أقرب الناس إليه حتى ينجو من عذاب لظى التي تنزع الأعضاء من غير الرأس عضوا عضوا أو تسلخ جلد الرأس عنه، ونفى الإنبغاء في أن يتحقق ما يطمع إليه هؤلاء الكافرون من دخول الجنة ما داموا لم يؤمنوا ولم يقوموا بالأعمال التي تؤهلهم أو يستأهلون بها دخولها.

وقد جاء القول الكريم (كلا) لإبطال ما يخامر نفوس المجرمين من الودادة، والأصل فيه أن يكون رداً لكلام سابق لكنه هنا نزّل ما هو مضمر في نفوسهم منزلة الكلام، لأن الله مطلع عليه وعالم به، ولا يبعد

---

(١) ينظر مقالة كلا لابن فارس ١٢٥كما ينظر معالم الاهتداء للحصري ص ١٥٥.
(٢) ينظر معالم الاهتداء ص ١٥٥.

أن يكون حرف الردع في هذا السياق لإبطال ما يتفوه به من تمنى ذلك على وجه الحقيقة كما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا... النبأ/٤٠﴾، يقوي ويعضد من شأن ذلك الأخير أنه سبحانه عبر عن صريح ما جاء فيه بقوله تعالى في آية النساء : ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ... النساء/٤٢﴾ أي يصيرون من ترابها، ولكن هيهات أن يكون لهم ذلك أو شئ منه، فلقد عاين كل منهم (لظى) التي أعدت له تدعوه وتتعقبه على الرغم من إدباره عنها وتوليه منها، وبلغ الأمر إلى حيث يتمنى كل مجرم أن يفتدي بأقرب الناس إليه، وأعلقهم بقلبه بعد أن يبصر بعضهم ببعض فيقال لأحدهم: انظر ماذا يقاسي قريبك فلان؟ فما يمنعهم من سؤال الشفاعة أو النصرة أو المنفعة إلا اشتغال كلٍّ بحال نفسه[1] نسأل الله العفو والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة.

والوقف على كلا في الموضعين كافٍ، أما الأول فللاستئناف الحاصل من قوله: (إنها لظى ...)، وأما الثاني فلكون الجملة بعدها وهي (إنا خلقناهم) مع كونها مستأنفة معللة لردعهم عن الطمع في دخول الجنة على القول بإفادتها معنى الردع والزجر[2]، ومعللة كذلك لنفي طمعهم في دخولها على الحمل على معنى النفي وقدرها نافع رداً لما قبلها أي لا يدخلونها.

ولا يصح في الموضعين حمل المعنى في الأداة (كلا) على جعلها بمعنى (حقاً)، لوجود ما يمنع من هذا الوجه وهو كسر همزة (إن)، وإن أجاز ذلك القرطبي وصرح به في الموضع الأول فجعل تمام الكلام

---

(١) ينظر التحرير ٢٩/ ١٦٢ مجلد١٥.

(٢) والمعنى: إنكم مخلوقون من نطفة قذرة لا تناسب عالم القدس، فمن لم يستكمل بالإيمان والطاعة ولم يتخلق بالأخلاق الملائكية لم يستعد لدخولها، أو إنكم مخلوقون من أجل ما تطمون وهو تكميل النفس بالعلم والعمل، فمن لم يستكملها لم يتبوء في منازل الكاملين أو هو الاستدلال بالنشاة الأولى على إمكان النشاة الثانية التي بنوا الطمع على فرضها فرضاً محالاً عندهم بعد ردهم عنه.

(ينجيه)[1]، وفيما قاله نظر، وليس هذا بالذي يسوغ فيه البدء بـ (كلا) عند المحققين، وإنما سوغ البدء بها في الموضع الأول من سورة المعارج صحة جعلها بمعنى (ألا) فيكون الوقف على (ينجيه) كاف، لكونه آخر متمنيات المجرم ولانتفاء التعلق اللفظي[2].

كما سوغ البدء بـ (كلا) في الموضع الثاني من السورة، تحقق التعلق المعنوي بالوقوف على (نعيم) إذا الوقف عليها بهذا الاعتبار كاف، ويبعد أن يكون سر البدء بـ (كلا) جعلها بمعنى (ألا) لأن المقام لا يناسبه[3].

هذا وقد ذكر مفتي الديار الرومية في تفسيره لقول الله تعالى (كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ.. المعارج/٣٩) - فيما نقله عنه الإمام الآلوسي - أن "الأقرب كونه كلاماً مستأنفاً قد سيق تمهيداً لما بعده من بيان قدرته عز وجل على أن يهلكهم لكفرهم بالبعث والجزاء، واستهزائهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وبما نزل عليه من الوحي، وادعائهم دخول الجنة بطريق السخرية، وبيان قدرته كذلك على أنه ينشئ بدلهم قوماً آخرين، لأن قدرته سبحانه على ما يعملونه من النشأة الأولى حجة بينة على قدرته عز وجل على ذلك كما يفصح عنه الفاء الفصيحة في قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ * عَلَى أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ .. المعارج/٤١،٤٠)، إي إذا كان الأمر كما ذكرنا من أن خلقهم مما يعلمون، وهو النطفة القذرة، فنحن قادرون على أن نهلكهم بالمرة حسبما تقتضيه جناياتهم، ونأتي بدلهم بخلق آخرين ليسوا على صفتهم وما

---

(١) ينظر القرطبي ٧٠١٣/١٠.

(٢) ينظر المعالم ص ١٥٧.

(٣) ينظر الكشاف والقرطبي وحاشية الشهاب ما ينظر معالم الاهتداء ص ١٥٦، ١٥٧ والبحر ٣٣٠٦/٨ ومقالة كلا ص ١٣ ودراسات عضيمة القسم الأول ٣٩١/٢ وحاشية الجمل ٤٥١،٤٤٨/٤ والمكتفى ٥٨٧.

نحن بمغلوبين إن أردنا ذلك، لكن مشيئتنا المبنية على الحِكم البالغة، اقتضت تأخير عقوباتهم به"[1].

وكلامه وإن لم يكن نصاً على الاستئناف في (كلا)، بل يفاد منه أنه يعني بالاستئناف جملة: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ .. المعارج /٣٩) لوقوعه في مقابل القول بأنه تعليل للردع .. إلا أنه يصلح لجعله كذلك استئنافاً بيانياً وردعاً لشكهم في قدرة الله وإنشاء قوم خير منهم أي ردعاً لما بعده، وقد ذهب مكي بن أبي طالب القيسي في شرح (كلا) و (بلى) إلى عدّ هذا الموضع من المواضع التي يحسن الوقف فيها على (كلا) على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر.. كما أجاز جعل (كلا) فيها للاستفتاح بمعنى (ألا) الأشموني في منار الهدى[2].. وعلى أي من الحالين فالتعبير عن مادة خلقهم بما يعلمون مما يكسر - ولا شك- سورة المتكبرين ويجعلهم على ذكر بأصل خلقتهم[3].

(٧)، (٨):- وقريب مما تضمنته الآيات السابقة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا * وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا.. المدثر/١١ - ١٦)، وقوله فيمن تولى عن التذكرة: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ * بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَى صُحُفًا مُّنَشَّرَةً * كَلَا بَل لَّا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ .. المدثر/ ٥٠-٥٣)، فقد ذكر أهل العلم أن للوقف على (كلا) في الموضعين وجهين:

أولهما: الردع أي ردع أولئك الذين لا يخافون الآخرة ويريدون مع كفرهم إنزال المعجزات واقتراح الآيات الخارقات، فجئ بـ(كلا) لردعهم

---

(١) روح المعاني ١١٢/٢٩ مجلد١٦.

(٢) ينظر شرح كلا وبلى لمكي ص٦٨ومنار الهدى للأشموني ص٤.

(٣) ينظر الآلوسي ٢٩/ ١١٢ مجلد ١٦.

عن تلك الإرادة، وزجرهم عن اقتراح الآيات[1] .. كما أنه ردع كذلك للوليد بن المغيرة المخزومي، ذلك الذي نزلت في حقه آيات: (ذرني ومن خلقت وحيداً) إلخ، وقطع لرجائه وطمعه، "وقوله: (إنه كان لإياتناعنيدا) تعليل لهذا الردع على وجه الاستئناف، كأن قائلا قال: لم لا يزاد؟ فقيل: أنه عاند آيات المنعم وكفر بذلك نعمته، والكافر لا يستحق المزيد"[2] و(ثم) في قوله:(ثم يطمع أن أزيد) ليست التي للنسق ولكنها تعجب من حال هذا الذي لم يقدّم من الإيمان والشكر لله عز وجل ما يستحق بسببه تحققه من الطمع في المزيد من نعم الله وفضله، فهي في سياقها كقول الله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ ...الأنعام /١)، وكقولك لمن يجحد فضلك: (أعطيتك ثم أنت تجفوني) كالمتعجب من ذلك، وقيل المعنى: يطمع أن أترك ذلك في عقبه، وقيل: يطمع أن أنصره على كفره، وأياما كان فقد جاء التعبير بـ (كلا) قطعاً للرجاء عن كل ما كان يطمع فيه من الزيادة وهو في معنى الردع أيضاً، و(كلا) على كلٍّ متصلة بالكلام الأول[3].

وقد كان الوليد يلقب في قريش بالوحيد لتوحده وتفرده باجتماع مزايا له لم تجتمع لغيره وهو كثرة الولد وسعة المال ومجده ومجد أبيه من قبله، وكان مرجع قريش في أمورهم لأنه كان أسن من أبى جهل وأبى سفيان، فلما عرف بلقب الوحيد كان هذا الكلام إيماءً إليه لاشتهاره به، وجاء النعت بذلك بعد فعل (خلقت)، ليصرف هذا الوصف عما كان مرادا به فينصرف إلى ما يصلح لأن ينكشف به حقيقة أمره، وليكون المعنى على التهديد والوعيد (ذرنى ومن أوجدته وحيداً من المال والبنين والبسطة)، فيُغير حينئذ عن غرض المدح والثناء الذي كانوا يخصونه به إلى غرض الافتقار إلى الله الذي هو حال كل مخلوق، بل وإلى غرض الذم بجعله وحيداً في الخبث والشرارة أو وحيداً عن أبيه لأنه كان دعيا لم

---

(١) ينظر الكشاف ١٨٨/٤ والبحر ٣٨١/٨ ومقالة كلا ص ١٤.
(٢) الكشاف ١٨٢/٤ بتصرف يسير وينظر البحر ٣٣٦/٨ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٣ ومقالة كلا ص١٣.
(٣) ينظر القرطبى ٧١٠٩/١٠.

يعرف نسبه للمغيرة حقيقة كما ألمحت إليه الآية الكريمة: (عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ.. القلم/١٣)، ويروى عن ابن عباس في ثرائه أن ماله من الإبل والغنم والجواري والخيام بلغ بين ما بين مكة والطائف وأن كل هذا المال كان يبلغ ألف دينار أو يزيد وأن بستاناً له بالطائف كان لا ينقطع ثماره صيفا وشتاءً، كما امتن الله عليه بنعمة البنين الذين وصفهم القران بأنهم شهود، لأنهم لم يكونوا يفارقونه فهو مستأنس بهم لا يشغل باله بمغيبهم وكانوا يشهدون معه المحافل فكانوا فخراً، وقد قيل أنهم كانوا عشرة بنين وقيل ثلاثة عشر أبناء منهم ثلاثة أسلموا وهم خالد بن الوليد والوليد وهشام، فلما طمع – على ما عليه من كفر وعناد – في طلب المزيد كان الجواب: (كلاّ)، ردعا له واستبعاداً واستنكاراً لطمعه وحرصه، لمنافاة ما كان يطمع فيه مع كفران النعم ومعاندة المنعم والمقصود إبلاغ هذا إليه مع تطمين النبي صلى الله عليه وسلم بأن الوليد سينقطع عنه مدد الرزق لئلا تكون نعمته فتنة لغيره من المعاندين، فيغريهم حاله بأن عنادهم لا يضرهم لأنهم لا يحيون بعد هذه، كما حكى الله من قول موسى عليه السلام (رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ.. يونس/ ٨٨).

وفي هذا الردع إيذان بأن كفران النعمة سبب لقطعها كما قال تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ. إبراهيم/٧)، وجاء قوله بعد (إنه كان لآياتنا عنيداً) كالتعليل لما قبله فكأنه قيل: لم زجر عن طلب المزيد وما وجه عدم لياقته؟ فقيل: لأنه كان معانداً لآيات المنعم التي هي دلائل توحيده أو آيات كتابه حيث قال فيها ما قال، والمعاندة

تناسب الإزالة وتمنع من الزيادة وهو ما حدث بالفعل، قال مقاتل: ما زال الوليد بعد نزول هذه الآية في نقص من ماله وولده حتى هلك[1].

ثانيها: الانتفاء لما زعمه وزعموه فقد ذكر القرطبي أن (كلا) جاءت بعد قوله تعالى (ثم يطمع أن أزيد) رداً على الوليد وتكذيباً له فهي في معنى: لست أزيده، وليس يكون ذلك مع كفره بالنعمة، والعجيب أنه- على كفره- كان يطمع فيما يطمع أن يدخل الجنة، وهو ما فسر به مجاهد (ثم يطمع أن أزيد) فيكون حاله بهذا أشبه بحال أولئك الذين جاء الحديث عنهم في قوله تعالى: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾.. المعارج /٣٨)، وقوله في نهاية السورة: (بل يريد كل امرئ منهم أن يؤتى صحفاً منشرة . كلا بل لا يخافون الآخرة)، فقد ورد عن ابن عباس أنهم كانوا يقولون: إن كان محمد صادقاً فليصبح عند كل رجل منا صحيفة فيها براءته وأمنه من النار، فكان النفي والرد عليهم (كلا).

ووجه الانتقاء أنهم أرادوا أن يعطوا مع عظيم ما اقترفوه وأن يذكروا بالجميل من غير عمل، فالوقف على (كلا) في الموضعين كافٍ، أما الموضع الأول فلأن جملة: (إنه كان لآياتنا عنيدا)، لا موضع لها من الإعراب وهى استئنافية سيقت كالتعليل للردع في الوجه الأول وللنفي في الوجه الثاني، أما الموضع الثاني فلما بينها وبين ما قبلها من تعليق معنوي.

وما قيل من ابتداء بها في الموضعين فسرّه في الموضعين صحة الوقوف على ما قبلها وتحقق الربط المعنوي بينها وبين ما بعدها، والقول بأن كلا فيهما بمعنى حقاً – على ما ذكره القرطبي – يرده السياق كما يرده مجئ الهمزة في الموضع الأول منهما مكسورة[2] وأساغ أبو حاتم – فيما جاء في المكتفى – الابتداء بها في حق الوليد على معنى ألا[3].

---

(١) روح المعاني ٢٩/ ٢٠٩- ٢١١مجلد١٦، والتحرير ١٩/ ٢٠٣- ٢٠٥.

(٢) ينظر معالم الاهتداء ص ١٥٨، ١٦١ ودراسات قرآنية لعضيمة القسم الأول ٢/٣٩١، ٣٩٢ والجلالين بحاشية الجمل ٤/٤٨٤، ٤٩١.

(٣) ينظر المكتفى لأبى عمرو الدانى ص ٥٩٤.

(٩):- و(كلا) في قوله سبحانه: (وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ .. المطففين/ ١٢- ١٤)، يترجح فيها أربعة أوجه: الأول أن تكون للردع والزجر أي ردع وزجر المعتدين الآثمين عن قولهم الباطل في القرآن ورميهم آيات الله البينات بأنها أساطير الأولين. الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية فيكون المعنى ليست آياتنا بالأساطير بل هي الحق والصدق الذي لا يرقى إليه الشك ولا ينزل بساحته الريب والكذب فهي على حد قول ابن فارس: "رد أي أنها ليست أساطير الأولين"[١] والوقف على هذين الوجهين كافٍ، لأن قوله تعالى: (بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون) بيان لما أدى إلى التفوه بهذه الجريمة النكراء التي لا ترتكز على شبهة فضلا عن أن تقوم على حجة أو دليل أي ليس في آياتنا ما يصح أن يقال في شأنه مثل تلك المقالة المفتراة .. وما حدث، أنه غلب على قلوبهم ما استمروا على اكتسابه من الكفر والطغيان حتى صار كالصدأ في المرآة .. فحال ذلك بينهم وبين معرفة الحق فلذلك قالوا ما قالوا، يقول مكي في معنى ذلك: "الوقف على كلا حسن بالغ بجعلها رداً لقول الكافرين في القرآن بأنه أساطير الأولين، فالمعنى ليس الأمر كما قالوا"[٢].

وفي ذلك إبطال لقولهم، وقد تلا ذلك الحرف (بل) الذي دل هو الآخر على الإبطال، تأكيداً لمضمون (كلا) وكشفاً عما حملهم على أن يقولوا في القرآن ما قالوا، وبياناً لما أعمى بصائرهم من الرين .. ثم أعقب كل هذا – إمعاناً في تقرير ذلك وتأكيده – بقوله: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فـ "(كلا) الثانية – على حد ما ذكر ابن عاشور – تأكيد لـ (كلا) الأولى"، وقد جئ بها "زيادة في الردع ليصير توبيخاً"[٣].

---

(١) مقالة كلا ص ١٤.
(٢) ينظر شرح كلا لمكي ص ٥٤ بتصرف والمكتفى ص٦١٣.
(٣) التحرير ٣٠/ ٢٠٠ مجلد ١٥.

وفي إطار التأكيد على ما سبق اشتمل هذا القول الحكيم وما عطف عليه، على أنواع ثلاثة من الويل هي: الإهانة والعذاب والتقريع مع التيئيس من الخلاص من العذاب، أما الإهانة فحجْبُهم عن ربهم، وأما العذاب فهو ما في قوله: (ثم إنهم لصالوا الجحيم)، وقد عطفت جملته بـ (ثم) الدالة على عطفها الجمل على التراخي الرتبي وهو ارتقاء في الوعيد لأنه وعيد بأنهم من أهل النار وذلك أشد من خزي الإهانة، وأما التقريع مع التيئيس فهو مضمون جملة (ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون) وقد دلت عطف جملتها بـ (ثم) على ما دلت عليه سابقتها، كما دل اسم الإشارة على أنهم صاروا إلى العذاب، ودل الإخبار عن العذاب بأنه الذي كانوا به يكذبون، على أنه العذاب الذي تكرر وعيدهم به وجحودهم إياه وهو ما يستلزم خلودهم فيه، وذلك أشد من الوعيد، وبذلك كان مضمون هذه الجملة أرقى رتبة في الغرض من مضمون الجملة المعطوفة هي عليها.. والنكتة في التعبير بالاسم الموصول التذكير بتكذيبهم به في الدنيا تنديماً لهم وتحزيناً، وفي تقديم شبه الجملة (به) على (تكذبون) اهتمام بمُعاد الضمير مع الرعاية على الفاصلة[1].

ويجوز عند أبى حاتم ومن لف لفه وجهان آخران أولهما: الابتداء بـ (كلا)على معنى (ألا بل ران)، فهي عنده تنبيه وابتداء كلام[2] ثانيهما: جعلها- على ما ذكره الحسن ونقله عنه القرطبي[3]- على معنى (حقا بل ران) يقول مكي: "وكونها بمعنى حقاً أحسن ليؤكد كون غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم"[4] ، وليس في هذا الوجه ما زعمه في معالم الإهتداء من عدم صحة جعلها بمعنى حقاً ولا لما ذكره من أن العلة في عدم صحته ركة التركيب وضعف الأسلوب[5] وأيا ما كان فالوجهان الأولان أوفى بالغرض وأوفق بمعاني الآيات وأنسب لسياقاتها.

---

(١) ينظر التحرير ٣٠/ ٢٠٠: ٢٠٢مجلد ١٥.
(٢) ينظر شرح مكي ص ٥٤
(٣) ينظر تفسير القرطبي ٧٢٩٥/١٠.
(٤) شرح كلا لمكي ص٥٤.
(٥) معالم ص١٦٩ ودراسات عضيمة القسم الأول ٣٩٥/٢ والبحر ٤٤٠/٨.

(١٠):- ومن المواطن التي يجوز الوقف فيها على كلا والابتداء بها، بما يحققه ذلك من ثراء في المعنى ما جاء في قوله سبحانه: (وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ الفجر /١٧)، فمن ارتأى الوقف على (كلا) راعى فيها جانب الردع أو الرد، فيكون على الأول – وهو ما قال به جل أهل التأويل – ردع للإنسان عن قوليه المحكيين: (ربي أكرمن) (ربي أهانن)، وتكذيب له فيهما وتنبيه عن خطئه فيما زعمه من أن مقياس الإكرام والإهانة هو كثرة المال أو قلته .. أو هو على الثاني رد عليه وتكذيب مفاده النفي، أي ليس الإكرام بكثرة المال ولا الإهانة بقلته، وإنما الإكرام في التوفيق لطاعة الله تعالى وما يقرب من رضوانه والإهانة في الخذلان وما يقرب من عذابه، قال الإمام القرطبي: "كلا رد، أي ليس الأمر كما يظن، فليس الغنى لفضله ولا الفقر لهوانه، وإنما الفقر والغنى من تقديري وقضائي"[١]، فقد يوسع الله- جلت حكمته- في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار لاستدراجهم والإملاء لهم، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين لإصلاح أمرهم ورفع درجاتهم، وتلك حقيقة لا يعلم الحكمة من ورائها على وجه الدقة والتفصيل سوى علام الغيوب سبحانه، وإن ذكر فيما أعقب ذلك من آيات بعض الأسباب الظاهرة التي بها تتهيئ النفس البشرية لتقبله.

"وقال الفراء: كلا في هذا الموضع بمعنى لم يكن ينبغي للعبد أن يكون هكذا، ولكن يحمد الله عز وجل على الغنى والفقر، وفي الحديث يقول الله عز وجل: (إني لا أكرم من أكرمت بكثرة الدنيا ولا أهن من أهنت بقلتها، إنما أكرم من أكرمت بطاعتي وأهين من أهنت بمعصيتي)"[٢] وهو في معنى ما ذكره القرطبي أولاً ورجحه ابن فارس، وعليه وعلى القول بأن مفاد كلا الردع والزجر، يوقف عليها وقفاً كافياً لما سبق غير مرة من تعلق معنوي بما سبق، ذلك أن المتأمل في سياق الآية يبصر أن مناط الردع الحاصل من التعبير بـ (كلا) والمستوجب

---

(١) القرطبي ١٠/ ٧٣٨٩وينظر مقالة كلا ص ١٦.
(٢) ينظر المصدران السابقان

التنبيه فيه على الخطأ هو قول الإنسان: (ربى أكرمن) عقيب إكرام الله له وإنعامه عليه، وقوله: (ربى أهانن) بعيد ابتلائه بقلة الرزق أو بشظف العيش فهو إذا تُفضّل عليه بالخير وأكرم به اعترف بتفضيل الله تعالى وإكرامه، وإذا لم يُتفضل عليه سمى ترك التفضيل هوانا وليس به، وما ذلك منه إلا تأول باطل إذ ليس حالة الإنسان في الدنيا دليلاً على منزلته عند الله، وإنما يعرف ذلك بالطرق التي أرشد سبحانه إليها من نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا... الكهف/١٠٣-١٠٥) فرب رجل في نعمة في الدنيا هو مسخوط عليه، ورب أشعث أغبر مطرود بالأبواب لو أقسم على الله لأبره، وبذا يظهر أن مناط الردع المدلول عليه بـ (كلا) والمراد له التصويب والتنبيه هو جعل الإنعام علامة على إرادة الله إكرام المنعَم عليه وجعل التقتير علامة على إرادة الإهانة وإلا لو شاء إهانة الكافر في الدنيا لأجل الكفر، لأهان جميع الكفرة بتقتير الرزق عليهم.

ويفاد من ذلك أن لا تنافى بين إثبات إكرام الله الإنسان بقوله (فأكرمه) وبين إبطال ذلك بقوله: (كلا) لأن الإبطال وارد على ما قصده الإنسان بقوله (ربي أكرمن)، والوجه في عدم تعرض القرآن لتبيين ذلك ومجيئه هكذا على نحو مجمل ... الاكتفاء بتذييل أحوال الأمم الثلاث عاد وثمود وفرعون فى نعمتهم بقوله: (إن ربك لبالمرصاد) بعد قوله: (فصب عليهم ربك سوط عذاب).

ومذهب الأخفش وأحمد بن موسى أنه يبتدأ بـ(كلا) على معنى حقاً أو على معنى (ألا)، والمختار لدى أهل التفسير هو الوقف عليها، لكونها في رد ما قبلها أبلغ وأولى في حمل المعنى وبه قال الحسن وقتادة[1]، وعلى قولهم وقولهما فقد صدر قوله بعد ﴿بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * وَلَا تَحَاضُّونَ

(١) شرح كلا ص ٥٨ والمعالم ص ١٧١ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢/ ٣٩.

عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ * وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا... الفجر/١٧-٢٠) بحرف (بل) للإضراب الانتقالي وللترقي من ذم الإنسان بالقبيح من القول إلى الأقبح من الفعل، وللتنبيه على ظنهم بأنهم وإن أكرمهم الله فإنهم لم يكرموا عبيده شحاً بالنعمة، إذ يحرمون أهل الحاجة من فضول أموالهم ويستزيدون من المال ما لا يحتاجون، وجاء ذلك في صورة ما يعرف بلاغة بالاحتباك، لأنه لما نفى إكرامهم اليتيم وقابله بنفي حضهم على طعام المسكين المستلزم لنفى إطعامهم، علم أنهم لا يحضون أولياء الأيتام على إكرام أيتامهم.

والنكتة في مجيء الالتفات إلى الخطاب بعد الغيبة تشديد التقريع وتأكيد التشنيع والقصد إلى مواجهتهم بشحهم على المال فضحاً لدخائلهم على نحو ما جاء في قوله تعالى: (يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا * أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ.. البلد/٦-٧)، ولا يخفى ما أضفته استعارة أكل التراث للانتفاع بالشئ انتفاعاً لا يبقى منه شيئا، وكذا استعارة الجمّ الموصوف به حب المال، والمعروف في لغة العرب بالكثرة، لمعنى القوى الشديد.. على هذه المعاني التي أفادها الالتفات، وما أحدثته من أثر بالغ حتى يرعوي عن الوقوع فيما يشبه معاندة قضاء الله وقدره من كان له قلب، ويتنبه لخطورة ذلك ويصحح من سلوكه فيرضى - من ثم- بما يُرضي ربه.

ومن المواضع التي يسوغ الوقف فيها على (كلا) كما يسوغ البدء بها لجواز حمل المعنى على أكثر من وجه، ما جاء في قوله جل وعلا: (يحسب أن ماله أخلده كلا لينبذن في الحطمة)، فهي على الوقف عليها لردع الإنسان وزجره عن ذلك الحسبان الباطل، وأضاف الآلوسي: "أو عنه وعن جمع المال وحبه المفرط على ما قيل، واستظهر أنه ردع عن الهمز واللمز وتعقب بأنه بعيد لفظاً ومعنى"، وعقب هو يقول: "وأنا لا أرى بأساً في كون ذلك ردعاً له عن كل ما تضمنته الجمل السابقة من الصفات القبيحة، وقوله تعالى (لينبذن) جواب قسم مقدر الجواب استئناف مبين لعلة الردع، والمعنى على ذلك والتقدير: والله ليطرحن بسبب أفعاله

المذكورة في الحطمة أي في النار التي من شانها أن تحطم كل من يلقى فيها"[1] وهو صريح في توجيه البدء بجملة القسم وجعلها مستانفة ومبينة لعلة الزجر فالوقوف – من ثم – على أداة الردع، ويسوغ الوقف على (كلا) مع هذا بحمل معناها على النفي وجعلها بمعنى (لا) أي ليس الأمر كما يظنه الكافر من أن المال يخلده أو يبقيه حياً[2] وهو قول نافع وأبى حاتم ونصير وغيرهم وارتباط (كلا) بما قبلها وتعلقها به هو في المعنى من الوضوح بمكان، لذا كان الوقف عليها من قبيل الوقف الكافي.

ويجوز على جعلها بمعنى حقاً أو بحملها على معنى: (ألا لينبذن في الحطمة) أن يبتدأ بها وهو اختيار أبى حاتم[3] وإن كان ذلك ليس بمانع أن يكون المقام فيها مقام أقسام أو جعلها صلة يمين كما سبق بيان ذلك، ولقد ذكر الرضي في شرحه على الكافية، أن (كلا) تقوم مقام القسم إذا لم يكن ردعاً واستدل على ذلك بالآية الكريمة[4].

والقصد من ذلك إبطال إبطال أن يكون المال مخلداً لذاك الذي صار الهمز واللمز ملكة فيه، وإنما استكنه ذلك من الصيغة التي ورد بها (همزة لمزة)، فهما- كما هو بين – وصفان لمحذوف تقديره ومعناه: (ويل لكل شخص همزة لمزة)، فمن حذف موصوفه يعلم أن الوصف قائم مقامه ومن ثم أضيف إليه (كل)، وهذان الوصفان هما من ألزم صفات أهل الشرك، وأتبعا بـ (الذي جمع مالا وعدده) لزيادة تشنيع صفتيه الذميمتين بصفة الحرص على المال، وهذا إنما ينشأ عن بخل النفس والتخوف من الفقر، والوجه فيه إدخال أولئك الذين عرفوا بهذه الصفة كما عرفوا بهمز المسلمين ولمزهم لتعيينهم في هذا الوعيد.

والسر في عدم العطف بالواو في قوله (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ .. الهمزة/ ٢) ومجيئه في صورة النعت، أن ذكر الأوصاف المتعددة للموصوف الواحد يسوغ أن يأتي بدون عطف كما جاء في قوله تعالى

---

(١) الآلوسي ٤١٦/٣٠ مجلد ١٦ وينظر الكشاف ٢٤٨/٤ والبحر ٥١٠/٨.
(٢) ينظر القرطبي ٧٥٢٨/١٠ وينظر مقالة كلا ص١٤.
(٣) ينظر شرح كلا ص٦٦ ومعالم الاهتداء ص ١٧٤.
(٤) ينظر شرح الرضى ٣١٩/٤ودراسات عضيمة القسم الأول ٣٩٨/٢.

(وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ.. القلم/١٠-١٣)، فعلى القول بأن جملة (يحسب أن ماله أخلده) في موقع الحال يكون قد استعملت للتهكم على الموصوف بالهمز والحرص، لأنه لا يوجد من يحسب أن ماله أخلده فيكون الكلام على سبيل التمثيل أو التشبيه البليغ الذي يشبه فيه حالهم بحال من يحسب أن المال يقيهم الموت ويجعلهم خالدين.. وعلى القول باستئنافها يكون خبراً مراداً به الإنكار أو على تقدير همزة استفهام محذوفة بقصد التقريع أو التعجب.

ومهما يكن من أمر فمجيئ (أخلده) كذا بصيغة الماضي هو إمعان وتأكيد وزيادة في التهكم به وتصويره في صورة الموقن بأن ماله سيخلده لا محالة حتى لكأنه قد حصل له ذلك بالفعل وثبت، وهذا أقصى ما يتمناه ذلك الغافل، لانعدام إيمانه بحياة أخرى خالدة، ومن هنا يجئ القول الحكيم: (كلا لينبذن في الحطمة)، مُصدراً بحرف الردع والتأكيد المتعدد كالصدمة له لإبطال ما حسبه ولزجره عن التلبس بالحالة الشنيعة التي جعلته في حال من يطمئن ويوقن أن المال يخلد صاحبه، أو لإبطال حرصه في جمع المال جمعاً يمنع به حقوق الله فيه[1]، وفي ذلك من الوعيد ما لا يخفى.

---

(١) ينظر التحرير ٣٠/ ٥٣٧ وما بعدها مجلد ١٥.

المبحث الرابع

أثر البدء بـ (كاف) الجارة مع مدخولها والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه

أولاً: البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد والوقف عليها:

١ـ (كذلك) بين النحاة وأهل البيان:

في تناوله لما جاء في (كذلك) ولما توافق معها في المعنى والإعراب وجاء على شاكلتها، يقول ابن هشام: "تقع (كما) بعد الجمل كثيراً، صفة في المعنى فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ .. الأنبياء/ ١٠٤) .. فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ (نعيده)، أي (نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه)، أو لـ (نطوي)، أي (نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل) .. وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول (نعيده)، أي (نعيده مماثلاً للذي بدأنا) .. وتقع كلمة (كذلك) أيضاً كذلك .. فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ .. البقرة/ ١١٨)، و(مثل) في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف، أي كما أن (كذلك) نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: (ضربت زيداً عمراً)، ولا يكون (مثل) تأكيداً لـ (كذلك) لأنه أبين منه، كما لا يكون (زيد) من قولك: (هذا زيد يفعل كذا) توكيداً لـ (هذا) لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: (الأمر كذلك)، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله .. قلت: (مثل) بدل من (كذلك) أو بيان، أو نصب بـ (يعلمون)، أي (لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى)، فـ (مثل) بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا)، أو نصب بـ (قال)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله .. ورد ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو (مثل)، وليس بشيء لأن (مثل) حينئذ

مفعول مطلق أو مفعول به لـ (يعلمون)، والضمير المقدر مفعول به لـ (قال) أ. هـ"[1].

وآية البقرة التي استشهد بها ابن هشام هنا على أوجه الإعراب في (كذلك)، معطوفة على قوله: (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ.. البقرة/ ١١٦)، المعطوف على قوله: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ.. البقرة/ ١١٣)، ووجه الارتباط أن الأول كان قدحاً منهم في التوحيد وهذا قدح في النبوة، والمراد من الموصول – على ما نقل عن قتادة والسدي والحسن وجماعة وعليه أكثر المفسرين- جهلة المشركين ويدل عليه قوله تعالى على لسانهم: (لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا.. الإسراء/ ٩٠)، وقولهم: (لولا تأتنا بآية كما أرسل الأولون .. النساء/ ١٥٣)، وقولهم: (لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا.. المائدة/ ١١٢)، وقيل غير ذلك.

وبتقديري أن ما ذكرناه هو الأرجح لكون المشبه بهم الوارد ذكرهم في الآيات السابقة على هذه الآية هم أهل الكتاب الذين (قالوا اتخذ الله ولداً) والذين قالوا متهمين بعضهم البعض إنهم ليسوا (على شيء)، وقد قدم أهل الكتاب في قوله تبارك اسمه: (وقالت اليهود .. الآية) لأنهم الذين ابتدئوا بذلك أيام مجادلتهم في تفاضل أديانهم، ويومئذ لم يكن للمشركين ما يوجب الاشتغال بذلك إلى أن جاء الإسلام فقالوا مثل قول أهل الكتاب، إلا أنه لم يكن فريق من الثلاثة فيه مقتبساً من الآخر بل جميعه ناشئ من الغلو في تقديس الموجودات الفاضلة، ومنشؤه سوء الفهم في العقيدة سواء كانت مأخوذة من كتاب توهم واضعوه التشبيهات والمجازات حقائق، كما ورد وصف الصالحين بأنهم أبناء الله ووصف الله بأنه أبو عيسى وأبو الأمة على طريقة التشبيه[2]، أم مأخوذة من أقوال قادتهم كما قالت العرب:

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٧٨، ١٧٩.

(٢) على نحو ما جاء من ذلك في سفر التثنية الإصحاح الرابع عشر، وإنجيل متى الإصحاح الخامس والسادس .. إلخ.

(الملائكة بنات الله) .. وأيًا ما كان الأمر فإن في هذا تسلية للنبي بأن ما يلاقيه صلى الله عليه وسلم من قومه هو من مثل ما لاقاه الرسل قبله ..

ولا يستبعد أن تكون جملة (كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم) واقعة موقع الجواب لمقالة الذين لا يعلمون- يعني على الاستئناف البياني- وكأن سائلاً سأل بعد سماعه بمقولة الذين لا يعلمون، هل كان لهم فيما قالوه سلف؟ فاقتصر فيه على تنظير حالهم بحال الذين من قبلهم، فيكون ذلك كناية عن الإعراض عن جواب مقالهم وأنه لا يستأهل أن يجاب لأنهم ليسوا بمرتبة من يكلمهم الله وليست أفهامهم بأهل لإدراك ما في نزول القرآن من أعظم آية، ويكون التذييل بجملة (قد بينا الآيات لقوم يوقنون) تعليلاً للإعراض عن جوابهم، كما لا يستبعد أن تكون جملة (كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم) معترضة بين جملة (وقال الذين لا يعلمون) وجملة (قد بينا الآيات)، فتكون جملة (قد بينا) هي الجواب عن مقالتهم[1].

ومهما يكن من أمر ففيما جاء في سابقتها وفيما ابتدروه من قول واعتقاد الباطل ومن اتهام كل فريق الآخر بأنه ليس (على شيء) كذا بالنكرة في سياق النفي، كناية عن عدم صحة ما بين أيديهم من الكتاب، كما أفاد التنكير فيما رمى به كل فريق منهم الآخر أن ما عند كلٍّ لا حظ فيه من الخير، وأكد ذلك ودل عليه من غير ما ذكرنا، جملة الحال (وهم يتلون الكتاب) التي جئ بها لمزيد التعجب من شأنهم أن يقولوا ذلك وهم على هذا الحال، إذ لا يخلو كل كتاب يتلوه أهله من حق يشتمل عليه لو اتبعوه حق اتباعه، ودلالة الجملة الحالية على الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة لأن الجملة الحالية بسبب اشتمالها على نسبة خبرية تفيد أن ما كان حقه أن يكون خبراً عدل به عن الخبر لادعاء أنه معلوم اتصاف المخبر عنه به فيؤتى به في موقع الحال المفردة على اعتبار التذكير به ولفت الذهن إليه فصار حالاً له، والتعريف في الكتاب جعله صاحب الكشاف تعريفاً للجنس وهو يرمي بذلك إلى أن المقصود أنهم- دون جهلة مشركي العرب- أهل علم، كما أنهم أيضاً- دون الأميين- أهل كتاب[2].

---

(١) ينظر لتحرير والتنوير ١/ ٦٨٨ وما بعدها المجلد الأول.
(٢) ينظر التحرير والتنوير ١/ ٦٧٦ المجلد الأول والكشاف ١/ .

ويدعونا ذكر ملابسة ما استشهد به وله صاحب المغني، لأن أنوه إلى أن مفاد ما ذكره ابن هشام في نص عبارته التي سبق أن ذكرتها له، أن الكاف في (كذلك) بمعنى (مثل) وتأتي على عدة أوجه إعرابية كما هو الحال في آية البقرة سالفة الذكر، فقد صح جعلها نعتاً لمصدر محذوف منصوب بـ (قال) مقدم عليه، والمعنى: قولاً مثل قول اليهود والنصارى (قال الذين لا يعلمون) وتكون (مثل) في قوله: (قال الذين من قبلهم مثل قولهم) بدل من محل الكاف في (كذلك) أو عطف بيان[1] وعلى أيّ من تلك الأحوال فجملة (كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم) تأكيد وتقرير للجملة قبلها، ويكون الوقوف على (أو تأتينا آية) حسن بالغ لتعلقها بما بعدها تعلقاً لفظياً، وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول الأشموني: "(أو تأتينا آية) حسن"[2] .. ولبعضهم هنا احتمال تعلق (كذلك) بـ (تأتينا)، وحينئذ يكون الوقف علي (كذلك) لا على آية، و(مثل) على هذا الوجه مقول القول لـ (قال) الثانية .. ويصح في (مثل) على وجه ثالث أن تكون منصوبة بـ (تعلمون) المنفية سواء على جعل القول على معنى الاعتقاد أم بحمله على حقيقته، فتكون بمنزلتها في نحو قولنا: (مثلك لا يبخل ومثلك لا يصدر عنه هذا القول) والتقدير: وقال الذين لا يعلمون مثل اعتقاد اليهود والنصارى ولا مثل قولهم هذا- على الرغم من أهمية وضرورة معرفة بطلانه- قالوا قولاً كذلك الذي قاله الذين من قبلهم، قالوا: (لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية)، والمعنى: ما كان ينبغي أن يغيب عنهم بطلان مثل هذا المعتقد الفاسد أو أن يقع منهم القول به بعد إقامة الحجة على عدم صحته من باب الأولى، فضلاً من أن يصدر عمن كان قبلهم من غيرهم بعد إقامة الحجة عليهم من قبل أنبيائهم)، والكاف على هذا الوجه كالأول هي نعت لمصدر محذوف لـ (قال) مقدم عليه .. كما يصح نصب (مثل) بـ (قال) الأولى، ويكون (كذلك) على هذا الأخير معمولاً لـ (قال) الثانية فيما يشبه الجملة المعترضة.

ولا يبعد في وجه خامس ألمع إليه الإمام الآلوسي جعل (كذلك) منصوب على المفعولية بـ (يعلمون)، أي على تقدير (وقال الذين لا يعلمون، مثل قول الذين من قبلهم)، والمقصود- على حد ما ذكر- تشبيه المقول بالمقول في المؤدى والمحصول وتشبيه القول بالقول في الصدور

---

(١) أو منصوبة بـ (تعلمون) الثانية في قول الله تعالى: (كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم).

(٢) المنار ص ٤٧.

عن مجرد التشهي والهوى والعصبية، غير أنه لا الوقف على (كذلك) ولا البدء بها على هذا الوجه ولا على اللذين قبله محبذ، لاتصال الكلام بعضه ببعض .. وما استنكره ابن الشجري على مكي مما أشار إليه ابن هشام وعد في الآية الكريمة وجهاً سادساً في إعراب (كذلك) من إساغة جعل (كذلك) مرفوع على الابتداء، هو في الحقيقة من الوجاهة بمكان، فقد "جوزوا أن تكون الكاف في موضع رفع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره: قاله، و(مثل) على هذا صفة مصدر محذوف[1]، والمعنى: مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ولا يجوز أن يكون مفعول (قال) الثانية لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف"[2]وقوله (لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية) على هذا الوجه هو في موقع المفعول مقول القول لـ (قال) الأولى، ولا يبعد مع القول بارتباط هذه الجملة بما بعدها من ناحية المعنى أن يجعل الوقف عليها من قبيل الوقف الكافي وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول شيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري: "(أو تأتينا آية) كاف"[3].

والحق أن التشبيه في (كذلك) نهج فريد لم يعهد في غير التشبيه القرآني "ذلك أن الناظر في تشبيهات القرآن- يعني التي جاءت على هذا النمط- يرى أداة التشبيه تأتي عقب جمل من الكلام لها معنى قد أدته فتدخل أداة التشبيه على اسم إشارة مشار به إلى مجموع تلك الجمل باعتبار المعاني التي أدتها فيكون اسم الإشارة مشبهاً به ملحوظاً فيه معاني تلك الجمل، ويأتي بعد ذلك المشبه مؤخراً اسماً كان أو فعلاً، والمعهود أن المشبه رتبته[4]التقديم على المشبه به وعلى الأداة، ومن ذلك قوله تعالى بعد ذكر أصحاب الجنة وقد فصل القرآن الحديث فيها: ﴿كَذَٰلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.. القلم/ ٣٣)، فالمشبه (العذاب)- هو هنا- اسم، وقد أخر على المشبه به والأداة لفظاً، لأن رتبته التقديم، إذ هو مبتدأ والكاف وما دخلت عليه خبره والمعنى (العذاب كذلك)، ولعل السر

---

(١) أو مفعول (يعلمون) الثانية في قول الله تعالى: (كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم).
(٢) روح المعاني ١/ ٥٦٨ بتصرف كما ينظر فيه ص٥٨٢ وإملاء ما من به الرحمن ص ٦٦.
(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٤٧.
(٤) يعني مع الكاف الدالة على التشبيه.

في التقديم هنا لأن المشبه به لم يستقل بالمعنى لأنه المشار به إلى معاني الجمل التي سبقته فقدم لتقديمها، ومعنى آخر أن البدء بأداة التشبيه هنا والياً لها المشبه به مشعر باتصال الكلام، أما لو بدئ بـ (العذاب) لتوهم زوال ذلك الاتصال"، انتهى من كلام الدكتور المطعني[1] وأضيف إلى ما ذكره هنا، أن ما رمقه وأبصره في هذا الضرب من التشبيه الذي تعود فيه الإشارة إلى المتقدم باعتباره مشبهاً به- وإن اشتهر مجيؤه على هذا النحو وعلى ما ذكر- إلا أن ذلك ليس بالضرورة ولا بالأمر اللازم، إذ يمكن للإشارة باعتبارها مشبهاً به أن تعود كذلك مع اتصال الكلام على ما تأخر، ويظهر ذلك جلياً ويشهد له- مما لا يدخل معنا في وقوف المراقبة- أمثال قوله عز من قائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ..الآية من سورة الأنعام/١٧٥)، فقد أجاز المعربون وأهل التأويل في (كذلك) النصب على إضمار (أريناه)، والمعنى: وكما رأى إبراهيم أباه وقومه من ضلال مبين أريناه ما ارتآه صواباً في ملكوتنا باطلاعنا إياه عليه، فيكون عود الإشارة إلى ما تأخر باعتباره مشبهاً به، تماماً كما أجازوا أن يكون منصوباً بـ (نُري) التي بعده على أنه صفه لمصدر محذوف تقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرؤيته ضلال أبيه وقومه .. فيكون عود الإشارة هذه المرة إلى ما تقدم باعتباره مشبهاً به، ويصير ما بعد (كذلك) في الآية والذي كان مع الاحتمال الأول مشبهاً به يصير مشبهاً [2] ونظير ذلك في القرآن لا يحصى .. وفيه وبه يصبح مدخول كاف التشبيه وهو اسم الإشارة المشبه به عائداً على ما تقدم تارة وعلى ما تأخر أخرى، وذلك ما نريد تجليته والحديث عنه في هذا البحث باعتبار أن ذلك من مظاهر الاتساع في لغة القرآن، وأراني أردد مع الطاهر ما رصده في عود الإشارة إلى المتأخر عنها وعبر عنه بقوله: "وأحسب أنه من مبتكرات القرآن إذ لم أقف على مثله في كلام العرب

---

(١) خصائص التعبير القرآني ٢/٢٩١، ٢٩٢.
(٢) ينظر في ذلك إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٢٥٥، ٢٥٦ والبيضاوي مع حاشية الشهاب، والبيان عند الشهاب د/ فريد النكلاوي ١/٤٠ وما بعده.

قبل القرآن" وأن "ما ذكره الخفاجي في سورة البقرة من تنظيره بقول زهير:

كذلك خيمهم ولكل قوم * إذا مستهم الضراء خيم.

لا يصح لأن بيت زهير مسبوق بما يصلح أن يكون مشاراً إليه"[1].

ولعله قد وضح الآن بالحجة والبرهان صحة ما ذهب إليه بعض من تناولوا مسألة عود اسم الإشارة المقرون بكاف التشبيه إلى ما تأخر عند جعلهما في موقع الخبر لما بعده، أو نعتاً لمصدر (قال) المحذوف مقدم عليه ليكون المعنى والتقدير في آيتي البقرة (١١٣، ١١٨): قولاً مثل قول مشركي العرب قال اليهود والنصارى، وصحة البدء من ثم بـ (كذلك) .. كما وضح أيضاً بالحجة والبرهان صحة ما ذهب إليه من تناولوا مسألة عودهما إلى ما تقدم في الآيتين باعتبار الإشارة مشبهاً به- وذلك إبان ذكرهم للاحتمالات الواردة في هذا الشأن- وصحة جعل (كذلك) في موضع نصب نعتاً لمصدر (قال) مؤخر عنه، ليكون التقدير في الآيتين: (وقال الذين لا يعلمون قولاً مثل قول اليهود والنصارى)، أو جعل (كذلك) في موضع الحال من مفعول (قال)، ليكون المعنى والتقدير: (وقال الذين لا يعلمون قولاً مماثلاً لقول اليهود والنصارى)، وعلى كلا الوجهين فالوقف على (كذلك) بهذا حسن بالغ لكون التعلق بما بعده- وهو جملة التأكيد (قال الذين من قبلهم مثل قولهم)- تعلقاً لفظياً، وليس أدل على ما ذكرناه هنا من اختلاف السياق ومجيئه بلفظ (كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم)، كذا بورود قول اليهود والنصارى عقب اسم الإشارة تارة، ومجيئه بلفظ (كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم) أعني بورود قول الذين لا يعلمون من مشركي العرب عقب اسم الإشارة تارة أخرى.

على أن الاحتمالين الأخيرين وما كان على شاكلة ذلك مما استعمل فيه الكاف اسماً- وإن جوزه الأخفش- إلا أن جماعة خصوه بضرورة الشعر مع أنه قد يؤول ما ورد منه فيه، ولا صحة- حيال ما ذكرنا- لادعاء وقول بعض المحققين بأن في توجيه التشبيهين الأخيرين تكلف

---

(١) التحرير ٢٥/ ٢٧ من المجلد الثاني عشر.

وخروج عن الظاهر، إذ القول بحملهما على معنى المماثلة المفيدة للتشبيه لم يمنع جعل (مثل قولهم) في أي من السياقين من أن يكون إعادة لقوله تعالى: (كذلك)، كما لم يمنع أن يكون الغرض من تلك الإعادة التأكيد والتقرير، كما في قوله تعالى: (جَزَآؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَآؤُهُۥ .. يوسف/ ٧٥)، ويتحقق شأن التأكيد حتى مع القول باختلاف السياقين في التشبيه المفاد من (كذلك) والذي فطن إليه جل المفسرين وذلك خلافاً لما أغرب فيه الطاهر بن عاشور حين جنح إلى أن التشبيه ليس في قول (لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية).

٢- كاف (كذلك) وما قد تفيده من المعاني الأخرى من غير التشبيه:

وقد يقال إن (كذلك) بجعل الكاف فيها اسما ليست للتشبيه بل لإفادة أن هذا الأمر عظيم مقرر، وقد نقل الوزير عاصم بن أيوب في شرح قول زهير: (كذلك خيمهم ولكل قوم * إذا مستهم الضراء خيم). عن الإمام الجرجاني إن (كذلك) تأتي للتثبيت إما لخبر مقدم وإما لخبر متاخر وهي نقيض (كلا)، ومثله قوله تعالى: (كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ .. الحجر/ ١٢)، وفي شرح المفتاح أنه ليس المقصود من التشبيهات هي المعاني الوضعية فقط، إذ تشبيهات البلغاء قلما تخلو من مجازات وكنايات فنقول: إنا رأيناهم يستعملون كذا وكذا للاستمرار أحياناً نحو: (عدل زيد في قضية فلان كذا وهكذا)، أي عدل مستمر، قال الحماسي:

(هكذ) يذهب الزمان ويفنى الـ * علم فيه ودرس الأثر.

نص عليه التبريزي في شرح الحماسة وله شواهد كثيرة، وقال في شرح قول أبي تمام: (كذا فليجل الخطب وليفدح الأمر) إنه للتهويل والتعظيم، وهو في صدر القصيدة لم يسبق ما يشبه به"[1] وقد نص في المعالم في غير هذا الموضع على أن "الكاف في (كذلك) يحتمل أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف"[2]، والكاف بهذا للتشبيه،

(١) ينظر روح المعاني ١/ ٥٦٨ والمعالم ص ١٨٣.
(٢) المعالم للشيخ الحصري ص ١٨٣.

وعليه حمل البعض المعنى في الآية الكريمة موضع الاستشهاد، فقد جوز صاحب الكشاف وجماعة أن لا يكون (مثل قولهم)، أوقوله (كذلك) تأكيداً للآخر وأن مرجع التشبيه إلى كيفية القول ومنهجه في صدوره عن هوى، ومرجع المماثلة في اللفظ فيكون في كلامه تكرير في التشبيه من جهتين للدلالة على قوة التشابه[1] وإنما جعل قول أولئك مشبهاً به لأنه أقبح، إذ الباطل من العالم أقبح منه من الجاهل، وبعضهم يجعل التشبيه على حد (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا .. البقرة/ ٢٧٥)، وفيه من المبالغة والتوبيخ على التشبه بالجهال ما لا يخفى، وإنما وبخوا- وقد صدقوا إذ الدينين بعد النسخ فيما نسخ في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ليس بشيء- لأنهم لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد كل فريق إبطال دين الآخر من أصله والكفر بنبيه وكتابه[2].

ثانياً: أثر البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة للبعيد، والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه:

سبق أن ألمعت إلى أن مرجع التشبيه والمماثلة من الآية الكريمة: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ .. البقرة/ ١١٨)، وارد على النحو الذي ورد في سابقتها (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ.. البقرة/ ١١٣)، ومن ثم يكون القول في مرجع هذا التشبيه كالقول في نظيره، بله أن التشبيه المستفاد من الكاف في (كذلك قال الذين لا يعلمون) تشبيه في الادعاء على أنهم ليسوا على شيء لأن الذين لا يعلمون لما قالوا (مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ.. الأنعام/

---

(١) ينظر الكشاف ١/ ٣٠٥، ٣٠٧.

(٢) ينظر روح المعاني ٥٦٩.

(٩١) كان في ذلك تكذيب لليهود والنصارى والمسلمين، بينا كان التشبيه المستفاد من الكاف في (كذلك قال الذين من قبلهم) بعد قوله: (وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية)، تشبيه في مقولة اليهود الفاجرة لموسى عليه السلام (لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً.. البقرة/ ٥٥)، وفي سؤال النصارى الباعث على الشك لعيسى عليه السلام (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ .. المائدة/ ١١٢) .. وفي توجيه المعنى في النسقين الكريمين ابتناء على وجوه الإعراب سالفة الذكر يكون الوقف على (كذلك) سائغاً عند جعل ما بعدها تقريراً أو تأكيداً لمضمون ما قبلها وهو تأكيد يشير إلى أن المشابهة بين قول هؤلاء وأولك إنما هي مشابهة تامة بين قوليهما، ويسوغ البدء بها على الاستئناف سواء على الابتداء بها أو على جعلها الخبر لما تأخر عنها.

وللأشموني في شأن إساغة الوقوف على قوله: (وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ.. البقرة/١١٣) والبدء من ثم بالكاف المقرونة باسم الإشارة البعيد وفي شأن الوقوف أيضاً على (كذلك)، رأي وإن كان يختلف قليلاً عما تقرر إلا أن له من الوجاهة ما له لكونه يمثل إضافة جديدة في إثراء المعنى الذي يمكن حمل الآية عليه والاتساع في معناها، حيث يشير إلى أن: "الوقوف على "(يتلون الكتاب) حسن على أن الكاف في (كذلك) متعلقة بقول أهل الكتاب، أي قال الذين لا يعلمون وهم مشركو العرب مثل قول اليهود والنصارى، فهم في الجهل سواء، ومن وقف على (كذلك) ذهب إلى أن الكاف راجعة إلى تلاوة اليهود، وجعل (وهم يتلون الكتاب) راجعاً إلى النصارى، أي والنصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود، وأن أحد الفريقين يتلو الكتاب كما يتلو الفريق الآخر، فكلا الفريقين أهل كتاب وكل فريق أنكر ما عليه الآخر، وهما أنكرا دين الإسلام كإنكار اليهود النصرانية وإنكار النصارى اليهودية من غير برهان ولا حجة، وسبيلهم سبيل من لا يعرف الكتاب من مشركي العرب، فكما لا حجة لأهل الكتاب لإنكارهم

دين الإسلام، لا حجة لمن ليس له كتاب وهم مشركو العرب فاستووا في الجهل"[1].

وتفرض علينا لفتات الأشموني تلك الجديرة بالاعتبار لأن نعول كثيراً في معرفة نكتة وسر البدء بـ (كذلك) والوقف عليها على ما قاله وألفت إليه الانتباه في كتابه القيم (منار الهدى) ولاسيما مع ندرة ما قيل وقلة من تعرض لهذا الضرب من التشبيه .. وفي استقصاء لمواضع (كذلك) في القرآن الكريم التي بلغ عدد مرات ذكرها فيه ست وعشرين ومائة تبين أن سبعة مواضع بالموضع الذي ذكرته له هي جملة ما أوضح فيها الأشموني وجه البدء بـ (كذلك) والوقف عليها يضاف إليها .. أربعة مواضع عرض لها أبو البقاء العكبري في كتابه الإملاء وثلاثة مواضع أخرى عرض لها الشيخ الحصري في كتابه معالم الهدى، وبظني أن في هذا القدر ومنه – بالطبع – ما تكرر ما يكفي للوقوف وللتأكيد على مدى ما يضفيه الوقف على (كذلك) والبدء بها من ثراء في المعنى ومن اتساع في تعدد الوجوه التي يمكن أن تحمل معاني الآيات الكريمة عليها وتؤديها في أخصر عبارة وأوجز بيان.

ففي قول الله تعالى وفي أثناء حديث القرآن عن قصة زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ .. آل عمران/ ٤٠)، يقول رحمه الله: "(عاقر) حسن، ووقف بعضهم على (كذلك) على أن الإشارة بـ (كذلك) إلى حال زكريا وحال امرأته، كأنه قال: رب على أي وجه يكون لنا غلام ونحن بحال كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلام، والكلام تم في قوله: (كذلك)، وقوله: (الله يفعل ما يشاء)، جملة مبينة مقررة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب، وعلى هذا يكون (كذلك) متعلقاً بمحذوف، و(الله يفعل ما يشاء) جملة منعقدة من مبتدأ وخبر .. وليس بوقف إن جعلت الكاف في محل نصب حال من ضمير (ذلك)، أي يفعله حال كونه مثل ذلك، أو جعلت في محل

---

(١) المنار ص٤٧.

رفع خبر مقدم والجلالة مبتدأ مؤخر"[1]، وقد حكم أبو البقاء بصحة أن تكون (كذلك) نعتاً منصوباً لمصدر محذوف من الفعل المذكور، والمعنى: "أي يفعل ما يشاء فعلاً كذلك"[2] مما يدعم القول بالوقوف على (عاقر) وجعل قوله: (كذلك الله يفعل ما يشاء) مقرر وقوع هذا الأمر المستغرب حسبما تقتضيه الحكمة الإلهية، وفي هذا المعنى وعلى هذا التقدير يقول الآلوسي: "(قال) أي الرب، والجملة استئناف .. (كذلك الله يفعل ما يشاء)، أي يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة الخارقة للعادة مثل ذلك الفعل العجيب والصنع البديع، الذي هو خلق الولد مع الحالة التي يستبعد معها الخلق بحسب العادة، فالكاف في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف والإشارة لذلك المصدر، وقدم الجار لإفادة القصر بالنسبة لما هو أدنى من المشار إليه، واعتبرت الكاف مقحمة لتأكيد الفخامة المشعر بها اسم الإشارة"، وبتقديري أن ذلك هو ما يرجحه السياق ويتبادر إلى الذهن.

لكن وفي إطلالة أخرى لما يحتمله الوقف على (عاقر) والبدء من ثم بـ (قال كذلك) يذكر صاحب روح المعاني أوجها أخر، وهي وإن كانت في مجملها دون ما سبق في حمل المعنى، إلا أنها تأتي في إطار الاتساع الذي يحتمله السياق وتنم عن الثراء الذي يكتنف هذا النظم الكريم جراء التعبير بـ (كذلك)، ويأتي أول هذه الاحتمالات: "أن يكون الكاف في موضع الحال من ضمير المصدر المقدر معرفة، أي يفعل الفعل كائناً مثل ذلك، الثاني: أن يكون في موضع الرفع على أنه خبر مقدم و(الله) مبتدأ مؤخر، أي كهذا الشأن العجيب شأن الله تعالى، وتكون جملة (يفعل ما يشاء) بياناً لذلك الشأن المبهم، الثالث: أن يكون (كذلك) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، أي الأمر كذلك، وتكون جملة (الله يفعل ما يشاء) بياناً أيضاً، الرابع: أن يكون ذلك إشارة إلى المذكور من حال زكريا عليه السلام، كأنه قال: رب على أي حال يكون لي الغلام؟ فقيل له: كما أنت يكون الغلام لك، وتكون الجملة حينئذ تعليلاً لما قبلها .. وعلى كل تقدير،

---

(١) المنار ص ٧٧ وينظر الدر المصون ٣/ ١٦٢، ١٦٣.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص ١٤٠.

التعبير بالاسم الجليل روما للتعظيم"[1].. وقد مر بنا وفي سياق ذكرنا لما أورده في المنار وجه الوقف على (كذلك) وليس ثمة ما يدعو للإفاضة فيه.

وسواء كان الوقف على (كذلك) أو البدء بقوله: (قال كذلك)، فقد عبر عن التكوين في جانب زكريا بالفعل (يفعل) ولم يقل (يخلق) كما هو في جانب تكوين عيسى عليه السلام، لكون التكوين الذي كان بحق زكريا تكوين قدّره الله وأوجد أسبابه إذ لا يبعد أن يكون هذا التكوين حصل بكون زكريا كان قبل هرمه ذا قوة زائدة لا تستقر بسببها النطفة في الرحم فلما هرم اعتدلت تلك القوة، أو كان ذلك من أحوال تغيرت في رحم امرأته واستقر أمرها فيما بعد[2].

ومما هو متضح في إساغة الوقف على (كذلك) والبدء بها قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا[3] وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (الأعراف/ ١٦٣)، فقد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق الحديث عن قصة أصحاب السبت وهم جماعة من بني إسرائيل كانوا يسكنون مدينة ساحلية تسمى (أيلة) المسماة الآن بـ (العقبة)[4] وكانوا قد طلبوا أن يجعل لهم يوم واحد يتخذونه عيداً للعبادة ولا يشتغلون فيه بأمور الدنيا ولا بشئون المعاش فجعل لهم السبت، ثم كان الابتلاء ليزكيهم سبحانه ويعلمهم كيف تقوى إرادتهم على المغريات والأطماع وكيف ينهضون

---

(١) روح المعاني ٣/ ٢٤٠ المجلد الثالث.

(٢) ينظر التحرير والتنوير ٣/ ٢٤٢ المجلد الثالث.

(٣) الحيتان: السمك، وقيل ما تعاظم منه وأكثر ما تستعمل العرب الحوت في معنى السمكة، كذا نص عليه أهل التفسير وأهل اللغة، وقوله: (شرعا) جمع شارع من شرع عليه إذا دنا وأشرف، وقيل حيتان شرّع أي رافعة رؤوسها كأنه جعل ذلك إظهاراً وتبييناً وقيل متتابعة وقيل ظاهرة.

(٤) وهي مدينة على ساحل البحر الأحمر قرب جزيرة سيناء بين مدين والطور وهي مبدأ أرض الشام من جهة مصر، وكانت من مملكة بني إسرائيل في زمان داود عليه السلام والقول بذلك مروي عن ابن عباس، وعن ابن شهاب أن اسم القرية طبرية وقيل مدين، والحق أن الاختلاف في معرفة اسمها- خاصة مع عدم وجود خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع العذر بأن ذلك كان في أيّ- لا يوصل إلى علم ما قد كان.

بعهودهم حين تصطدم بهذه المغريات والأطماع، وكان ذلك ضرورياً لبني إسرائيل الذين تخلخلت عقائدهم وطباعهم بسبب العناد الذي جبلوا عليه والذي عاشوا فيه طويلاً حتى تعتاد الصمود والثبات، فضلاً عن أنه ضروري كذلك لكل من يحملون دعوة الله ويؤهلون لأمانة الخلافة في الأرض.

لكن فريقاً من بني إسرائيل لم يصمد للابتلاء الذي كتبه الله عليهم بسبب ما تكرر قبل ذلك واعتادوا عليه من فسوق وانحراف .. لقد جعلت الحيتان التي نهاهم لله عن اصطيادها يوم السبت كانت تتراءى لهم في ذات اليوم على الساحل قريبة المأخذ سهلة الصيد، تأتيهم بيضاً سماناً كأنها الماخض تنتطح بأفنيتهم وأبنيتهم ظهورها لبطونها، لا يرى الماء من كثرتها فإذا مضى السبت وجاءتهم أيام الحل لم يجدوا الحيتان قريبة ظاهرة كما كانوا يجدونها في اليوم الذي حرم الله عليهم فيها الصيد، كانت تتفلت منهم وتغوص بحيث لا يقدرون عليها، فتفوتهم وتنساب من أيديهم فلا يخلصون إليها إلا بعد مشقة وتعب ولا يتحصلون عليها إلا بعد عناء وكد، فراح بعضهم يحتال ويقيم الحواجيز على الحيتان وينصب لها الشباك ويتخذ لأجلها الحياض ويسوقونها لكل ذلك يوم السبت فتبقى فيها ولا يمكنها الخروج منها لقلة الماء ولوقوعها في تلك الشباك، فيأخذونها يوم الأحد .. وراح فريق آخر يحذر على إثر ما يراه من الفريق العاصي مغبة احتياله، وينكر عليه ما يزاوله من مكر ودهاء ومن التفاف حول أوامر الله تعالى .. بينا مضى فريق ثالث يقول للآمرين بتلبية أوامر الله الناهين عن مخالفته: ما فائدة ما تزاولونه مع هؤلاء العصاة الذين لا فائدة تذكر من الكلام معهم لكونهم لا يرجعون عما هم سادرون فيه، فاستحقوا بسبب عنادهم ما كتبه سبحانه عليهم من الهلاك والعذاب، فكان أن أنجى سبحانه الذين ينهون عن السوء وأخذ الذين ظلموا بما كانوا

يفسقون، وأما الفريق الثالث الذي لم يعص ولم ينه فقد اختلف في أمره فقيل: أهلكه الله مع الهالكين عقوبة على ترك النهي، وقيل بل نجوا[1].

وهنا يجيء التذييل في عجز الآية باسم الإشارة المصحوب بكاف التشبيه والصالح لأن يعود على الفعل المنفي السابق عليه والماثل في قوله: (لا تأتيهم) ليصير المعنى في أحد احتماليه: وفي سائر أيامهم لا تأتيهم الحيتان شارعة ظاهرة على الماء من كل طرق وناحية على ما كانت تأتيهم يوم سبتهم ابتلاء وامتحاناً، فالجار والمجرور في (كذلك) متعلق على هذا الوجه بالكلام السابق عليه وهو الفعل الذي تعلق به الظرف، وتمام الكلام فيه: (ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك) حذراً من صيدهم لاعتيادها أحوالهم وأن ذلك كان لمحض تقدير العزيز العليم ، وعبارة السجاوندي "لا تأتيهم إتياناً كإتيانها يوم السبت"[2] وتعني عبارته أن الكاف في موضع نصب على أنه نعت لمصدر الفعل المحذوف قبله .. ويسوغ على وجه ثان أن يكون تعلق شبه الجملة بالكلام اللاحق فيكون قوله: (كذلك نلوهم) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً مميطاً اللثام عن السؤال عن حكمة اختلاف حال الحيتان بالإتيان وفي وقت معين تارة وعدمه في غيره أخرى، فكان الجواب: (كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون)، والمعنى: كما وصفنا لكم من الاختبار والابتلاء الذي ذكرنا بإظهار الحيتان لهم على ظهر الماء في اليوم المحرم عليهم صيده وإخفائها عنهم في الأيام المحللة لهم فيها صيده، كذلك نشدد عليهم في العبادة ونختبرهم بسبب فسقهم المستمر في كل ما يأتون ويذرون.

---

(١) ويدل على هذا الأخير ما جاء عن ابن عباس- رضي الله عنهما- من قوله حين سؤل عن ذلك: ما أدري ما فعل بهم، فحاوره عكرمة، يقول: قلت لابن عباس ألا ترى أنهم تركوهم وما هم عليه، وخالفوهم فقالوا: (لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً)، فلم أزل به حتى عرفته أنهم قد نجوا فكساني حلة، وذهب إلى مثل ما ذهبا إليه الحسن وغيره، كما يدل عليه تخصيص الهلاك للأمة العادية وذلك في قوله تعالى: (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون)، وقوله: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين .. = البقرة/ ٦٥) وينظر في شأن القصة ومصير أصحابها تفصيلاً كشاف الزمخشري ١٢٥/٢والرازي٧/ ٣٠٥والقرطبي ٤/ ٢٨٣١ وروح المعاني٩/ ١٣٣من المجلد السادس والطبري ٩/ ٦٢ من المجلد السادس ورغائب الفرقان على هامش الطبري٩/ ٦٦ والتحرير ٩/ ١٤٧ من المجلد السادس والمقتطف ٢٨٧/٢والظلال ٣/ ١٣٨٣وما بعدها.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٥٢٠.

الأمر الذي يعني أن الإشارة في الآية الكريمة متجهة إما إلى الابتلاء السابق وإما إلى الابتلاء المذكور بعد، وفي عود الإشارة إلى المقدم عليها في الآية أو المؤخر بالاعتبارين اللذين سبق ذكرهما، وفي البدء بها أو تمام الوقف عليها، وفي مجمل ما قيل في توجيه وبيان المعنى في كلٍّ يقول الأشموني رحمه الله: "(ولا تأتيهم) تامّ، على القول بعدم الإتيان بالكلية، فإنهم كانوا ينظرون إلى الحيتان في البحر يوم السبت فلم يبق حوت إلا اجتمع فيه، فإذا انقضى السبت ذهبت فلم تظهر إلى السبت المقبل، فوسوس إليهم الشيطان وقال لهم: إن الله لم ينهكم عن الاصطياد وإنما نهاكم عن الأكل فاصطادوا، وقيل قال لهم: إنما نهيتم عن الأخذ، فاتخذوا حياضاً على ساحل البحر فتأتي إليها الحيتان يوم السبت فإذا كان يوم الأحد خذوها.. ففعلوا ذلك ثم اعتدوا في السبت فاصطادوا فيه وأكلوا وباعوا فمسخ الله شبانهم قردة ومشايخهم خنازير، فمكثوا ثلاثة أيام ثم هلكوا ولم يبق ممسوخ فوق ثلاثة أيام أبداً، وأما من قال إن الإتيان في غير يوم السبت كان أقل من يوم السبت أو بطلب ونصب لأن التشبيه من تمام الكلام، فالوقف على (كذلك)، قال مجاهد: حرمت عليهم الحيتان يوم السبت، فكانت تأتيهم فيه شرعاً لأمنها ولا تأتيهم في غيره إلا أن يطلبوها، فقوله: (كذلك) أي تأتيهم شرعاً وهنا تم الكلام، و(نبلوهم) مستأنف، ومحل الكاف نصب بالإتيان على الحال، أي لا تأتي مثل ذلك الإتيان أو الكاف صفة مصدر بعده محذوف، أي نبلوهم بلاءً كذلك، فالوقف على (كذلك) حسن فيهما أو تام"[1].

ومفاد ما ذكره أن الوقوف على قوله: (لا تأتيهم كذلك) تصريح بنفي مشابهة ما كان عليه حال الحيتان من مجيئها عائمة على وجه الماء طافية على ظهره شارعة في طول البحر وفي عرضه ذاهبة وآيبة تغري القوم باصطيادها لشدة دنوها منهم في اليوم الذي نهوا عن الاصطياد فيه .. لما كان عليه حالها سائر الأيام حيث لم تك تأتيهم على هذا النحو، وفي ذلك ما يعكس أو لا مدى المشقة التي كان الواقفون على حدود الله يعانونها جراء الحصول على هذه الأسماك والذي يمثل- وهم الذين يعيشون على

---

(١) المنار ص ١٥٣.

شاطئ البحر- العمود الفقري لمقومات حياتهم، كما يصور ثانياً مدى الجلد والصبر الذي كانوا يتحلون به من أجل دعوة إخوانهم من المتحايلين على حدود الله وأوامره كيما يتخلوا عن حيلهم وينقادوا مثلهم لأوامر الله ونواهيه.

ومن لطائف الوقف على قوله: (لا تأتيهم كذلك)- لبيان أن توجيه الوقف علي (كذلك) أو البدء بها لا غناء عنه في فهم المراد من السياق على وجهه الصحيح- نفي ما قد يتوهم أو يفهم من الوقوف على قوله (لا تأتيهم) من عدم مجيء الحيتان ألبتة- وهو ما أفهمته عبارة الأشموني- الأمر الذي يتعارض مع ما نقضه ضمناً الوقوف على (لا تأتيهم كذلك)، إذ فيه ما يفيد نفي إتيانها على نحو معين، هو ذاك الذي كان عليه حال الإتيان يوم كان القوم يسبتون[1] ، ومجمل ما يقال في هذا الصدد أنه لا ينبغي الاكتفاء- في مراعاة فهم السياق- بأحد الوقفين أو دون الإحاطة بكل ما قيل فيه حتى لا يكون بمنأى عن سائر الأوجه الأخرى التي يمكن حمل المعنى عليها .. فقد دل ما قيل في شأن الوقوف على (كذلك) على أن ما طفق يأتي من الحيتان في غير يوم السبت لم يكن منعدماً كما قيل بل كان قليلاً بالنظر إلى ما كان يأتي في غيره من الأيام على ما سبق تقريره وعلى ما أفاده ونص عليه ابن عطية[2]، بل إن المجيء على غير المعتاد هو الأمعن في الابتلاء والاختبار إذ لو لم يكن ثمة مجيء بالكلية- كما جنح إليه الأشموني- لكان في ذلك مندوحة للمعتدين لأن يتذرعوا في حجية ما يقومون به بأن ما يفعلونه ويقعون فيه من مخالفة إنما دعت إليه الحاجة الماسة والضرورة القاسية، وهو سبحانه في غنى أن يشق على أمثال هؤلاء إلى ذلك الحد لاسيما وأنه سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

ونظير ما سبق في بيان مآل ومصير أهل الإيمان وفي جواز الوقف على (كذلك) والبدء بها بما يفيده الوقف والابتداء من ثراء في المعنى واتساع في فهم المراد، ما جاء في قول الله تعالى: (فهل ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم قل فانتظروا إني معكم من المنتظرين. ثم ننجي

---

(١) وفيما ذكرنا أيضا رد على استبعاد الزجاج وأبي حيان لأمر الوقف على (كذلك) على ما أفاده في معاني القرآن ٣٨٥/٢ والبحر المحيط ٤/ ٤١١.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٧/ ١٨٧.

رسلنا والذين آمنوا كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين .. يونس/ ١٠٢، ١٠٣)، حيث تقرر هاتان الآيتان الكريمتان سنة من سنن الله في خلقه، وتقضي هذه السنة بنجاة المؤمنين من عذاب الله النازل في الدنيا على أهل المعصية كما تقضي بإنجائهم المدخر لهم يوم القيامة، إذ ذلك حق أوجبه تعالى على نفسه، يقول ابن جرير الطبري في تأويل ما جاء في هذا النظم الكريم: "قل يا محمد لهؤلاء المشركين من قومك انتظروا مثل أيام الذين خلوا من قبلكم من الأمم السالفة الذين هلكوا بعذاب الله، فإن ذلك إذا جاء لم يهلك به سواهم ومن كان على مثل الذي هم عليه من تكذيبك ثم ننجي هناك رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن آمن به وصدقه واتبعه على دينه كما فعلنا قبل ذلك برسلنا الذين أهلكنا أممهم فأنجيناهم ومن معهم من عذابنا حين حق على أممهم. (كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين)، يقول: كما فعلنا بالماضين من رسلنا فأنجيناها والمؤمنين معهم وأهلكنا أممها، كذلك نفعل بك يا محمد وبالمؤمنين فننجيك وننجي المؤمنين بك حقاً علينا غير شك"[1].

فقد وضح من سياق الآي ومن خلال تأويل الطبري لها أن العطف في قوله: (ثم ننجي رسلنا)، إنما هو عطف على كلام محذوف يدل عليه قوله: (إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم)، كأنه قيل: نهلك الأمم ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا معهم على حكاية الأمم الماضية، وما بينهما- وهو قوله: (قل فانتظروا إني معكم من المنتظرين)- اعتراض جئ به مسارعة إلى التهديد ومبالغة في تشديد الوعيد[2]، وقد ناسب أن تسبق الإشارة لهذا السياق وفي نفس السورة بأحوال القرون الخالية وما كان من عاقبة تكذيبهم لرسلهم واستخلاف من بعدهم لاختبارهم، وذلك على إثر قوله:

(وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ * ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ

---

(١) تفسير الطبري ١١/ ١٢١ من المجلد السابع.
(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٢٥٥والدر المصون ٦/ ٢٧٣ والفريد في إعراب القرآن ٢/ ٥٤٦ وروح المعاني ٧/ ٢٨٧.

تَعْمَلُونَ .. يونس/ ١٣، ١٤)، ثم أعقب ذلك جولة تفصيلية أوردت طرفاً من قصة نوح عليه السلام مع قومه وطرفاً من قصة موسى عليه السلام مع فرعون وملئه ثم جاءت الإلماعة الموجزة لقصة يونس عليه السلام الذي آمنت به قريته بعد أن كاد يحل عليهم العذاب فرفع عنها ونجت منه بالإيمان، وتلك لمسة قرآنية تزين الإيمان للمكذبين لعلهم يتقون العذاب الذي أنذروا به ولا تكون عاقبتهم كعاقبة المهلكين من أقوام الأمم الغابرة .. ثم تأتي بعدُ الكلمة التي كتبها الله على نفسه أن تبقى البذرة المؤمنة لتثبت وتنجو بعد كل إيذاء وعقب كل خطر وإثر كل تكذيب ودبر كل تعذيب (كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين)، لتكون تذييلاً يحمل عاجل بشرى الله لرسوله وللمؤمنين بدعوته أن ينجيهم سبحانه بقدرته من ذلك العذاب وذاك الوعيد الذي يتهدد أهل الشرك وأرباب المعصية كما أنجى الرسل من قبله سيما وأنه جلت حكمته جعله حقاً تحقيقاً للتفضل به والكرامة[١].

وقد ساغ في (كذلك) هنا ما ساغ في سابقتها من وقف عليها ومن بدء بها، ففي حال الوقف عليها يكون البدء بقوله بعدها (حقاً علينا ننج المؤمنين)، وفي حال البدء بها مع ما أعقبها يكون الوقف على ما قبلها[٢] وقد أدى الوقوف على كلّ، من المعاني ما لم يؤده الآخر، وبيان ذلك وآيته أن الوقوف على (كذلك) سواء على القول بالاستئناف في قوله (والذين آمنوا)، أو على القول بعطفهم على (رسلنا)، يصير المعنى والوجه فيه: والذين آمنوا ننجيهم إنجاء كإنجاء من أرسلناهم إلى أممهم، أو كذلك الذي كان للمرسلين مع أتباعهم، ففي كلا التقديرين (كذلك) منصوب بـ (ننجّي) الأول و(حقاً) منصوب بالثاني- اعني الذي في عجز الآية والماثل في قوله: (ننج المؤمنين)- وهذا خلاف الظاهر لعدم إدراج المرسلين في آخر الآية وانخراطهم في عداد المؤمنين الناجين على ما هو عليه الحال في أولها، مما يعني أن المراد بالمؤمنين إما الجنس المتناول للرسل عليهم السلام وأتباعهم، وإما الاتباع فقط في حال عدم

---

(١) ينظر الظلال ٣/ ١٨١٠، ١٨٢٤ والتحرير ١١/ ٢٩٩ من المجلد السادس.

(٢) انفرد بعدّ هذا الموضع من وقوف التعانق والمراقبة فيما أعلم صاحب القول المفيد في علم التجويد العلامة محمد نصر مكي ص ١٧٣.

وجود الرسل بين ظهرانيهم، وإنما لم يذكر إنجاء الرسل في العجز إيذاناً بعدم الحاجة إليه وليشمل الأزمنة التي انقطع فيها وحي السماء عن الأرض وليشمل كلك حال المؤمنين بعد ختم الأنبياء عليهم السلام بمحمد صلوات الله وسلامه عليه لكونه صلى الله عليه وسلم آخر المرسلين ورحمة الله للعالمين.

ومهما يكن من أمر ففيه تنبيه على أن مدار الإنجاء هو الإيمان وجيء بجملة (حقاً علينا ننج المؤمنين) تذييلاً لما قبلها مقرراً لمضمونه[1]، وقد أفاد الوقوف على (كذلك) دفع ما قد يعلق في صدور أهل النفاق وأفئدة ضعاف الإيمان من شك في أمر إنجاء الله لخاصته، أو من ظنٍّ يتراءى لهم ويفضي بهم إلى توهم أن الإنجاء قاصر على الأنبياء فحسب لكونهم المرسلين من قبله تعالى، فتأتي الوقف على الإشارة المصحوبة بكاف التشبيه يحسم هذا التوهم ويدفع ظن السَّوء وقالة السُّوء من هؤلاء وأولئك، إذ هو أشبه في مشاركة المؤمنين لأنبيائهم في النجاة بقوله في آية أخرى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ.. غافر/ ٥١)، وأدفع لبث الطمأنينة والسكينة في قلوب أهل الإيمان كيما يتسنى لهم لقيام بواجبهم إزاء دينهم على غرار ما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا .. الأحزاب/١٢)، كما أنه ادخل في إظهار ما في ضغائن أهل النفاق ودخائل من في قلوبهم مرض على نحو ما نطق به قوله جلت حكمته: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا .. الأحزاب/١٢).

أما على الوقوف عند قوله: (ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا) والبدء بقوله بعد: (كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين) فالمعنى فيه والتقدير: ننجهم

(١) ينظر روح المعاني ٧/ ٢٨٧، ٢٨٨ والإملاء للعكبري ٣٣٠ والدر المصون٦/ ٢٧٣.

كذلك الإنجاء الذي كان لمن قبلهم، وهذا يعني أن الجار والمجرور متعلق بمقدر وقع صفة لمصدر محذوف، وجُوز أن تكون الكاف في محل نصب بمعنى (مثل) سادة مسد المفعول المطلق وتقديره: مثل ذلك الإنجاء الذي أنجينا الرسل ومؤمنيهم ننجي من آمن بك يا محمد[1] ويحتمل عند البعض أن يكون في موقع الحال من الإنجاء الذي تضمنه (ننجي) بتأول: اي نفعل الإنجاء حال كونه مثل ذلك الإنجاء، وجوّز صاحب الدر المصون والعكبري أن تكون (كذلك) و(حقاً) منصوبين بـ (ننج) الذي بعدهما، لكن يرد عليه أن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين ولا في حالين ولا في استثناءين ولا في مفعولين معهما[2]، وعند فريق هو في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، أي الأمر كذلك، وأجاز آخرون جعله في موضع رفع على الابتداء خبره (ننج) فيكون ذلك مبنياً على سؤال من لعله يقول: هل حقوق النجاة مختص بالرسل ومن معهم؟ فقيل: لا بل (كذلك) لحقوق (حقاً علينا) على ما لنا من العظمة (ننج المؤمنين) في كل زمان وإن لم يكن بين ظهرانيهم رسول، لأن العلة الاتصاف بالإيمان الثابت، و(حقاً) في كل ما سبق ذكره نصب بفعله المقدر، أي حق ذلك حقاً وجملته اعتراض بين العامل والمفعول[3] على تقدير أن يكون (كذلك) معمولاً للفعل المذكور بعد[4] وفائدتها تأكيد الكلام أي حق ذلك حقاً، أو الاهتمام بالإنجاء وبيان أنه كائن لا محالة[5].

وتلك هي نكتة التعبير بقوله (حقاً) حتى على القول بجعلها معترضة فهو حق بموجب الوعد والحكم وليس وعداً بسبب الاستحقاق على ما زعم أهل الاعتزال لما ثبت أن العبد لا يستحق على خالقه شيئاً،

---

(١) و(حقاً) على هذين الوجهين بدل من الكاف التي هي بمعنى مثل أو من المحذوف الذي نابت عنه.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ٢٧٢ والإملاء ص ٣٣٠ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٤٢١.

(٣) وقد صرح بأن الجملة اعتراضية غير واحد من المعربين ويفاد منه أنه لا بأس من ورود الجملة الاعتراضية إذا بقي شيء من متعلقاتها هكذا أفاده الآلوسي.

(٤) ينظر إلى جانب المصادر السابقة الفريد ٢/ ٥٩٦ والمكتفي للداني ص ٣١٢ وروح المعاني ٧/ ٢٨٧ والإعراب المفصل ٥/ ١٢٢.

(٥) وأجاز البعض أن يكون خبر (كذلك) التي هي موضع رفع على الابتداء محذوف هو ناصب قوله (حقاً) أي مثل ذلك الإنجاء يحق علينا حقاً ننجي المؤمنين منكم ونهلك المشركين .. والإشارة في كل ذلك إلى الإنجاء.

ويجوز أن يراد به الواجب ومعنى كون الإنجاء واجباً أنه كالأمر الواجب عليه تعالى تفضلاً منه وكرماً وإلا فلا وجوب حقيقة عليه، يؤكد حقيقة ذلك الإنجاء ويؤذن بجعله في حقه سبحانه كالأمر الواجب عليه قراءة (ننجّي المؤمنين) بالتشديد وهما لغتان فصيحتان، يقال أنجى ينجي إنجاء ونجّى ينجّي تنجية بمعنى واحد[1]، والتقدير على كلٍّ: "كما حق علينا إهلاك الكافرين هذا الإهلاك العظيم، (حقاً علينا) أي بما أوجبناه على جنابنا العظيم (ننجّ المؤمنين) العريقين في الإيمان ولو كانوا بعد موت رسلهم تنجية عظيمة ونُنجيهم إنجاء عظيماً، فالآية من الاحتباك[2] لما أشارت إليه القراءتان بالتخفيف والتثقيل"[3].

وابتناء على كل ما سبق فإنه وعلى تشبيه الذين آمنوا بالرسل في الإنجاء، أو تشبيههم وإن لم يكن بين ظهرانيهم رسول بالرسل مع أتباعهم في الإنجاء، يكون الوقف على (كذلك) تاماً .. أما على جعل الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف- على ما هو المشتهر لدى المعربين- يعني في حال عود الإشارة إلى ما تقدم باعتباره مشبهاً به فإنه يسوغ البدء بقوله: (كذلك) لأن المعنى: ننجي المؤمنين حتى ولو لم يكونوا في زمن الرسل إنجاء كذلك الذي كان لمن قبلهم مع رسلهم، كما يسوغ البدء به إذا جعلت الكاف في موضع رفع- أعني على تقدير: الأمر كذلك- لأن المعنى حينذاك: مثل ذلك الإنجاء ننجي المؤمنين منكم، والعلة في ذلك والسر فيه يوضحه الأشموني بقوله: "(والذين آمنوا) تام على أن الكاف في محل رفع، أي الأمر كذلك يحق علينا ننج المؤمنين .. وعلى أنها في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي إنجاء مثل ذلك يحق علينا ننج المؤمنين فيوقف على (كذلك)، ثم يبتدأ به لتعلقه بما بعده من جهة المعنى فقط .. وعلى أنها متعلقة بما قبلها كأنه قال: (ننجي رسلنا والذين آمنوا كذلك) فالتشبيه من تمام الكلام والوقف على (كذلك)، ولا يبتدأ بها لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها"[4].

---

(١) ينظر الرازي ٨/ ٤٥٦، ٤٥٧ورغائب الفرقان على هامش الطبري ١١/ ١١٠ من المجلد السابع والقرطبي٤/ ٣٣١٥ والمقتطف ٢/ ٥٠١.

(٢) وهو حذف يتم في الجملة الأولى لما ثبت مقابله في الجملة الثانية وفي الثانية لما يثبت مقابله في الأولى، وهو لون من ألوان البديع.

(٣) نظم الدرر للبقاعي ٣/ ٤٩٣.

(٤) منار الهدى ص ١٨١.

ومما هو جدير بالذكر والإشارة أن المولى سبحانه لما أمر رسوله صلى الله عليه وسلم في الآية السابقة (قل فانتظروا إني معكم من المنتظرين)، أن يوافق الكفار في انتظار العذاب ناسب أن يأتي التفصيل في قوله بعد: (ثم ننجي رسلنا والذين كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين) على أي من الوجوه سالفة الذكر، وذلك ليبين سبحانه أن العذاب لا ينزل إلا على الكفار، وأما الرسل وأتباع الرسل فهم أهل النجاة .. وعلى نحو ما أفادت الآية إنذار أهل الشرك بالإهلاك ومشاركة أهل الإيمان إياهم في الانتظار، أفادت تحقق الخوف والرجاء لدى أهل الإيمان، وفي ذلك يقول الربيع بن انس: (خوفهم عذابه ونقمته ثم أخبرهم أنه إذا وقع من ذلك أمر أنجى الله رسله والذين آمنوا معه)، وقد تعمد النظم تأخير حكاية التنجية عن حكاية الإهلاك على عكس ما جاء في غير ما موضع ليتصل به قوله: (كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين)، كما جاء التعبير بالمضارع في صدر الآية لحكاية الحال الماضية لتهويل أمرها باستحضار صورتها[1].

وفي قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا .. الفرقان/ ٣٢)، حيث يراقب قوله: (جملة واحدة) قوله: (كذلك)[2].. إخبار "عن كثرة اعتراض الكفار وتعنتهم وكلامهم فيما لا يعنيهم حيث قالو: (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)، أي .. كما أنزلت الكتب قبله جملة واحدة كالتوراة والإنجيل والزبور وغيرها من الكتب السابقة، فأجابهم الله تعالى عن ذلك بأنه إنما نزل منجماً في ثلاث وعشرين سنة بحسب الوقائع والحوادث وما يحتاج إليه من الأحكام ليثبت قلوب المؤمنين، كقوله: (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ.. الإسراء/ ١٠٦)، ولهذا قال: (لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً)، قال

---

(١) ينظر الرازي ٨/ ٤٥٦ والآلوسي ٧/ ٥٨٧ المقتطف ٢/ ٥٠١.
(٢) على نحو ما ورد في الطبعة الباكستانية للمصحف الشريف ونص عليه صاحب نهاية القول المفيد ص ١٧٣.

قتادة: بيناه تبييناً، وقال ابن زيد: وفسرناه تفسيراً" انتهى من كلام ابن كثير[1]، وفي إجماله ما يغني عن التوسع والتفصيل في ذكر معنى الآية.

ومن خلال كلام الحافظ يبصر المتأمل موضعي الوقوف في الآية وأنه إما على قوله سبحانه على لسان أهل الكفر: (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك)، وإما على قوله في الرد عليهم والتعليل لما ساقوه: (كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً) .. كما يدرك أنه على جعل التشبيه من تمام الكلام يصير المعنى: هلا نزل القرآن على محمد جملة واحدة كما أنزلت التوراة والإنجيل والزبور، ومن ثم يكون الوقوف على قوله: (كذلك)، وأنه على جعله في طياته يصير المعنى: أنزلناه مفرقاً كما ترى يا محمد لنثبت به فؤادك ولتحفظه، ومن ثم يكون البدء بقوله: (كذلك لنثبت به فؤادك) .. وأن (كذلك) على الأول من تمام قول المشركين وعلى الثاني هو من قول الله تعالى ذكره جواباً لهم[2].

وبنظرة ثاقبة لما انتهى إليه كلام أهل العلم يلاحظ أن ثمة فريق يميل إلى إساغة الوقف على الإشارة المصحوبة بكاف التشبيه حتى عد البعض منهم ذلك، هو الأجود والأحسن[3]، في حين نفى فريق آخر احتمال عود الإشارة إلى الكتب الماضية أصلاً بحجة أن نزولها هي الأخرى إنما كان منجماً، يعني تماماً كما نزل القرآن، ومن ثم كان المشركون في دعواهم الداحضة وزعمهم الباطل معاندين أو جاهلين بحقيقة الأمر لا يدرون كيفية نزول كتب الله على أنبيائه، وممن انتصر لهذه المقولة البقاعي والشوكاني وابن عاشور[4]، وعلى قولهم لا يبعد أن يكون في سياق النظم ما يمثل الرد على دعواهم ومقولتهم بعد أن ساقها على ألسنتهم .. بله أن فيما ذكروه نظر وكان يمكن لرأيهم أن يسلم لولا ما أوضحه السيوطي وغيره من أن القول بـ "أن سائر الكتب أنزلت جملة،

---

(١) تفسيره ٣/ ٣٢٧.
(٢) ينظر منار الهدى ص ٢٢٣ والقرطبي ٧/ ٤٥٩.
(٣) ينظر الإيضاح في الوقف والابتداء ٢/ ٨٠٥ والقرطبي ٧/ ٤٩٠٤ والإملاء ص ٤٥٩.
(٤) ينظر نظم الدر ٥/ ٣١٥وفتح القدير ٤/ ٧٣ والتحرير والتنوير ١٩/ ١٩ من المجلد التاسع.

هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد يكون إجماعاً"[1]، وقال رحمه الله بعد أن ساق من الأحاديث والآثار ما يدعم به رأيه: "فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك- يعنى ما يفيد أن الكتب السابقة نزلت جملة واحدة- وإنما هو على تقدير ثبوته قول الكفار، قلت: سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقين".

وبعد أن استكنه- رحمه الله- من جمع الألواح في قول الله تعالى: (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ .. الأعراف/ ١٥٥)، وقوله: (وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ.. الأعراف/ ١٥٤)، الدلالة على نزولها جملة واحدة، أردف يقول: "ويؤخذ من الأثر الأخير- ويعني به قول ثابت بن الحجاج: جاءتهم التوراة جملة واحدة فكثر عليهم فأبوا أن يأخذوها حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوها عند ذلك- حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقاً، فإنه ادعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج بخلاف ما لو نزل جملة واحدة فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي، ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء (لا تشربوا الخمر) لقالوا: لا ندع لخمر أبداً، ولو نزل (لا تزنوا) لقالوا: لا ندع الزنا أبداً"[2]، وقد خلص الآلوسي بعد سوقه لما ذكره السيوطي في هذا الصدد إلى أن القول بخلاف ذلك "ناشئ من نقصان الاطلاع"[3].

وإنما رمت من هذا التفصيل بيان إساغة القول بالوقوف على مقولة أهل الكفر (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك) والبدء حينئذ بقوله:

---

(١) الإتقان ص ٥٨.

(٢) الإتقان للسيوطي ص ٥٨ن ٥٩.

(٣) روح المعاني ١١/ ٢٢.

(لنثبت به فؤادك).. أو على قولهم: (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)، والبدء من ثم بقوله سبحانه في الرد عليهم: (كذلك لنثبت به فؤادك)، وكشف أن لكل من المجوزين لهذا الوقف أو ذك وجهة هو موليها، وإثبات أنه مهما يكن من أمر فإنه لا مشاحة في الوقوف على (كذلك) أو البدء بها طالما أن المعنى يستقيم في الحمل على كلٍّ .. ذلك أن من آثر الوقوف على (كذلك) أعني من اعتمد جعل الإشارة من تمام كلام المشركين ومن عودها إلى مقولتهم [1]، أضمر فعلاً وجعل التقدير: هلا نزل القرآن جملة واحدة كما نزلت التوراة جملة واحدة، فكان الجواب: إنما فرقناه لنثبت به فؤادك، والقصد من ذلك والوجه فيه هو فضحهم ودحض حجتهم وبيان فساد تعللاتهم في الطعن في هذا القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والإيذان بأن ما أثاروه ما هو إلا "فضول من القول ومماراة بما لا طائل تحته لأن أمر الإعجاز والاحتجاج به لا يختلف بنزوله جملة واحدة أو مفرقاً"[2]، فبيِّنة صحته وآية كونه من عند الله، نظمه المعجز الباقي على مر الدهور، وإن مما يدل على شرادهم عن الحق وتجافيهم عن اتباعه إيرادهم والتعبير عنهم بعنوان الكفر، بقصد ذمهم به وإشعارهم بعلة الحكم[3] .. فالكاف على هذا نصب على الحال من القرآن، أو الصفة لمصدر (نُزّل) المذكور أو لـ (جملة)، والإشارة فيه إلى تنزيل الكتب المتقدمة، ولام (لنثبت) لام التعليل والمعلل محذوف تقديره: ما سمعت أولاً لنثبت، أو: نزلناه مفرقاً لنثبت، أو على حد قول السجاوندي .. "جملة واحد كذلك الكتاب المنزل (التوراة) .. فرقناه، لنثبت به فؤادك"[4].

وأما من قال بالوقف على قوله (جملة واحدة) والبدء من ثمّ بقوله: (كذلك لنثبت به فؤادك)[5] ، فقد جعل (كذلك) من كلام الله، وقدر المعنى: أنزلناه متفرقاً، أو فرقنا إنزاله كذلك كما ترى يا محمد لنثبت به قلبك،

---

(١) ويعزى هذا الوقف إلى الفراء على ما ذكره في معلني القرآن ٢/ ٢٦٧ ونص عليه ابن الأنباري في الإيضاح ٢/ ٨٠٥ والداني في المكتفى ص ٤١٧.

(٢) الكشاف للزمخشري ٣/ ٩٠، ٩١.

(٣) ينظر الكشاف ٣/ ٩٠ وروح المعاني ١١/ ٢٢ والمقتطف من عيون التفاسير ٤/ ٢٠.

(٤) ينظر العلل ٢/ ٧٤٨ وإملاء العكبري ص ٤٥٩.

(٥) وممن قال به وعده الأحسن الأخفش سعيد والأشموني في المنار ص ٢٢٣ والمكتفى ص ٤١٧ والقطع والائتناف لابن النحاس ٥٢١ كما قال بجوازه ابن الأنباري في الإيضاح ٢/ ٨٠٥ وأبو عمرو الداني في المكتفى ٤١٧وأبو زكريا الأنصاري في المقصد ص ٢٧٤ والقرطبي ٧/ ٤٩٠٥والدر المنثور للسيوطي ٥/ ٧٠.

والوجه في ذلك أنه صلى الله عليه سلم لم يكن من أهل القراءة والكتابة فقد فارقت حاله حال موسى وعيسى وداود عليهم السلام حيث كان أميا وهم كانوا قارئين كاتبين، فلم يكن بد من التلقن، ولو نزل عليه القرآن جملة واحدة لتعيا بحفظه ولجاز عليه الغلط والسهو، فإن من كان الكتاب عنده فلربما اعتمد على الكتاب وتساهل في الحفظ فكان من حكمته سبحانه أن أنزله عليه مفرقاً ليكون حفظه له أكمل وليكون أبعد عن المساهلة وقلة التحصيل .. ثم إن مشاهدة النبي جبريل حالاً بعد حال، تطمين لقلبه صلى الله عليه وسلم وتقوية له على تأدية ما حمل وعلى الصبر على عوارض النبوة وعلى احتماله أذية قومه وعلى الجهاد، كما أن في نزول القرآن بحسب الحوادث وجوابات السائلين والوقائع الواقعة لهم، ازدياد لبصيرتهم بمعرفتها وبمتابعة الوحي لها وتقبل أحكامها، لأنهم بذلك يكونون أوعى لما ينزل بشأن هذه الحوادث، لكونهم بحاجة إلى علم ما في الجوابات فيكثر العمل بما فيها ويكون ذلك هو الأوفق في باب التكاليف والاستبصار، والأدل على الإخبار عن الحوادث في أوقاتها .. ولو أنزل الكتاب جملة واحدة لنزلت بشرائع بأسرها دفعة واحدة على الخلق ولكان ذلك أثقل عليهم، والقرآن إنما جاء "ليربي أمة وينشئ مجتمعاً ويقيم نظاماً، والتربية تحتاج إلى زمن وإلى تأثر وانفعال بالكلمة، وإلى حركة تترجم التأثر والانفعال إلى واقع، والنفس البشرية لا تتحول تحولاً كاملاً شاملاً بين يوم وليلة بقراءة كتاب كامل شامل للمنهج الجيد، إنما تتأثر يوماً بعد يوم بطرف من هذا المنهج وتتدرج في مراقيه رويداً رويداً، وتعتاد على حمل تكاليفه شيئاً فشيئاً فلا تجفل منه كما تجفل لو قدم لها ضخماً ثقيلاً عسيراً، وهي تنمو في كل يوم بالوجبة المغذية فتصبح به في اليوم التالي أكثر استعداداً للانتفاع بالوجبة التالية وأشد قابلية لها والتذاذاً بها .. ولقد حقق القرآن بمنهجه ذاك خوارق في تكييف تلك النفوس التي تلقته مرتلاً متتابعاً وتأثرت به يوماً يوماً وانطبعت به أثراً أثراً"[1] ولا يرد على هذا أن فيه تعريضاً للأمم السابقة أو قدحاً في الكتب التي نزلت جملة واحدة ولم تنزل منجمة على غرار ما حدث للقرآن لـ

---

(١) الظلال ٥/ ٢٥٦٢، ٢٥٦٣ وينظر تفسير الرازي ١٢/ ٤٢، ٤٣والتحرير ١٩/ ٢٠ من المجلد التاسع.

"أن شاهد صحة القرآن إعجازه وذلك ببلاغته وهي مطابقته لمقتضى الحال في كل جملة منه ولا يتيسر ذلك في نزوله دفعة واحدة فلا يقاس بسائر الكتب فإن شاهد صحتها ليس الإعجاز "[1].

واسم الإشارة بالحمل على هذا الوجه مشار به إلى مفاد كلامهم، وهو في محل نصب على أنه نائب عن مفعول مطلق جاء بدلاً من الفعل والتقدير: نزلناه تنزيلاً كذلك أو مثل التنزيل المفرق الذي قدحوا فيه واقترحوا خلافه، ليقوى بهذا التنزيل على هذه الصفة فؤادك، فإن تنزيله مفرقاً على حسب الحوادث أقرب إلى حفظك له وفهمك معانيه وذلك من أعظم أسباب التثبيت[2] ، "فإن قيل: (ذلك) في (كذلك) يجب أن تكون إشارة إلى شيء تقدمه، والذي تقدم هو تنزيله جملة واحدة فكيف فسرته بـ (كذلك نزلناه[3]مفرقاً)؟ فالجواب: إن قولهم: (لولا نُزل عليه القرآن جملة) معناه لمَ أُنزل مفرقاً؟ والدليل على فساد هذا الاعتراض أنهم عجزوا عن أن يأتوا بنجم واحد من نجومه وتُحدوا بسورة واحدة من أصغر السور، فأبرزوا صفحة عجزهم وسجلوا به على أنفسهم حين لاذوا بالمناصبة وفزعوا إلى المحاربة، ثم قالوا: هلا نُزل جملة واحدة؟ كأنهم قدروا على تفاريقه حتى يقدروا على جملته"انتهي من كلام الزمخشري[4].

ويفاد منه أن نزول القرآن منجماً يوجب التحدي على أبعاضه وأجزائه، ونزوله جملة يقتضي وقوع التحدي على مجموعه، ولا ريب أن الأول أدخل في باب الإعجاز، لأن من تحدي بنجم منه فعجز عنه علم أن عجزه عما هو أكثر منه أولى، وعلم كذلك أن اعتراضهم إنما كان من باب الفضول والمجادلة بما لا محصلة من ورائه، وأن ما أثاروه هو من ضيق العطن وقلة الحيلة، كما يفاد منه أيضاً أن (كذلك) هنا وعلى هذا

---

(١) روح المعاني ١١/ ٢٢.

(٢) ينظر روح المعني ١١/ ٢٢والإملاء ص ٤٥٩وفتح القدير ٤/ ٧٣ والتحرير ١٩/ ١٩ من المجلد التاسع.

(٣) عبارة الزمخشري في الكشاف (أنزلناه) ولعل ما ذكرته هو الأصوب لكونه المبني للفاعل ولكونه الموافق لقوله سبحانه(نُزل) والمصدر تنزيل، أما (أنزل)- وهو ما لم يرد في الآية- فمصدره الإنزال، وسيأتي أن في اختيار أهل الشرك للتعبير بالفعل(نُزل) وإيثارهم إياه عن التعبير بـ (أنزل) سر بلاغي استوجب مجيئه على هذا النحو.

(٤) ٣/ ٩١بتصرف.

الوجه واقعة موقع الاستئناف في المحاورة، وأن اللام في (لنثبت) متعلقة بالفعل المقدر الذي دل عليه (كذلك) والمعنى أنزلناه كذلك التنزيل الذي جهلوا حكمته وعجزوا عن مجاراته وعلمناكه شيئاً بعد شيء، لنقوي بتفريقه عزيمة قلبك ويقين نفسك، فإن في تنزيله مفرقاً تيسيراً لحفظ النظم وفهم المعاني، وفيه إلى جانب ذلك وإلى جانب ما سبق ذكره، ضبط الأحكام والتأني في القراءة والوقوف على تفاصيل ما روعي فيه من الحكم والمصالح، وتجدد إعجاز الطاعنين في كل جملة تقدر بمقدار أقصر سور تنزل منه، كما فيه معرفة الناسخ المتأخر من المنسوخ المخالف لحكمه حيث كانوا يعبَّدون بالشيء إلى وقت بعينه قد علم الله فيه الصلاح، وفيه أيضاً- مما هو لصيق الصلة بما ذكرنا- انضمام القرائن الحالية إلى الدلالات اللفظية مما يعين على معرفة البلاغة لأنه بالنظر إلى الحال يتنبه السامع لما يطابقها ويوافقها، بل إن في نزوله كذلك عين المطابقة، يقول الجد الوزير فيما نقله عنه الطاهر: "إن القرآن لو لم ينزل منجماً على حسب الحوادث لما ظهر في كثير من آياته مطابقتها لمقتضى الحال ومناسبتها للمقام، وذلك من تمام إعجازها"[1].

وتظهر براعة السياق في الآية الكريمة وهي تصور شدة تعنت أهل الكفر في اقتراحاتهم ودقة ما يحيكونه من شبهات بغية التشكيك في كلام الله وفي حكمة نزوله منجماً، فهم لشدة ضعفهم وقوة ريبهم ما كادوا يسمحون لأنفسهم أن يسموا القرآن تنزيلاً فضلاً عن أن يسندوا إنزاله إلى الله تعالى، حتى طفقوا يبنون الفعل للمجهول بل وجعلوا يقولون: (لولا نُزل عليه) .. ولما عبروا بصيغة التفعيل المشيرة إلى التدريج والتفريق استجلاباً للسامع لئلا يعرض عنهم، أشاروا إلى أن ذلك غير مراد، فقالوا: (القرآن)، أي المقتضي اسمه للجمع، ثم صرحوا بالمراد بقولهم: (جملة) وأكدوا بقولهم (واحدة)، ليتحقق أنه من عند الله ويزول عنا ما نتوهمه من أنه هو الذي يرتبه قليلاً قليلاً، فتعبيرهم بما يدل على التفريق أبلغ في مرادهم، فإنهم أرغبوا السامع في الإقبال على كلامهم بتوطينه على ما

---

(١) التحرير ١/ ٢٠ من المجلد التاسع وينظر رغائب الفرقان ١٩/ ١٢من المجلد التاسع على هامش الطبري ونظم الدرر ٥/ ٣١٥ وروح المعاني ١١/ ٢٢ القرطبي ٧/ ٤٩٠٤ والمقتطف ٤/ ٢٠٤.

يقارب مراده ثم أزالوه بالتدريج أتم إزالة، فكان في التعبير بالفعل (نُزّل) من المفاجأة والروعة والإقناط مما أمّل من المقاربة ما لم يكن في (أنزل)، كذا أفاده البقاعي[1]، وكلامه يحمل في طياته الرد على ما ذكره صاحب التحرير من أن "(نُزّل) هنا مرادف (أنزل)، وليس فيه إيذان بما يدل عليه التفعيل من التكثير"[2] إذ تأبى دقة الأداء فيما اشتمل عليه النظم الحكيم أن يكون الأمر على نحو ما ذكر وبخاصة أن صيغة التفعيل لا تعني بالضرورة الدلالة على التكثير إذ قد تدل على التدرج والتفريق استجلاباً كما قلنا للسامع، لئلا يعرض عن مقولة المتقولين على الله بغير علم على حد ما ذكر البقاعي رحمه الله.

وفي إشارة لافتة لما عليه (كذلك) الواردة في قول الله تعلى: (حم* عسق *كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ..الشورى/١- ٣)، من وجه للبدء بالإشارة المقرونه بكاف الخطاب يقول صاحب روح المعاني: "قوله تعالى: (كذلك يوحي .. الآية)، كلام مستأنف وارد لتحقيق أن مضمون السورة موافق لما في تضاعيف الكتب المنزلة على سائر الرسل المتقدمين في الدعوة إلى التوحيد والإرشاد إلى الحق، أو أن إيحاءها بعد تنويهها بذكر اسمها والتنبيه على فخامة شأنها"[3]، وفي معنى ما ذكر يقول ابن عاشور: "جملة (كذلك يوحي إليك) إلى آخرها ابتدائية، وتقديم المجرور من قوله: (كذلك) على (يوحي إليك) للاهتمام بالمشار إليه والتشويق بتنبيه الأذهان إليه"[4].

وإنما سوغ حمل المعنى على الاستئناف أو الابتداء- على ما أفاده غير واحد- كون الكاف اسماً- على ما هو مذهب الأخفش- وكونه مع ذلك مفعولاً لـ (يوحِي) على القول بأن (حم. عسق) اسمان للسورة خبران لمبتدأ محذوف، أي يوحي إليك مثل ما في هذه السورة من المعاني .. أو

---

(١) ينظر نظم الدرر ٥/ ٣١٥.
(٢) ١٩/ ١٩ من المجلد التاسع.
(٣) روح المعاني ١٧/ ٢٥من المجلد الرابع عشر.
(٤) التحرير ٢٥/ ٢٧ من المجلد الثاني عشر.

نعتاً لمصدر محذوف مؤكد و(إليك) قائم مقام الفاعل، على القول بأنهما معاً اسم واحد وآية واحدة خبراً لمبتدأ محذوف وحقها أن ترسم متصلاً، والمعنى: يوحي إيحاء مثل إيحاء هذه الحروف إليك وإلى الرسل أي بواسطة الملك .. أو هو على اعتباره حرف جر مع مجروره متعلقاً بمحذوف وقع نعتاً، أو في موقع المفعول المطلق لفعل محذوف دل عليه (يوحي) والتقدير إيحاء كذلك الإيحاء العجيب، والعدول عن صيغة الماضي إلى صيغة المضارع في قوله (يوحي) للدلالة على أن إيحاءه إليه متجدد لا ينقطع في مدة حياته صلى الله عليه وسلم ليبأس المشركون من إقلاعه بخلاف قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ .. الشورى/ ٥٢) ، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ .. الشورى/ ٧)، إذ لا غرض في إفادة معنى التجدد ثمة .. ولا يبعد أن يكون المضارع (يوحي) قد نظر فيه إلى متعلقي الإيحاء وهو (إليك) و(إلى الذين من قبلك) فيكون المضارع لاستحضار الصورة من الإيحاء إلى الرسل حيث استبعد المشركون وقوعه فجعل كأنه مشاهد على طريقة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾.. فاطر/ ٩)، وقوله: (ويصنع الفلك ..هود/ ٣٨)[1].

هذا وقد جوز فريق من أهل اللغة والوقوف، منهم أبو البقاء والأشموني- عليهما من الله شآبيب الرحمة والرضوان- كون (كذلك) مبتدأ و(يوحي) الخبر والعائد محذوف، أي مثل ذلك الكتاب أو مثل ذلك الوحي يوحيه إليك وإلى الذين من قبلك من الرسل، وحذف مثله- وإن كان خلاف الظاهر- شائع في الفصيح، و(الله) فاعل لفعل محذوف كأنه قيل: من يوحي؟ فقال: الله، وما بعده نعت له[2].

والوقف- بداهة- في كل ذلك يكون على الحروف المقطعة والبدء من ثم بـ (كذلك)، والإشارة هي- على نحو ما سبق- إلى ما في السورة أو

---

(١) ينظر التحرير ٢٥، ٢٨ من المجلد الثاني عشر.
(٢) ينظر الإملاء ٥١٩ والمنار ص ٣٤٥.

إلى الإيحاء المأخوذ من فعل (يوحي)، والدلالة على البعد لبعد منزلة المشار إليه في الفضل، وصيغة المضارع على حكاية الحال الماضية للدلالة على استمراره في الأزمنة الماضية وإن إيحاء مثله عادته عزّ وجلّ، وفي جعل مضمر السورة أو إيحائها مشبهاً به من تفخيمها ما لا يخفى، وقوله: (وإلى الذين من قبلك) "إدماج، والتشبيه بالنسبة إليه على أصله أي مثل وحيه إليك وحيه إلى الذين من قبلك، فالتشبيه مستعمل في كلتا طريقتيه كما يستعمل المشترك في معنييه، والغرض من التشبيه إثبات التسوية، أي ليس وحي الله إليك إلا على سنة وحيه إلى الرسل من قبلك، فليس وحيه إلى الرسل من قبلك بأوضح من وحيه إليك، وهذا كقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ .. النساء/ ١٦٣﴾، أي ما جاء به من الوحي إن هو إلا مثل ما جاءت به الرسل السابقون، فما إعراض قومه عنه إلا كإعراض الأمم السابقة عما جاءت به رسلهم، فحصل هذا المعنى الثاني بغاية الإيجاز مع حسن موقع الاستطراد، وإجراء وصفي (العزيز الحكيم) على اسم الجلالة دون غيرهما لأن لهاتين الصفتين مزية اختصاص بالغرض المقصود من أن الله يصطفي من يشاء لرسالته، فـ (العزيز) المتصرف بما يريد لا يصده أحد، و(الحكيم) يحمّل كلامه معاني لا يبلغ إلى مثلها غيره، وهذا من متممات الغرض الذي افتتحت به السورة وهو الإشارة إلى تحدي المعاندين بأن يأتوا بسورة مثل سور القرآن"[1].

والوقف على (كذلك) يسوغ مع القول بجعل الكاف مع مجرورها في موقع المفعول لفعل محذوف أو بجعلها نعتاً متعلقاً بمحذوف، ويكون البدء بالفعل (يوحي) والادعاء بأن الزمخشري لا يجوز الابتداء بالفعل بعده، ويقدر المبتدأ في جميع ما يقع فيه الفعل ابتداء كلام، غير مسلم به.. ولعل هذا ما قصد إليه بقوله في المنار: "ووقف بعضهم على (كذلك)، ثم

---

(١) التحرير ٢٥/ ٢٦ من المجلد الثاني عشر.

ابتدأ (يوحي) بكسر الحاء، أي يوحي الله إيحاء مثل الإيحاء السابق الذي كفر به هؤلاء، و(يوحي) مبني للفاعل والجلالة فاعل"[1].

وفي سياق الحديث عما امتن الله به على بني إسرائيل من نجاتهم مع نبي الله موسى عليه السلام وإهلاك عدوهم فرعون وملئه يقول رب العزة سبحانه: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ * كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ .. الدخان/ ٢٥- ٢٨)، وفي تعلق المعنى وتوقفه على البدء بـ (كذلك) أو الوقف عليها يقول الأشموني: "في محل الكاف من (كذلك)، الحركات الثلاث الرفع والنصب والجرّ، فالرفع على أنها خبر محذوف: أي الأمر كذلك، أو في محل نصب: أي أخرجنا آل فرعون من منازلهم كما وعدنا إيراثها قوما آخرين، أو في محل جر صفة لـ (مقام): أي مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم، فإن كانت الكاف في محل رفع كان الوقف على (فاكهين) تاماً، لعدم تعلق ما بعده بما قبله والتشبيه أول الكلام، وإن كانت في محل نصب أو جر كانت متصلة بما قبلها من جهة المعنى فقط، فيوقف على (كذلك) .. ويبتدئ بها لتعلق ما بعدها بما قبلها وكان الوقف على (كذلك) كافياً دون (كريم) و(فاكهين) والتشبيه من تمام الكلام، ثم يبتدأ بـ (كذلك) أو بقوله: (وأورثناها قوماً آخرين)"[2].

وتقدير (كذلك) على أنها خبر لمبتدأ محذوف قال به الزجاج، والمراد التأكيد والتقرير فيوقف على (ذلك)، سواء قدرت الكاف بمعنى الاسم- على ما هو مذهب الأخفش- أو اعتبر فيها الجار والمجرور معاً، لكونهما مع المبتدأ المقدر في حكم الجملة المستقلة، وهذا مراد الأشموني بقوله: " فإن كانت الكاف في محل رفع كان الوقف على (فاكهين) تاماً، لعدم تعلق ما بعده بما قبله والتشبيه أول الكلام" .. وبنحو ما قدر الأشموني على احتمال النصب في محل (كذلك)، قال صاحب الكشاف حين قدره على معنى: مثل ذلك الإخراج- أي المفهوم مما تقدم-

---

(١) المنار ص ٣٤٥.
(٢) المنار ص ٣٥٤.

أخرجناهم منها، ولا يمنع مع احتمال النصب الذي ألمع إليه كلٌ من الأشموني والزمخشري وقدرا المعنى على أساسه، أن يكون التقدير فيه: نفعل فعلاً كذلك لمن نريد إهلاكه، وقول الكلبي: أي (كذلك أفعل بمن عصاني) ظاهر في ذلك، كذا أفاده الآلوسي ونص عليه، كما أساغ العكبري جعل (كذلك) نعتاً لمصدر محذوف ليكون التقدير: تركاً كذلك أو مثل ذلك الترك، والإشارة إلى مقدر دل عليه الكلام ومعنى الكاف، والوقف على هذه الأوجه يكون على (فاكهين) وهو حسن بالغ لتعلقه بما بعده تعلقاً لفظياً[1] كذا يبدو الوقف على (كذلك) والبدء بها متغيراً حسب التقدير، والغريب أن جميع هذه الاحتمالات والتقديرات واردة ويمكن حمل النظم في الآية الكريمة عليها وفي ذلك من الاتساع وإثراء المعنى ما لا يخفى.

والآيات هنا في مجملها استئناف بياني مسوق للعبرة بعواقب الظالمين المغرورين بما هم فيه من النعمة والقوة، وقد جاء هذا الاستئناف واقعاً موقع النتيجة من الدليل أو البيان من الإجمال لما في قوله: (ولقد فتنا قبلهم قوم فرعون ..)، والترك في قوله: (كم تركوا) محمول على المجاز، إذ حقيقته: وهو إلقاء الشيء في مكان منتقل عنه إلقاء اختيارياً غير مراد، وإنما أريد منه هنا المعنى المجازي الذي يطلق على مفارقة المكان وعلى إلقاء الشيء الذي في مكان غلبة دون اختيار، وهو مجاز مشهور يقال: ترك الميت مالاً، ومنه سمي مخلف الميت (تركة)، والفعل (تركوا) الوارد هنا في حق فرعون وجنده، مؤذن بأنهم أغرقوا وهلكوا، ومقتضى ذلك أن ما أمر الله به موسى عليه السلام من الإسراء ببني إسرائيل وما صحب ذلك من إتباع فرعون إياهم وانفلاق البحر وإزلاف بني إسرائيل واقتحام فرعون بجنوده البحر وانضمامه عليهم، قد تم .. ففي الكلام إيجاز بالحذف حيث حذفت جمل كثيرة دل عليها قوله: (كم تركوا) .. كما ناسب الفعل (تركوا) قوله بعد (نَعمة) المصوغ على وزنة المرة والذي أريد به مطلق المصدر، وذلك لأن مجموع أحوال النعيم الذي صار كالشيء الواحد هو أبلغ وأجمع في

---

(١) ينظر الإملاء ص ٥٢٦ وروح المعاني ٢٥/ ١٨٩ من المجلد الرابع عشر وينظر الكشاف ومعاني القرآن للزجاج.

تصوير معنى المصدر، كما ناسبه مجئ (فاكهين) بصيغة اسم الفاعل التي تعني أنهم متصفون بالفكاهة وهو اللعب والمزح وموسومون بهما على سبيل الدوام والاستمرار، وهذا أبلغ في إظهار كم هم مغمورون في النعمة متلذذون بها[1].

ثالثا: البدء بالكاف المقترنة بغير اسم الإشارة البعيد والوقف عليهما:

وثمة نمط آخر يدق مجيئه في النسق القرآني يأتي على غرار ما سبق من تعلق الجار والمجرور بكلام سابق تارة ومن تعلقه بكلام لاحق أخرى باعتبارين مخلفين، غير أن التشبيه هذه المرة لا يكون مصحوبا باسم الإشارة، وكيما يستبين في هذا الضرب من الكلام أعرض لنماذج عدة ذكر بعض أهل الاختصاص أن الوقف فيها يجئ على المراقبة التي تعني بالضرورة الوقف على أي من الموضعين بحيث إذا تم الوقف على أحدهما لا يسوغ الوقف على الأخرى، ولا أدعي لنفسي في اصطفاء ما أذكر من نماذج هنا، الحصر أو الاستقصاء إذ ذاك أمر يحتاج لدراسة تكون أكثر حصراً وأوسع استقصاء، لكن حسبي أن ألفت الانتباه إلى هذا الضرب الغني بالمعاني الممتلئ بالوجوه المحتملة المشير لظاهرة الاتساع موضوع بحثنا.

في آية البقرة المسماة بآية الدين والمشيرة- في معرض الحديث عن التعاملات المالية المشروعة لدى معاشر المسلمين- إلى ضوابط القرض الحسن، والمفصحة عن شروطه التي ينبغي توافرها حفاظاً على حقوق المدينين وتحفيزاً لهم للاطلاع بدورهم في إغناء المحتاجين وفي سد خلة المعوزين وللسير في درب فك كرب المكروبين حتى لا تلجؤهم صروف الحياة وظروفها القاسية إلى التعامل بالربا، يقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ

---

(١) ينظر التحرير ٢٥/ ٣٠٢ من المجلد الثاني عشر.

يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ .. البقرة/ ٢٨٢)، وهذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة [١] أن يكتبوها ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها وأضبط للشاهد فيها، وقد نبه على هذا في آخر الآية حيث قال: (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا).

وقد راقب قوله تعالى في صدر الآية (ولا يأب كاتب أن يكتب)، قوله بعدها: (كما علمه الله)، ونص على موضع المراقبة هنا صاحبا كتابي: النشر في القراءات العشر ونهاية القول المفيد في علم التجويد[٢] ومؤدى قولهما أن التمام إذا كان على قوله: (ولا يأب كاتب أن يكتب)، كان البدء الجملة التشبيهية (كما علمه الله فليكتب)، وإن جعل التمام عند التشبيه (ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله) كان البدء بقوله: (فليكتب بينكم كاتب بالعدل)، وأن أي الوقفين قصدت كانت الدلالة والإفادة التي تتناغى مع السياق العام والخاص الذي انتظمت في سلكه هذه الآية الكريمة.

وفي إرشاد العقل السليم ما نصه: "(ولا يأب كاتب) أي ولا يمتنع أحد من الكتاب (أن يكتب) كتاب الدين (كما علمه الله) على طريقة ما علمه من كتبة الوثائق أو كما بينه بقوله تعالى: (بالعدل)، أو لا يأب أن ينفع الناس بكتابته كما نفعه الله تعالى بتعلم الكتابة، فهو كقوله: (وأحسن كما أحسن الله إليك ..)، (فليكتب) تلك الكتابة المعلمة، أمر بها بعد النهي عن إبائها تأكيداً لها"[٣]، وهذا هو الوجه في تعلق الكاف بالنهي السابق عليه والوقوف على قوله: (كما علمه الله) والبدء حينئذ بالأمر، بله أن

---

(١) وتلك هي حقيقة الدين، قالوا: هو عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقداً والآخر في الذمة نسيئة، فإن العين عند العرب ما كان حاضراً والدين ما كان غائباً .. ينظر القرطبي٣/ ١٢٩٧ وابن كثير ١/ ٣٣٤.

(٢) ينظر النشر لابن الجزري ص ونهاية القول المفيد لمكي ص٧٣.

(٣) تفسير أبي السعود ١/ ٢٦٩.

الأمر في هذا يحتاج إلى تأمل وتفصيل، ذلك أن المشابهة في الجملة التشبيهية إن أريد بها المطابقة على ما هو عليه الحال في قوله: (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا.. البقرة/١٣٧)، فالكاف في موضع المفعول المطلق على اعتبار أنها صفة لمصدر محذوف و(ما) موصولة[١]، والتقدير والمعنى فيه: لا يأب كاتب أن يكتب كتباً يشابه الذي علمه الله إياه، وذلك بأن يكتب ما يعتقده فلا يغير أو يبدل ولا يجحف أو يوارب، لأن الله ما علم إلا الحق وهو المستقر في فطرة الإنسان وإنما ينصرف الناس عنه بالهوى فيبدلون ويغيرون، وليس ذلك التبديل بالذي علمهم الله تعالى، وهذا يشير إليه قول النبي صلى الله عليه سلم: (استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك)، وفي ذلك تنبيه على المنة عليه بتعليم الله إياه كما فيه حث على بذل جهده في مراعاة شروطه بما قد لا يعرفه المستكتب، وذلك ما ألمع إليه أبو السعود في صدر كلامه الذي سقته له آنفاً، وفيه أن الكاف متعلقة بالفعل السابق (أن يكتب) .. ويجوز في تعلق الكاف به جعلها أيضاً حالاً من ضمير المصدر على رأي سيبويه[٢] والتقدير: ولا يأب أن يكتبه أي الكتب مثلما علمه الله وبينه له بقوله سبحانه: (بالعدل)، وموقع (أن يكتب) على أيٍّ نصب على المفعول به أي لا يأب الكتابة كما علمه الله، وإنما أراد أبو السعود بقوله: "ولا يأب أن ينفع الناس بكتابته كما نفعه تعالى تعليمه الكتابة"، بيان أن اللام في قوله تعالى: (فليكتب) للتعليل، غير أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، ذلك أنه في حال تعلق الكاف بـ (يكتب)كسابقه يكون المعنى: لأجل ما علمه الله تعالى من كتابة الوثائق وتفضل به عليه، لا يأب كاتب كتابة ما يملى عليه، وأما في حال تعلق الكاف بـ (يأب) وجعل (أن يكتب) مفعوله فالمعنى: لا يأب كاتب كتابة ما علمه الله وذلك بأن يتفضل على الناس بكتابة التداين على الطريقة التي علمه الله إياها ويتحرى في ذلك العدل لأجل أن الله تفضل عليه وميزه، وذلك بأن يكتب كتابة تكافئ تعليم الله إياه بأن ينفع الناس بها شكراً على

---

(١) أو موصوفة وعليهما فالضمير للكتابة، وقيل مصدرية و كافة وعليهما فالضمير للكاتب.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ١١٦.

تيسير الله له أسباب علمها، وإنما يحصل هذا الشكر بأن يكتب ما فيه حفظ الحق ولا يقصر ولا يدلس، وعن هذا المعنى وسابقه ينشأ من التشبيه بيان علة النهي عن الامتناع عن الكتابة على غرار ما في قوله تعالى: (وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ..)القصص /٧٧ وقوله: (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ..) البقرة/١٩٨، أي لأجل إحسان الله وهدايته، فالكاف والتشبيه على هذا لمقابلة الشيء بمكافئه والعوض بمعوضه، وهي عليه إما نائبة عن المفعول المطلق- على ما سبق ذكره- أو صفة لمفعول به محذوف على تأويل مصدر فعل (أن يكتب) بالمكتوب و(ما) على هذا مصدرية.

وقوله: (فليكتب) على أساس الوقف على الجملة التشبيهية وتعلق الكاف بما قبله، جملة في محل جزم جواب شرط مقدر، أي إن استكتب الكاتب فليكتب وهي تفريع على قوله: (ولا يأب كاتب)، وتصريح بمقتضى النهي وتكرير للأمر في قوله: (فاكتبوه)، أو بعبارة أخرى تأكيد للأمر وتأكيد للنهي أيضاً، وإنما أعيد ليرتب عليه قوله: (وليملل الذي عليه الحق) لبعد الأمر الأول بما وليه، ومثله قوله تعالى: (اتخذوه) بعد قوله: (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا ..)الأعراف/١٤٨[1].

ويجوز أن تتعلق الكاف بالأمر بالكتابة بعده على أن يكون النهي عن الامتناع منها مطلق ثم الأمر بعدها مقيد بالجار والمجرور، وأساغ السمين الحلبي أن تكون اللام على هذا الوجه للتعليل أيضاً، والمعنى: فلأجل ما علمه الله فليكتب، ومن ثم يكون الوقف على قوله: (أن يكتب)، وقد قال بجواز تعلق الكاف بالأمر بالكتابة بعده صاحب الكشاف وقال بقوله كثيرون[2]اتكاء على أن الفاء غير مانعة من تعلق الجار والمجرور

---

(١) ينظر في تفصيل ما أجمل هنا التحرير ٣/ ١٠٢، ١٠٣ والقرطبي٢/ ١٣٠٥ والبحر المحيط ٢/ ٣٤٤ والمحرر الوجيز ٢/ ٣٦٠وروح المعاني ٣/ ٩١ ونظم الدرر ١/ ٥٤٦ والدر المصون ٣/ ٦٥٢والإملاء ص ١٢٥ والفريد في إعراب القرآن ١/ ٥٢٤ والجدول في إعراب القرآن للصافي٢/ ٧٤.

(٢) ينظر الدر المصون٣/ ٦٥٣والكشاف ١/ ٤٠٢والآلوسي ٣/ ٩١وغرائب الفرقان ٣/ ٩٨ على هامش الطبري والتحرير ٣/ ١٠٣والإملاء ص ١٢٥.

بالفعل المقرون بها فهو أشبه بما في قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ .. المدثر/٣) ولأنها صلة المعنى.

وبهذا التحرير لحقيقة إساغة الوقوف على أي من الموضعين يتجلى لنا أن البدء بالجملة التشبيهية ليس من قبيل الممنوع أو غير الجائز على ما زعم صاحب منار الهدى حيث صرح بأن "من وقف على (ولا يأب كاتب أن يكتب) ثم يبتدئ (كما علمه الله فليكتب) فقد تعسف"[١]، وعلى ما زعم أبو حيان حيث قال- بعد أن ذكر أن ثمة رأي يقضي بالوقوف عند قوله: (أن يكتب) وبتعليق الكاف على قوله بعد: (فليكتب)- قال ما نصه: "وهو قلق لأجل الفاء ولأجل أنه لو كان متعلقاً بقوله: (فليكتب) لكان النظم (فليكتب كما علمه الله)، ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخر في المعنى"[٢] .. إذ لا وجه لما جنحا إليه ألبتة.

وإن مما ينقض دعوى هذا التعسف الذي زعمه الأشموني وذاك القلق الذي ادعاه أبو حيان، جواز حمل النهي عن الامتناع عن مطلق الكتابة المقيدة على نحو ما جاز حمل الأمر بمطلق الكتابة في الوجه الأول على الكتابة المقيدة سيما وأن التعلق في الحالين واحد لكون التعلق فيهما بالكتابة أو بالمأمور بها فلا فرق بينهما يذكر في التأكيد على الدلالة في حمل الكتابة المطلقة على الكتابة المقيدة، اللهم إلا في تقديم هذا أو تأخير ذاك، وفي بيان ذلك يقول الزمخشري: "إن قلت: أي فرق بين الوجهين؟ قلت: إن علقته بـ (أن يكتب) فقد نهى عن الامتناع من الكتابة المقيدة، ثم قيل له: (فليكتب) يعني فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد، وإن علقته بقوله: (فليكتب) فقد نهى عن الامتناع من الكتابة على سبيل الإطلاق ثم أمر بها مقيدة"[٣]، وهو صريح بوجود احتمالين في الجملة التشبيهية (كما علمه الله)، أولهما: أن تكون متعلقة بما قبلها، والتقدير: ولا يأب كاتب عن الكتابة التي علمه الله إياها ولا ينبغي أن يكتب غيرها، ثانيهما: أن يكون متعلقاً بما بعده، ويكون الوقف عند قوله: (ولا يأب كاتب أن يكتب)، وههنا تم الكلام، ثم قال بعده: (كما علمه الله

---

(١) منار الهدى للأشموني ص ٥١.
(٢) البحر المحيط٢/ ٣٤٤.
(٣) الكشاف للزمخشري ١/ ٤٠٢، ٤٠٣.

فليكتب)، فيكون الأول أمراً بالكتابة مطلقاً ثم أردفه بالأمر بالكتابة التي علمها الله إياها، والوجهان ذكرهما الزجاج ونقلهما عنه الفخر الرازي[1]، وعبارة القرطبي في ذلك: "الكاف في (كما) متعلقة بقوله: (أن يكتب)، والمعنى: كتباً كما علمه الله، ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله: (ولا يأب) من المعنى، أي كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يأب هو وليُفضِل كما أفضل الله عليه، ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاماً عند قوله: (أن يكتب) ثم يكون (كما علمه الله) ابتداء كلام وتكون الكاف متعلقة بقوله: (فليكتب)"[2].

وابتناء على ما سبق فالأمر بالكتابة بعد النهي عن الأداء منها على الأول- أعني الوقوف على الجملة التشبيهية والبدء بقوله: (فليكتب)- والوجه فيه: التأكيد، واحتيج إليه لأن النهي عن الشيء ليس أمراً بضده صريحاً على الأصح، فأكده بذكره صريحاً اعتناء بشأن الكتابة، ومن هنا ذهب بعضهم إلى أن الأمر للوجوب[3]وحجتهم أن الله يريد للأمة من خلال ذلك قطع أسباب التهارج والفوضى، ومن ثم أوجب عليهم التوثق في مقامات المشاحنة لئلا يتساهلوا ابتداء ثم يفضوا إلى المنازعة في العاقبة، كما أن في القول بالوجوب نفي الحرج عن الدائن إذا طلب من مدينه الكتب حتى لا يعُدّ المدين ذلك من سوء الظن به، وإن كان الجمهور على استحباب ذلك لقوله سبحانه :(فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ .. البقرة /٢٨٣) وحجتهم في هذا ما عليه جمهور المسلمين في جميع ديار الإسلام حيث يبيعون بالأثمان المؤجلة من غير كتابة ولا إثماً ولأن في إيجابهم تشديد والنبي صلي الله عليه وسلم إنما بعث بالحنيفية السمحة، وأمر آخر هو أن للمرء أن يهب هذا الحق ويتركه بإجماع، فكيف يجب عليه أن يكتبه وإنما هو ندب للاحتياط[4].

---

(١) ينظر معاني القرآن او إعراب القرآن والرازي ٤/ ١٢.
(٢) تفسير القرطبي ٢/ ١٣٠٥.
(٣) وهذا مذهب عطاء وابن جريج والنخعي وأهل الظاهر وهو اختيار الطبري وابن عاشور.
(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٣٧١ وينظر التحرير ٣/ ١٠٠ والرازي ٤/ ١٠، ١١.

وفي الأمر بالإملاء[1] بعد الكتابة في قوله: (وليملل الذي عليه الحق) وقوله: (فليملل وليه بالعدل)، إيذان بأن "لا يكن المملى إلا من وجب عليه الحق، لأنه هو المشهود على ثباته في ذمته وإقراره به"[2]، وفيه عبرة للشهود لأن منهم من يكتبون ما لم يمله عليهم المشهود عليهم، وفي الجمع بين الاسم الجليل والوصف الجميل في حق المملى في قوله: (وليتق الله ربه)، مبالغة في التحذير وحث على الخوف من الله بذكر ما يشعر بالجلال والجمال.

ويأتي ضمن ما توحي به الآية من نكات وما تضفيه من وقع وظلال، البدء بالنداء المحبب لأهل الإسلام والمقصود منه خصوص المتداينين، وذلك بغرض أن تتربى فيهم روح الإذعان والانقياد وتزكي فيهم جانب المراقبة والإحساس بالمسئولية تجاه الآخرين، والوجه البلاغي من التعبير بقوله: (بدين) عقب جملة (إذا تداينتم) وهما- على ما يبدو في الظاهر- بمعنى واحد، هو تخليص المشترك ودفع الإيهام نصاً، لأن (تدينتم) تكون بمعنى تعاملتم بالدين وتكون بمعنى تجاوزتم[3]، وقيل ذكر ليرجع إليه الضمير، إذ لولاه لقيل: (فاكتبوا الدين) فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، وقيل ذكر لأنه أبين لتنويع الدين إلى صغير وكبير وإلى مؤجل وحالّ، وإنما يلحق بالتداين جميع المعاملات التي يطلب فيها التوثيق بالكتابة والإشهاد، وفي هذا وفي معنى الآية يقول الطبري: "يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله إذا تبايعتم بدين أو اشتريتم به أو تعاطيتم أو أخذتم به إلى وقت وقتموه بينكم- ويدخل في ذلك القرض والسلم في كل ما جاز- فاكتبوه"[4].

وإنما جاء الأمر بكتابته لأن ذلك أوثق في المطالبة به عند المماطلة، وأدفع للنزاع وآمن من النسيان وأبعد عن الجحود، وفي قوله:

---

(١) الإملال والإملاء لغتان نطق بهما القرآن، الأولى لغة أهل الحجاز وبني أسد وعليهما الآية، والثانية لغة نبي تميم وقيس وعليهما قوله: (فهي تملى عليه .. الفرقان/ ٥).

(٢) الكشاف ١/ ٤٠٣.

(٣) قال ابن الأنباري: التداين يكون لمعنين أحدهما لتداين بالمال، والآخر التداين بالمجازاة من قولهم: كما تدين تدان، فذكر الله تعالى الدين لتخصيص أحد المعنيين .. ينظر الرازي ٤/ ٩ وغرائب التنزيل لأبي بكر الرازي ١/ ٣٦.

(٤) الطبري جامع البيان ٣/ ٧٦ بتصرف.

(وليكتب بينكم كاتب بالعدل)، بيان لكيفية الكتابة المأمور بها وتعيين من يتولاها إثر الأمر بها إجمالاً، و(كاتب) نكرة في سياق النهي تعم، ومفعول (ليكتب) محذوف، ثقة بانفهامه أو للقصد إلى إيقاع نفس الفعل أي ليفعل الكتابة، والتقييد بالظرف للإيذان بأنه ينبغي للكاتب أن لا ينفرد به أحد المتعاملين دفعاً للتهمة، والجارّ هنا متعلق بمحذوف وقع صفة للكاتب، أي وليكن الكاتب موصوفاً بالعدل فيكون من شأنه التسوية وعدم الميل إلى أحد الجانبين بزيادة أو نقص[1]، وضابط ذلك- على ما ذكره القفال فيما نقله عنه أبو حيان- أن يكون ما يكتبه متفقاً عليه بين أهل العلم لا يرفع إلى قاض فيجد سبيلاً إلى إبطاله بألفاظ لا يتسع فيها التأويل فيحتاج الحاكم إلى التوقف[2]، فالكلام- كما قال الطيبي- مسوق لمعنى ومدمج فيه آخر بإشارة النفي وهو اشتراط الفقاهة في الكاتب حتى يجئ مكتوبه معدلاً بالشرع، لأنه لا يقدر على التسوية في الأمور الخطرة إلا من كان فقيهاً، ولهذا استدل بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق إلا عارف بها عدل مأمون، ومن لم يكن كذلك يجب على الإمام أو نائبه منعه لئلا يقع الفساد ويكثر النزاع [3]وقد أعقب ذلك كله قوله: (ولا يأب كاتب أن يكتب)، ليرسخ حكماً جديداً له ارتباط بسابقه ينهى بمقتضاه من تطلب منه الكتابة بين المتداينين عن الامتناع منها إذا دُعي إليها كي لا يتأخر ولا يأبى ولا يتثاقل، فهو تكليف بنص الآية وحسابه فيها على الله، وهي إلى جانب ذلك وفاء لفضل الله عليه إذا علمه كيف يكتب، على أن النهي أيضاً قد اختلف فيه كما اختلف في الأمر، فقيل هو نهي تحريم ويلزم منه وجوب الإجابة وجوباً عينياً إن لم يكن في الموضع إلا كاتب واحد ، وقيل يجب عليه في حال فراغه، وانتصر للقول بالوجوب ابن جرير وذلك أثناء رده على حمل الأمر والنهي على مجرد الندب والإرشاد[4].

وإن المدقق ليعجب وهو يستبصر هذا النظم التشريعي في القرآن حيث تتجلى الدقة المتناهية البلاغة في الصياغة حتى ما تبدل لفظة بلفظة

---

(١) ويجوز أن يكون حالاً أي متلبساً بالعدل، أو متعلقاً بالفعل أي ليكتب بالحق.
(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٤٤.
(٣) ينظر السابق والآلوسي ٣/ ٩٠- ٩٢ ابو السعود ١/ ٢٦٩ والكشاف ١/ ٤٠٢ والرازي ٤/ ٩والإملاء ١٢٥ والمقتطف ١/ ٢٩١.
(٤) ينظر جامع البيان ٣/ ٧٩ والتحرير ٣/ ١٠٢.

ولا تقدم فقرة عن موضعها أو تؤخر، وحيث لا تطغى هذه الدقة في صياغة الأحكام المتعلقة بأمور التجارة والدين على جمال التعبير وطلاوته، وحيث يربط التشريع بالوجدان دون الإخلال بترابط النص، وحيث يلحظ كل المؤثرات المحتملة في موقف طرفي التعاقد والشهود والكتاب، فينفي تيك المؤثرات ويحتاط لكل احتمال من احتمالاتها، وحيث لا ينتقل من نقطة إلى نقطة إلا وقد استوفى سابقتها بحيث لا يعود إليها إلا حيث يقع ارتباط بينها وبين نقطة جديدة تقتضي الإشارة إلى الرابط بينهما[1]، وسبحان من هذا كلامه.

ثم إنه- جلت حكمته وتعالت عظمته- لما ذكر في سورة الدخان على وجه الإجمال فريقاً مرحومين، قابله وأتبعه بالفريق الثاني فريق أهل النار وهم المشركون، ووصف بعض أصناف عذابهم وهو مأكلهم وإهانتهم وتحريقهم فقال مؤكداً لما يكذبون: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ .. الدخان/ ٤٣- ٤٦﴾[2]، والسر في مراقبة قوله: (طعام الأثيم) لقوله: (كالمهل)- على ما ورد في طبعتي المصحف العراقي والباكستاني ونص عليه مكي في (نهاية القول المفيد)- جواز أن يكون الجار والمجرور في قوله: (كالمهل) في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والجملة استئناف لبيان حال الطعام، أي هو كالمهل أو مثل المهل، وقوله: (يغلي في البطون) خبر ثان لذلك المبتدأ المحذوف، والفاعل ضمير يعود على طعام، وقيل: الجملة حال من الضمير المستتر في الكاف فيكون وصفاً للطعام أيضاً أي مشبهاً المهل غالياً، وقال أبو عبيد: هي حال من المهل، وقيل صفة له لأن (أل) فيه للجنس نحو: (ولقد أمر على اللئيم يسبني) ويعتبر داخلاً في التشبيه .. وأن يكون خبر ثان لـ (إن) وجملة (يغلى في البطون)، حال من الزقوم أو من الطعام أو من

---

(١) ينظر الظلال ١/ ٣٣٤.

(٢) روي في نزول هذه الآيات أنه لما نزل (أذلك خير أم شجرة الزقوم ..) الآيات، دعا أبو جهل وقيل الوليد بتمر وزبد فقال: تزقموا فإن هذا ما يخوفكم به محمد، فنزل: (إن شجرة الزقوم .. الآيات)، وقد كان أهل اليمن يدعون أكل الزبد والتمر: التزقم، لكن ضعّف هذه الرواية وما جاء على شاكلتها، ابن كثير والآلوسي وغيرهما.

ضمير الشجرة المستتر فيه، والتذكير باعتبار كونها طعام الأثيم لصدق الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، أو لاكتسابها إياه مما أضيف إليه، وقيل الجملة على ذلك مستأنفة خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الطعام والزقوم[1].. وعلى الأول يتم الوقف على قوله: (طعام الأثيم)، وعلى الثاني "لا وقف من قوله إن شجرة إلى قوله: (كالمهل)، فلا يوقف على (الزقوم) لأن خبر (إن) لم يأت، ولا على (الأثيم) لأن بعده كاف التشبيه"[2]، يقول الإمام السجاوندي في كتابه علل الوقوف: "(الأثيم) .. (ج)[3] ، لأن الجار يصلح خبر مبتدأ محذوف أي هي كالمهل عني الزقوم، لأن (شجرة) هي اسم (إن) .. ويحتمل أن يكون حالاً عاملة معنى التحقيق في (إن)، (كالمهل)(ج) لأن الجملة تصلح خبر مبتدأ أي هي تغلي أو هو يغلي، فيوقف على (المهل) إذا لم يقف على (الأثيم)"[4].

بله أن الذي يجب التنبه له أيا كان موطن الوقف، أن تشبيه الطعام بمهل يغلي في البطون لا يفيد في وصف شدة العذاب ما يفيده نسبة الغليان إلى الطعام ذاته، ذلك "أن غليان الطعام في البطن، فيه مبالغة، أما التشبيه بمهل يغلي في البطن فلا"[5]، يضاف إلى ذلك "أن المهل إنما ذكر للتشبيه في الذوب لا في الغليان، وإنما يغلي ما يشبه به، والمعنى أن ما يأكله أهل النار يتحرك في أجوافهم من شدة حرارته وتوقده"[6]، يؤيد هذا ويؤكده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في معنى المهل: أنه ما أذيب من ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص، يعني ما أذيب منهما ومن كل ما في معناهما من المنطبعات كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك مما يذاب في النار عامة إذا أذيب وأزبد وأنماع فتناهت حرارته وشدت حميته في شدة السواد، وفي أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (كالمهل) قال: عكر الزيت، فإذا قرب من إلى وجهه سقطت فروة رأسه فيه، وقيل إنه عكر القطران وأنه الصديد، وكلها معان قابلة ومؤدية لمعنى الذوبان..

---

(١) ينظر روح المعاني ١٤/ ٢٠٣ وينظر الدر المصون ٩/ ٦٢٨ والإملاء ص ٥٢٧.
(٢) منار الهدى ص ٢٨٨.
(٣) هي عنده كما عند كثيرين علامة يستدل بها على الوقف الجائز.
(٤) علل الوقوف ٣/ ٩٣٠ بقليل من التصرف.
(٥) روح المعاني ١٤/ ٢٠٣.
(٦) منار الهدى ص ٢٨٨ وينظر الرازي ١٤/ ١٥٦.

كما يؤيده أيضاً ما روي عن ابن مسعود من أن ابن عباس أذاب فضة ثم قال: من أراد أن ينظر إلى المهل فلينظر إلى هذا، وقيل سمي مهلاً لأنه يمهل في النار حتى يذوب فيه من المَهل بمعنى السكون[1].

وهذا هو الوجه في جعل قوله: (يغلى في البطون) خبراً عن المبتدأ الذي هو اسم (إن) العائد عليه، وإنما يتأتى القول بهذا في الوقف على قوله: (طعام الأثيم)، كما يتأتى كذلك بالوقف على قوله: (كالمهل)، لأن في الإخبار عن الزقوم بقوله: (يغلي)- وهو أمر متحقق في كلا الوقفين كما بينا- تحقيق لمعنى أن يكون التشبيه بالمهل في الذوبان لا في الغليان، وإنما يحسن الوقف- مع كل هذا- على قوله: (كالمهل) لمن قرأ (تغلي) بالمثناة الفوقية لأنه أمعن في إرجاع الضمير في الفعل إلى الشجرة، والجملة خبر ثان أو حال على رأي أو خبر مبتدأ مضمر أي هي تغلي، والكاف في قوله (كالمهل) متعلق بمحذوف صفة لمصدر مقدر أي غلياً كغلي الحميم[2]، إذ في إرجاعه إليها تفادياً لتشبيه الطعام بالمهل، تحقيق لمعنى المبالغة التي سبق الإشارة إليها، وإن كان إسناد الغليان إلى الشجرة محمول على المجاز لأن الذي يغلي ثمرها، وفيما سبق يقول الأشموني: "(كالمهل) حسن، لمن قرأ (تغلي) بالتاء الفوقية، وليس بوقف لمن قرأ (يغلي) بالياء التحتية لأنه جعل الغليان للمهل، وفيه نظر لأن المهل إنما ذكر للتشبيه في الذوب لا في الغليان وإنما يغلي ما شبه به.."[3] وفيما ذكره صاحب المنار- فيما أرى- نظر، لأن التأنيث وإن مثّل قرينة لعود الضمير على الشجرة إلا أنه حتى على قراءة الياء يمكن إرجاع الضمير إلى الطعام أو الزقوم أو إلى لفظ (الشجرة) الذي اكتسب التذكير- على ما ذكرنا آنفاً- مما أضيف إليه، سيما وأن قوله: (يغلي) صح عل المراقبة إعرابه خبراً.

وإنما غر الأشموني أن التذكير حتماً راجع إلى المهل وهذا ليس بلازم وقل من قال به، والغليان- كما هو معلوم- شدة تأثر الشيء بحرارة

---

(١) وهي لغة في المُهل تتناسب وقراءة الفتح وتعني التؤدة والرفق ومنه قوله: (فمهل الكافرين أمهلهم رويداً .. الطارق/ ١٧) ينظر الكشاف ٣/ ٥٠٦ والآلوسي ١٤/ ٢٠١ والدر المصون٩/ ٦٢٨وابو السعود ٨/ ٦٥.

(٢) ينظر المنار ص ٢٨ وأبو السعود ٨/ ٦٥والدر المصون٩/ ٦٢٨ والإملاء ٥٢٧.

(٣) المنار ص ٢٨٨.

النار، يقال: غلى الماء وغلت القدر: إذا فارت وطفحت بقوة الحرارة، وابتناء على ما سبق فوجه الشبه في قوله: (كالمهل) في الذوبان الناشئ عن الغليان، وقيل في سواد لونه وقيل في بشاعة طعمه، كما أن الوجه في قوله: (طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ .. الصافات/ ٦٥) كراهة منظره، وهو في قوله: (كغلي الحميم) في هيئة غليانه، لكون الحميم هو الماء الشديد الحرارة الذي انتهى غليانه، أما الأثيم الوارد ذكره في صورة المشبه، فهو الفاجر المبالغ في اكتساب الآثام حتى مرن عليها فصارت به إلى الكفر، والمراد أنه يضطر إلى أكل الزقوم، وإلى شرب الغسلين، كما يضطر أهل الدنيا إدخال الطعام والشراب لسد حاجة الجوع لديهم، وناهيك عن اضطرار لأكل زقوم أعد لمن يستحقه من أهل النار تستعر به البطون وتتقطع منه الأمعاء وتغلي بسببه الأجوف غليان القدر بالطعام والمرجل بالماء المتطاير من شدة الغليان، وفي الخبر عن ابن عباس: (لو أن قطرة من زقوم جهنم أنزلت إلى الدنيا لأفسدت على الناس معايشهم) .. وإنما عدلت الآيات هنا إلى الإخبار عن شجرة الزقوم، والظاهر يقتضي البدء بمن يستأهلونها ويجازون بأكل ثمارها كما في قوله: (ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ * لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ .. الواقعة/ ٥١، ٥٢) .. اهتماماً بالإعلام بحال هذه الشجرة بغية أن تكون حاضرة في أسماع المخاطبين ماثلة شاخصة لأبصارهم، والنكتة في الإخبار عنها بطريق تعريف الإضافة، هو ما سبق من ذكرها في سورة الواقعة التي نزلت قبل سورة الدخان.. والله تعالى أعلم بمراده.

خـــاتمة

هكذا ندرك من خلال هذه الصور التى سنح بتحليلها والوقوف على بعض أسرارها الوقت والمقام- وهى غيض من فيض وقليل من كثير- ندرك مدى ماتحققه المعانقة بحق، من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، وكيف عد كل وقف استلزمته واقتضته تلك المعانقة بمثابة الآية، وأن لو جعلت دلالة كل وقف على حدة لكان فى ذلك من التطويل والإطناب ما لايخفى.

ويبقى القول بأن الأمر يحتاج الى مزيد من الاستقصاء ومزيد من التعرف على مواطن التعانق وصوره ومقاماته، ومزيد من الدراسات المتعمقة التى تكشف عن أسراره ومواطن إعجازه، وتقف على أوجه بيانه وبلاغته.

والله نسأل أن يجعلنا أهلا لتحقيق ذلك أو يقيض من يقوم بهذه المهام الجسام فهو الموفق والهادى الى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أهم مراجع البحث

(١) الإتقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى، دارمصر للطباعة.

(٢) إعراب القرآن لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي طـ لجنة التراث الإسلامى بالعراق ١٩٧٧.

(٣) أمالى السهيلى لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ت محمد ابراهيم البنا طـ دار السعادة.

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، دار الفكر المصرية ١٩٩٣.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى، تحقيق محيى الدين عبد الرحمن، من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

(٦) البحر المحيط لأبى حيان، مطبعة النصر الحديث بالرياض.

(٧) البرهان فى علوم القرآن لبدر الدين محمد عبد الله الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل بيروت ١٩٨٨.

(٨) بصائر ذوى التمييز فى لطائف القرآن العزيز للفيروزابادى ت عبد الحليم الطحاوى طـ المجلس الأعلى سنة ١٤٢١.

(٩) البيان فى غريب القرآن لأبى البركات بن الأنبارى ت طه عبد الحميد طه طـ٤ دار الكاتب للطباعة سنة ١٣٨٩.

(١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات طـ وزارة الثقافة لسنة ١٣٨٧.

(١١) تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع.

(١٢) تفسير أبى السعود لأبى السعود محمد بن محمد العمادى، دار إحياء التراث العربى بيروت طـ٢ ،١٩٩٠.

(١٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى على هامش الطبرى، دار المعرفة ١٩٩٢.

(١٤) تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن كثير مكتبة مصر بالفجالة.

(١٥) تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى طـ٣ دار الغد العربى ١٩٨٩.

(١٦) جامع البيان فى تفسير القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، دار المعرفة بيروت ١٩٩٢.

(١٧) الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسين بن قاسم المرادى ت فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل طـ١ دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١٣.

(١٨) حاشية الشهاب لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى على تحقيق عبد الرزاق المهدى طـ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧.

(١٩) خصائص التعبير القرآنى وسماته البلاغية د. عبد العظيم المطعنى طـ١ سنة ١٤١٣ دار وهبة.

(٢٠) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى تحقيق د أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٩٨٦.

(٢١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة طـ١ لسنة ١٣٩٢ مطبعة دار السعادة.

(٢٢) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى لأحمد بن عبد النور المالقي ت أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٣٩٥.

(٢٣) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لأبى الفضل شهاب السيد محمود الآلوسى دار الفكر ١٩٩٧.

(٢٤) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الاشبيلى ت د. صاحب أبو جناح طـ لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية.

(٢٥) شرح الرضي على الكافية ت يوسف حسن عمر لسنة ١٣٩٨.
(٢٦) شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) والوقف على كلٍّ فى كتاب الله لأبى محمد بكر بن أبى طالب القيسي ت أحمد سيد فرحات طـ دار التراث بيروت سنة ١٩٨٣.
(٢٧) الصاحبى فى فقه اللغة العربية وسنن العرب فى كلامها لابن فارس ت السيد أحمد صقر طـ الهيئة العامة لقصور الثقافة سنة ٢٠٠٣.
(٢٨) علل الوقوف لأبى عبد الله محمد بن طيفور السجاوندى تحقيق د. محمد عبد الله العبدى مكتبة الرشد بالرياض طـ١ ١٩٩٤.
(٢٩) غرائب آى التنزيل لزين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى تحقيق إبراهيم عطوة عوض، على محلة الأزهر.
(٣٠) الفريد فى إعراب القرآن المجيد لحسين بن أبى العز الهمذانى تحقيق د. فهمى النمر، د/ فؤاد مخيمر طـ١ دار الثقافة بقطر ١٩٩١.
(٣١) قضايا التركيب فى لغة العرب د. محمد عبد الحميد سعد طـ١ سنة ١٣٩٩ دار التوفيقية.
(٣٢) الكافية فى النحو لابن الحاجب بشرح الاستراباذى طـ دار الكتب العلمية بيروت.
(٣٣) الكتاب لسيبويه ت د. عبد السلام هارون طـ مكتبة الخانجى سنة ١٤١٢.
(٣٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى، دار الفكر طـ١، ١٩٩٧.
(٣٥) لسان العرب لابن المنظور، دار المعارف.
(٣٦) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن محمد عبد الخالق غالب عطية الأندلسى تحقيق المجمع العلمى بفاس توزيع مكتبة ابن تيمية ١٩٩٢.

(٣٧) معالم الاهتداء الى معرفة الوقف والابتداء لمحمود خليل المصرى طـ الشمرلى.

(٣٨) معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب طـ٢، ١٩٨٠.

(٣٩) معانى القرآن وإعرابه للزجاج أبى اسحاق بن السرى تحقيق د. عبد الجليل شلبى . طـ١ عالم الكتب بيروت ١٩٨٨.

(٤٠) مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصارى، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى.

(٤١) مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازى طـ١ دار الغد العربى ١٩٩١.

(٤٢) المقتطف من عيون التفاسير لمصطفى الخيرى المنصورى تحقيق الصابونى طـ٢ دار القلم دمشق ١٩٩٦.

(٤٣) المقصد لتلخيص مافى المرشد لأبى يحيى زكريا الأنصارى مطبوع بهامش منار الهدى، الحلبى.

(٤٤) المكتفى فى الوقف والابتداء لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى.

(٤٥) منار الهدى فى بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونى طـ الحلبى.

(٤٦) نظم الدرر فى تناسب الأيات والسور للبقاعى ت عبد الرزاق غالب المهدى دار الكتب العلمية بيروت طـ١ سنة ١٤١٥.

(٤٧) نهاية القبول المفيد فى علم التجويد لمحمد مكى نصر طـ الحلبى ١٣٤٩.

(٤٨) همع الهوامع للسيوطى ت د. عبد العال سالم مكرم طـ دار البحوث العلمية بالكويت سنة ١٢٩٩.